

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٨٤٧

الثلاثاء، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد راخوي بري/السيد غونزاليث دو لينارس بالو . . . . . (إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركين
	أنغولا . . . . . السيد مارتز
	أوروغواي . . . . . السيد بيرموديث
	أوكرانيا . . . . . السيد كيسليتسيا
	السنغال . . . . . السيد سيس
	الصين . . . . . السيد وو هايتاو
	فرنسا . . . . . السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية . . . . . السيد راميرث كارينيو
	ماليزيا . . . . . السيد إبراهيم
	مصر . . . . . السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد ستوارت
	نيوزيلندا . . . . . السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة مندلسون
	اليابان . . . . . السيد ييشو

## جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين

الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع

تقرير الأمين العام عن تنفيذ تدابير التصدي للاتجار بالأشخاص (S/2016/949)

رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم

لإسبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/1031)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1645114 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا بد لنا، للأسف، أن نفتح مرة أخرى جلسة بتكرار إدانتنا بأشد العبارات للهجمات الإرهابية الوحشية التي حدثت في الأيام الأخيرة، والتي تضاف إلى القائمة المؤلمة الطويلة من تلك الهجمات. ففي يوم الأحد، جرى شن هجمات إرهابية في عدن، وفي الكرك بالأردن، تبتعتها أمس هجمتان في برلين وأنقرة، وكانت الأخيرة ضد سعادة السيد أندري كارلوف، سفير الاتحاد الروسي لدى تركيا. إنني أتقدم بخالص تعازينا إلى أسر الضحايا، ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

وإظهاراً للألم الذي تتشاطرته مع جميع ضحايا الإرهاب ورفضنا القاطع لهذه الهجمات الإرهابية الجبانة، أود أن أطلب الآن إلى أعضاء المجلس الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة. التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## صون السلم والأمن الدوليين

### الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع

تقرير الأمين العام عن تنفيذ تدابير التصدي للاتجار بالأشخاص (S/2016/949)

رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/1031)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين البارزين الحاضرين

في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد على أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البلدان التالية أسماؤها إلى المشاركة في هذه الجلسة: أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بنما، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، جنوب أفريقيا، رواندا، رومانيا، سلوفاكيا، شيلي، الفلبين، قطر، ازاحستان، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كولومبيا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هنغاريا، واليونان.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيدة زينب حواء بنغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ والسيدة أمينة سعيد حسن؛ والسيدة ناديا مراد باسي طه؛ والسيد أشرف نور، مدير مكتب المنظمة الدولية للهجرة لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد غونثالو كونكي، المراقب الدائم عن منظمة الدول الأمريكية لدى الأمم المتحدة؛ والسيد إيمانويل رو، الممثل الخاص لمكتب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ميريا فاسيليادو، منسقة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة

تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام في الاستعباد الجنسي للنساء والفتيات من خلال الاتجار بالبشر. والفتيات الإيزيديات اللواتي اختطفن في العراق جرى تهريبهن إلى سوريا وبيعهن علنا في أسواق الرقيق كما لو كنّ أشياء لا أشخاص.

وقبل بدء النزاع في سوريا، كان هناك عدد قليل، هذا إن وجد أصلا، من ضحايا الاتجار بالبشر الآتين من ذلك البلد. أمّا الآن، فيوجد في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط ضحايا من سوريا - وكذلك من العراق والصومال وغيرها من البلدان التي تمزقها النزاعات. ويُجبر اللاجئون السوريون من الأطفال المصابين بصدمات نفسية على العمل. وبدلاً من الدراسة واللعب، فهم يعملون في خياطة الملابس وتقديم الطعام وبيع البضائع في الشوارع. علينا أن نكافح الاتجار من أجل الضحايا، وعندما نفعل ذلك، سنحدّ أيضا من تمويل الإرهابيين ونجعل الجميع أكثر أمنا. ونحن بحاجة إلى العمل على جبهتين.

الأولى هي العدالة والمساءلة. إن هذه الجرائم بشعة وتتطلب اتخاذ إجراءات دولية على الفور. ويتعين احترام القانون الدولي وتطبيقه. والأمم المتحدة تشارك بنشاط في منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين اللذين يرتكبهما حفظة للسلام. ويجب على الدول أيضا تدريب حفظة السلام والآخرين على التصدي للاتجار بالأشخاص ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وينبغي أن نكثف التدريب على منع الاتجار بالأشخاص، فضلا عن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أداة حيوية. وأدعو جميع الدول التي ليست طرفا في بروتوكولها المتعلق بالاتجار بالأشخاص إلى الانضمام إليه على الفور. كما أحث البلدان على اعتماد قوانين مكرسة لمكافحة الاتجار بالبشر، وخطط عمل وطنية. وينبغي للدول أن تنظر في

في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/949، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ تدابير التصدي للاتجار بالأشخاص. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/1031، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأن أعطيه الكلمة الآن.

**الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الإسبانية للمجلس بقيادة دولة السيد ماريانو راخوي براي، على عقد هذه الجلسة الهامة. لقد جئت بنداء إلى الدول الأعضاء من أجل اتخاذ خطوات لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر اليوم، ومنع حصول المزيد من هذه الحالات في المستقبل. وذلك يعني إيلاء الانتباه للجرائم الآنية والأسباب الكامنة وراءها.

إن الاتجار بالبشر مشكلة عالمية، ولكن أكثر الناس ضعفا يجدون أنفسهم عالقين في برائن النزاعات وهم: النساء، والأطفال، والمشردون داخليا، واللاجئون. فالحرب تزوّد الجماعات الإرهابية بأسباب البقاء. وتفسح لهم المجال للازدهار. إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وجماعة بوكو حرام، وحركة الشباب، وغيرها تستخدم الاتجار بالبشر والعنف الجنسي كسلاحين إرهابيين ومصدرين هاميين من مصادر الدخل. فقد تورط كل من

وإنني أدعو البلدان كافة إلى التصديق على جميع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، واللاجئين، وحقوق العمل، ومنع الجريمة، وإلى بذل الجهود من أجل تنفيذها تنفيذا فعالا.

وغالبية ضحايا الاتجار بالبشر هم من النساء والفتيات. ويجب أن تشمل استجابتنا إيلاء اهتمام خاص لحقوقهن. ويجب على الدول أن تعتمد سياسات للهجرة تراعي الاعتبارات الجنسانية وتقوم على حقوق المهاجرين. ونحن بحاجة إلى قيادة استراتيجية لانتهاء الحروب، وكذلك لمنع نشوب الصراعات والحفاظ على السلام. لهذا السبب، عززتُ التزام الأمم المتحدة بدعم الدول الأعضاء تجاه الإجراءات المبكرة والدبلوماسية الوقائية.

وبما أن بياني هذا قد يكون الأخير أمام المجلس، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن الوقاية ينبغي أن تأتي في الطليعة. وأرحب بتركيز خلفي على هذه الأولوية الهامة جدا. فلنعمل معا لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر اليوم مع تهيئة عالم أكثر استقرارا وعدلا للجميع.

أشكركم، السيد الرئيس، على قيادتكم والتزامكم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه. أعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (تكلم بالإنكليزية): لقد وقعت أمس مأساتان: الاغتيال الجبان للسفير الروسي لدى تركيا، والهجوم الإرهابي الخسيس في برلين. وأود أن أعرب باسم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن خالص التعازي لحكومتي الاتحاد الروسي وألمانيا ولأسر الضحايا. وبما أن ولاية هذا المكتب تشمل مكافحة الإرهاب، فنحن على استعداد لزيادة الدعم الذي نقدمه إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز التضامن والتعاون الدوليين في مكافحة آفة الإرهاب والكرهية.

إنشاء وحدات لإنفاذ القانون متعددة التخصصات، أو نيات عامة متخصصة بغية التصدي لهذا الخطر.

ولقد نجحت بعض الدول في قمع شبكات الاتجار بالبشر من خلال استهداف غسل الأموال والعائدات المتأتية من الجريمة. وينبغي لنا أن نكثف هذا العمل. ويتعين على الحكومات أن تستجيب، لا سيما عندما يتعلق الأمر برعاياها. وأدعو جميع الدول إلى التحقيق في مثل هذه القضايا ومحاکمتها، بما في ذلك تلك التي يرتكب مواطنوها هذه الجريمة في الخارج. ويجب تقديم جميع الجناة إلى العدالة.

إن مشكلة الاتجار بالبشر دولية في طابعها، ولا يمكن للاستجابة الدولية سوى أن تنجح. والأمم المتحدة تجمع بين الحكومات والمنظمات الأخرى وجماعات المجتمع المدني. وإنني أدعو إلى زيادة الدعم المقدم إلى كيانات الأمم المتحدة التي تواجه مشكلة الاتجار بالبشر.

وأشجع على تقديم التبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لضحايا الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، وإلى صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتبرعات الخاص بأشكال الرق المعاصرة. فهذه المبادرات تؤدي إلى مساعدة الضحايا على الابلال ليصبحوا عوامل تغيير.

أما الجبهة الثانية فهي حقوق الإنسان والاستقرار. وإذا كان النزاع يمدّ المتاجرين في البشر بأسباب البقاء، فإن حقوق الإنسان والاستقرار يعملان على خنقهم. لهذا السبب، من الأهمية بمكان النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة. إن خطة عام ٢٠٣٠ تعدُّ بجملة كريمة لجميع الناس وتركز على مساعدة الأبعدين عن أول الركب. وبغية الوفاء بهذا الوعد، علينا أن ندافع عن حقوق الإنسان لجميع الضحايا والفئات الضعيفة من السكان.

جماعية واسعة النطاق للعديد من التحديات التي أثارها المناقشة الجارية اليوم.

وما نحتاج إليه بالفعل هو تعزيز الأطر القائمة، التي تمثل أساسا متينا للقانون الدولي وسنوات مضمينة من التعاون العملي الذي يمكننا البناء عليه من أجل اتخاذ إجراءات ضد تجار الرقيق المعاصر، بما في ذلك في حالات الصراع وحيثما تجري هذه الأنشطة.

ويفضّل تقرير الأمين العام (S/2016/949) الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى دعم الدول الأعضاء في تحسين تنفيذ صك القانون الدولي هذا.

وغدا، سيقوم المكتب بعرض التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٦، وهو مكلف بذلك من الجمعية العامة، ويقدم التقرير لمحة سريعة عن حالة عمليات التصدي الوطنية لتحديات الاتجار بالبشر. ويذكر التقرير، استنادا إلى البيانات الموثوقة والمعلومات المقدمة من الدول الأعضاء، أن عددا متزايدا من ضحايا الاتجار بالبشر الآتين من البلدان المتضررة من النزاعات مثل سوريا والعراق والصومال قد تم اكتشافهم في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. ويتضمن التقرير أيضا فصلا مواضيعيا عن الصلات القائمة بين النزاع والهجرة والاتجار بالبشر. ويجدوني الأمل أن ينضم إلينا جميع الحاضرين لدى عرض التقرير غدا.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، أود أن أسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى أن تقوم البلدان بتحسين عمليتي تحديد الهوية والإحالة بما يوازي التحديات القائمة في مناطق النزاع والتحديات الجماعية.

ويعد المكتب حاليا بمساعدة البلدان إلى تعزيز تحديد هوية ضحايا الاتجار بالبشر وحمايتهم من بين اللاجئين والمشردين الذين يفرون من النزاع في الشرق الأوسط وأفريقيا، ونأمل

وبالانتقال إلى بند جدول الأعمال قيد النظر، أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لمجلس الأمن على اهتمامه بهذه المسألة الملحة. في الواقع، إن هذه الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن تاريخية، لأن المجلس مستعد لأن يتخذ، للمرة الأولى في تاريخه، قرارا عملي المنحى مكرسا للاتجار بالبشر. وأود أيضا أن أشكر سفيرة المكتب للنوايا الحسنة ناديا مراد على المساعدة في زيادة الوعي بمحنة ضحايا الاتجار بالبشر.

وبفضل هذه الجهود، يجري إيلاء اهتمام متزايد لمشكلة الاتجار بالبشر في حالات النزاع والتحديات الجماعية للاجئين والمهاجرين، حيث شهدنا هذه الجريمة البشعة تكتسي أبعادا مروعة أكثر من أي وقت مضى.

وإذ نسعى إلى تعزيز الاستجابات الدولية، يجب أن نظل مركزين تركيزا شديدا على حقيقة أن الاتجار بالبشر آخذ في الانتشار. إنه عابر للأوطان وضحاياه في كل مكان. ولقد تم اكتشاف ضحايا الاتجار بالبشر في ١٠٦ بلدان وأقاليم حول العالم.

وبالتالي، فإن بناء إجراءات فعالة يقتضي إطارا قويا من التعاون الدولي ومسؤولية مشتركة. وقد تعمدت استخدام لفظة "بناء"، حيث لا يمكن لتدبير وحيد، ولا خطوة واحدة في أي جزء من أجزاء العالم، أن يعالجها هذه المشكلة بمفردهما.

والبنات الأساسية التي نحتاج إليها يمكن أن نجدها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها بشأن منع وقمع الإتجار بالأشخاص لا سيما النساء والأطفال والمعاقبة عليه. فهذه المعاهدة الدولية، التي أبرمت قبل أكثر من عقد من الزمن، لا تزال فتيحة، ولكن هناك حوالي ١٥٨ بلدا تجرّم الآن معظم أشكال الاتجار بالبشر في قوانينها المحلية، تماشيا مع البروتوكول. وصحيح أن التنفيذ الكامل للأحكام الواردة في البروتوكول لم يتحقق بعد. بيد أن اتفاقية باليرمو والبروتوكول يمكنهما أن يشكلتا منبرا لمواجهة

المسألة باعتبارها أمراً حتمياً لتحقيق السلام والأمن. وتُرحم هذا الزخم السياسي غير المسبوق إلى اعتماد سياسة عدم التسامح على مستوى القوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية؛ وإلى توقيع الحكومات على أطر تعاون وبيانات مشتركة، الأمر الذي يدل على التزامها بالعمل على أعلى المستويات. وأحدث الأمثلة على ذلك حكومة العراق؛ وإلى صدور أحكام إدانة تاريخية في جرائم العنف الجنسي بوصفها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك على مستوى مسؤولية القادة.

ومع ذلك، وإذ نقيم هذا التقدم، فإننا مجبرون كذلك على مواجهة تهديدات جديدة لم تكن متوقعة من قبل. وتشمل هذه استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الإرهاب من قبل مجموعات تتجر بضحاياها داخليا وعبر الحدود سعياً وراء الربح. وكثيراً ما نستمتع، في القاعة، إلى روايات ناجين من فظائع في زمن الحرب. إن قصص الذين تحلوا بالشجاعة الكافية للإدلاء بشهادتهم - بما في ذلك بيانات الناجين من الاتجار هنا اليوم - أمر حيوي لعملنا. غير أنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لإلقاء ضوء كاشف على الجناة - على أولئك الذين غالباً ما يخفي ما يسمى بضباب الحرب أعمالهم.

ومن بين هؤلاء الأفراد شخص يدعى الأمير أبو مالك. وهو مسؤول عن الاتجار بالنساء والفتيات من العراق إلى سورية، حيث يقسمهن بين أصدقائه كسبائاً حرب. وأصدر هذا الرجل، وفقاً للمعلومات التي حصل عليها مكنتي، تعليمات بالجهة التي يتم نقلهن إليها ولن يتم تسليمهن وما ينبغي أن يفعله رفاقه في السلاح بهؤلاء الفتيات. وقد أمر، في إحدى المناسبات، بنقل مجموعة تتكون من ١٥ فتاة، تتراوح أعمارهن بين ٩ و ١٠ سنوات، إلى الرقة والموصل ليتم اغتصامهن لمدة نصف يوم، ثم بيعهن بعد ذلك.

أن يجري توسيع نطاق هذا العمل في المستقبل. وفي الوقت نفسه، يجب على الإجراءات الاستراتيجية لإنفاذ القانون أن تستهدف المجرمين المنضوين في جماعات منظّمة من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية، والعمليات المشتركة، والتحقيقات المالية، والتنسيق داخل الحدود وغيرها.

ويجب نشر كامل ترسانة الأدوات التي مجوزتنا لتعطيل شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. فالمجرمون يستغلون الضعف. والفجوات في استجاباتنا تحرض على الإفلات من العقاب وتترك الأشخاص العزل بلا حماية. ويلتزم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالقيام بدوره في دعم مجلس الأمن وفي إدماج إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر وتعزيز العدالة والمساءلة وحماية الضحايا والفئات الضعيفة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة بانغورا.

**السيدة بانغورا (تكلمت بالإنكليزية):** أشارك زملائي في الإعراب عن مواساتي للاتحاد الروسي في اغتيال السفير الروسي في تركيا.

وأشكركم، سيدي، على إتاحتكم الفرصة لي لأدلي بدلوي في هذه المناقشة البالغة الأهمية والحسنة التوقيت بشأن الاتجار بالبشر في حالات النزاع. وأبدأ بتقديم شكري وهنئتي لإسبانيا على عقد هذه الجلسة اليوم، وعلى قيادتها كل يوم بوصفها نصيراً لا يكل لحظة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خلال فترة عضويتها في المجلس وما قبلها.

لقد شهدنا، على مدى السنوات الأربع الماضية التي خدمت خلالها بصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، تحولاً عميقاً ودائماً في معالجة هذه

وعلى العكس من النفط والقطع الأثرية، التي يصل إليها كبار قادتهم وحدهم، بإمكان جميع المقاتلين استغلال النساء والأطفال المحليين لتعزيز اقتصادهم الشخصية.

وفي الواقع، تستخدم طائفة من الجماعات المتطرفة العنف الجنسي للنهوض بأهدافها العسكرية والسياسية والاقتصادية والأيدولوجية. وقد بدأ مكنتي رصد هذا الاتجاه من خلال تقارير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالتراعات، التي نعدها كل سنة. وتشمل هذه التقارير قائمة مرفقة بالأطراف التي توجد أسباب وجيهة للاشتباه في ارتكابها أو مسؤوليتها عن أنماط من العنف الجنسي في الحالات المدرجة على جدول أعمال المجلس. ومن بين الأطراف الـ ٤٨ المدرجة، هناك ٣٧ من الجهات من غير الدول. ومن بينها سبع جهات مصنفة كجماعات إرهابية. وتشمل هذه الجهات داعش وحركة أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الشباب وجبهة النصرة وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وبوكو حرام. وتفرض هذه الجماعات قيودا على حقوق المرأة واستقلالها الذاتي وحرياتها على الدوام من خلال حملات إرهابها. وبالفعل، تتكرر نفس سلسلة الأحوال عبر حكايات الفتيات النيجيريات اللاتي فررن من قبضة بوكو حرام، والنساء الصوماليات اللاتي حُرن من أسر حركة الشباب، والنساء في شمال مالي القابعات تحت سيطرة حركة أنصار الدين

إن استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب زرع الخوف في قلوب السكان المدنيين ليس ظاهرة جديدة؛ ولا حتى معاملة النساء والفتيات كسلعة والاتجار بهن واستغلالهن. ولكن يبدو أن مزيج الشرور التي نشهدها اليوم لم يسبق له مثيل في نطاقه ووحشيته ووقاحته. وكان يجري النظر تاريخيا إلى جرائم العنف الجنسي باعتبارها أعمالا عشوائية وانتهازية. وقد كانت جزءا من الصمت الأكبر الذي يُغلف تجربة المرأة

وهناك شخص آخر هو الأمير أبو علي. وقد نفذ ما يسمى بالفتوى التي أصدرها تنظيم داعش في نيسان/أبريل ٢٠١٥، والتي تأمر بفصل الأطفال عن أمهاتهم. وكان الهدف من ذلك التمكين من تلقين الأطفال في المدارس الجهادية وبيع أمهاتهم كرقيق جنسي.

كما أن هناك ذلك الشيخ في الرقة الذي كتب اسمه على كف فتاة أيزيدية خلال عملية الشراء للتدليل على أنها صارت ملكه. وهناك ذلك المتشدد في الموصل المسؤول عن شراء وبيع الفتيات علاوة على البنادق والقنابل الصاروخية. وهناك رئيس مركز شرطة في الرقة، استغل منصبه لتيسير الاتجار بالبشر. وهناك نساء مثل أم سيف التي ساعدت على إنفاذ الاسترقاق الجنسي والدكتورة نوال التي أجرت اختبارات للعدرية وعمليات إجهاض قسري بإيعاز من داعش، بل وقامت بحقن الفتيات الصغيرات بهرمونات للتعجيل بنضجهن وجاهزيتهن للبيع لأغراض الاسترقاق الجنسي.

وهناك العديد من أمثالهم - أكثر مما يمكن إحصاؤه - ممن يعملون في ظل إفلات مطلق من العقاب. وتحرك هذه الفظائع المستمرة مصالح تجارية بقدر ما تحركها شواغل أيديولوجية. وهي ليست حوادث معزولة. فقد أصبح النساء والأطفال، ببساطة، جزءا من العملات التي يوطد بها تنظيم داعش سلطته. ثم يستخدم هذه الأموال المملوطة بالدماء لتمويل عملياته وتوطيد سلطته.

وعلى الرغم من أن هذه الأموال المملوطة بالدماء المتأتية من الاتجار بالنساء والأطفال غير مرئية في الغالب ويصعب إحصاؤها، فقد أصبحت جزءا من شريان الحياة الذي يكفل استمرار تلك الجماعة. إنها جزء من الحسابات المالية التي يجريها مقاتلو داعش ليتمكنوا من تكملة رواتبهم البالغة بضع مئات من الدولارات شهريا بما يحتمل أن تكون عشرات الآلاف من الدولارات التي يدرها بيع النساء والأطفال والاتجار بهم.

ملتزمة بالجهود الدولية الرامية إلى مكافحة تلك الآفة عملاً بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وخطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، واتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن منع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء، من بين صكوك أخرى.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد الأميني** (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن تعازي المملكة المغربية الحارة إلى حكومة وشعب الاتحاد الروسي، وكذلك إلى أسرة المتوفي، السفير أندري كارلوف. ونعرب عن غضبنا على الهجوم الإرهابي الإجرامي الشنيع الذي وقع ضحية له في انتهاك صارخ ومرفوض للقيم الإنسانية.

ويدين المغرب أيضا الهجوم الذي شُن في برلين بالأمس ١١ كانون الأول/ديسمبر، والتفجير الإرهابي الجبان لكاتدرائية الأقباط في القاهرة، علاوة على الهجوم الإرهابي الذي وقع في محافظة الكرك الأردنية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وتدين المملكة المغربية بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتؤكد مجددا التزامها الثابت بمكافحة تلك الآفة.

وأود أن أشكر إسبانيا على عقد مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع المؤسف، غير أنه موضوعي وحسن التوقيت. وبقينا أن الاتجار بالبشر يعدُّ أحد أخطر الاعتداءات على البشرية وكونه ظاهرة تنتقص من كرامة الإنسان وقيمه. وهو لا يحدث أثناء المآسي والكوارث فحسب - على الرغم من أنه نتيجة مباشرة لمثل هذه الأحداث - ويؤدي أيضا إلى تدمير البنية التحتية والخسائر في الأرواح ونقص الغذاء بما تترتب عنها من آثار تحظى بمزيد من الاهتمام.

مع الحرب، المرتبطة بالتمييز القائم على نوع الجنس والاستبعاد من المؤسسات الأمنية. ولذلك، لم يكن مفاجئا أنه لم يُنظر إلى جريمة الإرهاب على الإطلاق من خلال عيون ضحاياه من الإناث.

إن الاعتراف بالعنف الجنسي كأسلوب من أساليب الإرهاب يتطلب منا إعادة التفكير في استجابتنا. فعلى سبيل المثال، لا يمكننا أن نشجب الوجه العلني للإرهاب - كالكصف والقتل وتدمير الممتلكات - فيما نتجاهل العنف الذي يمارسه الإرهابيون ضد النساء والفتيات، سرا، وراء الأبواب المغلقة. ولا يمكن أن تقتصر جهودنا الرامية إلى وقف تمويل الإرهاب على تهريب النفط والاتجار بالقطع الأثرية، فيما نتجاهل تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر. وبينما تتطور الجماعات المتطرفة، تتنوع وتتطور مصادر تمويلها على نحو متزايد. والنتيجة هي تزايد التلاقي بين الإرهاب والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ولمواجهة هذه التهديدات المتطورة، يجب أن تتطور سياساتنا كذلك. وفي هذا الصدد، يمكن إحداث تحول حقيقي من خلال تطبيق منظور يركز على المرأة والسلام والأمن أو منظور جنساني. ويمثل العنف الجنسي، بالنظر إليه من خلال هذه العدسة، الخط الأمامي في معركتنا ضد التطرف العنيف لأنها معركة تُشن بشأن أجساد النساء والفتيات وحوها. إن تعطيل الاتجار بالبشر يساعد على تعطيل أعمال الإرهاب. وهذا أمر مهم جدا لأننا عندما نجرد أعمال الإرهاب من قشرها الخارجية السياسية وغموضها الديني، فإننا نراها كأعمال تجارية.

ورأينا في أعقاب أزمة اللاجئين التي حدثت في بحر أندامان في أوائل عام ٢٠١٥ كيف كانت المراقبة المستمرة وبناء الوعي على مستوى المجتمع المحلي من أكثر الأدوات فعالية في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وما تزال بنغلاديش



أُعيد هذا الصباح - بمشاركة المغرب في تقديمه - خطوة تاريخية من جانب المجلس. وأصبحت للمجلس الآن وسائل قوية لعكس مسار ذلك الاتجاه الخبيث ومساعدة الدول على معاقبة تلك الجرائم. ويجب علينا أن نواصل العمل على تحديد الأفراد والجماعات التي تمول الجماعات الإرهابية بواسطة أنشطة الاتجار والعنف الجنسيين. وإذ يسلم المغرب بضرورة مكافحة هذه الجرائم، فقد عمل على تصديق عدة اتفاقيات دولية بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي الوقت ذاته أجرت الحكومة المغربية عددا من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الرامية إلى توفير ترسانة قانونية للمملكة، فضلا عن الوسائل المحددة التي تمكنها من تعزيز إجراءاتها الرامية إلى مكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة، ولا سيما الاتجار بالبشر والهجرة غير القانونية والإرهاب. واعتمد المغرب مؤخرا قانونا بشأن الاتجار بالبشر بهدف موازنة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، ولا سيما بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويشمل ذلك القانون جملة من المبادئ التوجيهية والتدابير الوقائية لحماية الضحايا، فضلا عن أحكام بشأن التدابير المؤسسية الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة عن طريق إنشاء لجنة استشارية لرأس الدولة.

ومن ناحية أخرى، كانت المملكة أحد البلدان القليلة التي انتهجت سياسة استباقية شجاعة تهدف إلى تسوية وضع المهاجرين غير الشرعيين الفارين من النزاعات أو الأوضاع الاقتصادية الهشة. وقد مكنت سياستها المستندة إلى نهج متكامل وشامل في المجال الإنساني ما يزيد على ٢٥ ٠٠٠ من المهاجرين من الاندماج اجتماعيا واقتصاديا في المغرب

ويوفر النزاع المسلح تربة خصبة للاتجار بالبشر. وخلال النزاع يستفيد المتحرون من انعدام الظروف الطبيعية وسيادة القانون لاستغلال ضعف الأشخاص المستهدفين ويعملون في إفلات من العقاب لتمويل الحرب وتوفير الخدمات الجنسية وتقليص الأقليات العرقية أو الدينية إن لم يكن القضاء عليها تماما. وبالرغم من الجهود المبذولة للحد من هذه الظاهرة إلا أنها بلغت أبعادا منذرة بالخطر في السنوات الماضية. وفي الواقع، فإن هناك جماعات جيدة التنظيم هي التي تتولى إدارة الاتجار بالبشر بواسطة استخدام شبكات غالبا ما يصعب تفكيكها وتعمل على جني الأرباح من ضعف وهشاشة الضحايا الذين كثيرا ما يشكل النساء والأطفال معظمهم.

وفي حين يصبح القول بأن الجماعات المسلحة من غير الدول ما فتئت تستغل الأشخاص الضعفاء للأغراض الجنسية والخدمة العسكرية وأعمال السخرة منذ وقت طويل، فإن تلك الجماعات نفسها، وخصوصا تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام، ما زالت تروج لتجارة الرقيق وتتولى إدارتها بأبعاد غير مسبوقة. فهي تنظم علنا أسواق النخاسة، باستخدام أكثر التقنيات حداثة وتطورا، ولا سيما الشبكات الاجتماعية الإلكترونية لطرح الضحايا وتجارهم في مزاد علني.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قرر أعضاء مجلس الأمن - تحت رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية - أن يكون الاتجار بالبشر أحد شواغلهم الرئيسية. واستمع الأعضاء لأول مرة إلى الشهادة المؤثرة التي أدلت بها نادية مراد باسي طه، وهي إحدى الإيزيديات الناجيات من الاسترقاق الجنسي على أيدي داعش. واليوم، يجب علينا أن نصغي إلى استغاثتها وندائها باتخاذ إجراءات ملموسة حيال تلك الممارسات.

لقد كان البيان الرئاسي الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، S/PRST/2015/25 خطوة هامة في ذلك الصدد. ويمثل القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، المقدم من إسبانيا والذي

التي بذلها على مدى السنوات العشر الماضية، متمنية له كل التوفيق والنجاح في مساعيه المستقبلية.

ونشيد أيضا بجهود المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، وتقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/32/41)، التي دعت فيها إلى إعطاء الأولوية لتوفير الحماية من الاتجار بالبشر بجميع أشكاله للأشخاص الذين يعيشون في مناطق التراع والأشخاص الفارين من التراع. كما نعبر عن تقديرنا للسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة زينب بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، وسفيرة النوايا الحسنة، نادية مراد طه، والسيدة أمينة سعيد حسن، على مداخلاتهم.

في جلستنا المعقودة في العام الماضي، أدنا وبأشد العبارات، حالات الاتجار بالبشر في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة. واليوم، اتخذ هذا المجلس القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) بشأن هذه الظاهرة البشعة، متمنين أن يكون بمثابة دفعة جديدة لتجديد الجهود الدولية لمواجهة التحدي الناجم عن قيام الجماعات الإرهابية بعمليات الاتجار بالبشر.

ومما لا شك فيه أن ظاهرة الاتجار بالبشر كانت وما تزال تحظى باهتمام الأسرة الدولية، كونها تنتهك كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، وإن شروع الجماعات الإرهابية مؤخرا في ممارسة أبشع أنواع الرق المعاصر، والذي سمعنا اليوم وصفا مؤلما له، وارتكابها لهذه الجرائم على نحو ممنهج وواسع النطاق، يخالف كافة المذاهب والأعراف.

نحن اليوم أمام آفة ومرض دولي خطير بدأ ينتشر في كل العالم ووصل إلى أكثر البلدان أمانا وديمقراطية كما حدث في ألمانيا يوم أمس عندما دعست شاحنة أبرياء كانوا يحتفلون بأعياد رأس السنة. وقتل أيضا السفير الروسي بدم بارد من قبل إرهابي وهو يردد شعارات دينية.

على مدى السنة الماضية. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أمر الملك محمد السادس بالبدء الفوري في تنفيذ المرحلة الثانية من الجهود المبذولة لإدماج المهاجرين غير المسجلين.

ختاما، أود أن أؤكد على النقاط التالية. بداية، يجب أن تشمل الاستجابة الفعالة للاتجار بالبشر تدابير وقائية للحد من عدد الضحايا المحتملين. ثانيا، يجب علينا تحديد التدابير اللازمة لمنع الاتجار بالأشخاص الفارين من النزاعات، بما في ذلك إنشاء قنوات للهجرة النظامية، واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية للأشخاص، فضلا عن دراسة قدرتهم على دخول سوق العمل في البلد المضيف عند الاقتضاء. ثالثا، يجب علينا إنشاء سجل بشري، بما فيه لأولئك الذين يعيشون في مخيمات المشردين واللاجئين بوصفه وسيلة لمكافحة مخاطر الاتجار بالبشر. أخيرا، يجب علينا تنفيذ الالتزامات ذات الصلة بصورة فعالة في إطار الأهداف ٥،٢ و ٨،٧ و ١٦،٢ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

**السيدة بحوث** (الأردن): اسمحو لي في البداية بأن أقدم بخالص التعازي لحكومة وشعب الاتحاد الروسي، ولعائلة السفير الروسي الذي قضى ضحية للإرهاب، وأن أتقدم أيضا بالتعازي إلى ألمانيا حكومة وشعبا، ولذوي ضحايا الهجوم الذي حدث البارحة هناك.

ونشكر، سيدي الرئيس، جهودكم المبذولة في رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وتنظيم هذه المناقشة الهامة، متمنين التوفيق والنجاح. وتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، على تقريره المقدم مؤخرا (S/2016/949) عن تنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص. ومع اقتراب نهاية ولايته، أشكره على جهوده

وبمساعدة من مكتب شؤون المخطوفات التابع لمكتب رئيس حكومة إقليم كردستان وأشخاص خيرين آخرين.

كما أصدرت المرجعية الدينية الأيزيدية بيانا رحب به بدمج الضحايا النساء في المجتمع والتعامل معهن بقدسية واهتمام وأثنى على هذه الجهود. ولكن لا يزال هناك أكثر من ٣٠٠٠ محتطفة ولا يتعامل معهن معاملة الأسرى، بل يستخدمن للاستعباد الجنسي ويتم تبديلهن وقتما يشاء محتطفوهن وبالسعر الذي يرغبون. لا ننكر أن المجتمع الدولي تعاطف معنا في محتتنا، ولكن ما زال هذا المجتمع مطالب بإنهاء هذه الإبادة وبحمائتنا من الإبادات القادمة، وبحماية المرأة لكي لا تصبح مرة أخرى سلعة للتجار. وأقدم لكم، بالنيابة عن مجتمعي الطلبات التالية:

أولا، تحرير أكثر من ٣٠٠٠ ضحية أيزيدية لا يزالون تحت أسر داعش. ثانيا، حماية مناطق الأيزيديين والأقليات الأخرى على أرضهم، حتى لا تتكرر الإبادة واسترقاق النساء كما حدث من قبل داعش. ثالثا، إجلاء أكثر من ٤٠٠٠ مهاجر، يعانون من ظروف صعبة، من تركيا واليونان وتوفير فرص الهجرة لمن يرغب من الأيزيديين، وخاصة ضحايا الاتجار بالبشر كما فعلت ألمانيا.

رابعا، مساعدة أكثر من ٤٠٠٠ من المشردين الأيزيديين في مخيمات كردستان منذ أكثر من سنتين، رغم تحرير بعض مناطقنا، ولكن لا توجد بيئة مهيأة لعودتهم ويعانون ظروفًا إنسانية وصحية صعبة تتطلب مساعدتكم. خامسا، دعم ملف الإبادة الجماعية والاستعباد الجنسي المنظم وحث المحكمة الجنائية الدولية على فتح تحقيق دولي وجلب جميع مرتكبي الجرائم للعدالة. شكرا لاستماعكم وأتمنى أن تلقى طلباتنا طريقها إلى التحقيق للحفاظ على وجودنا بكرامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة حسن على إحاطتها الإعلامية.

ولهذا وجب على السلطات الدولية والمختصة أن تحدد منابع الإرهاب وأفكاره وانتشاره وطرق تمويله. فداعش وغيرها من المجموعات الإرهابية، لا يمكن أن تقوم بكل هذه الأفعال الشنيعة والمجازر إن لم تقف خلفها جهات قوية. نعم الأيزيديين وبقية الأقليات الدينية كانوا الضحية الأكبر ودفعوا ثمننا غاليا. فإما أنهم هجروا من بلدانهم التي عاشوا فيها لآلاف السنين أو احتطفت نساؤهم ودمرت بيوتهم ويتم أطفالهم. كل هذا فقط بسبب دينهم وثقافتهم. نعم داعش ارتكبت إبادة جماعية في حق الأيزيديين والمؤسف أن هذه الإبادة لا تزال مستمرة ولم يوقفها مجلسكم. ففي المناطق المحررة من مدينتي الصغيرة، سنجار، تم اكتشاف أكثر من ٤٠ مقبرة جماعية، جميعها تعود لأبناء ديانتني من الرجال والنساء والموقوفين والأطفال. نحن تعرضنا إلى اضطهاد ديني وإبادات لمرات عديدة. وإن لم يحمنا المجتمع الدولي والدول الداعية للإنسانية، ستأتي جماعات أخرى وتبيدنا أيضا بحجة الدين مرة أخرى، وستسقط مرة أخرى الآلاف من النساء والبنات ضحايا للشي.

علينا ألا نجامل على حساب كرامة وشرف بناتنا، وعلى كرامة وشرف الإنسانية جمعاء. تخيل ولو للحظات أن ابنك أو ابنتك تصبح تجارة مربحة للإرهابيين، ويتم غسل أدمغة الذكور وتحويلهم إلى انتحاريين واستخدام الإناث في العبودية الجنسية. إنه تخيل مؤلم حقا، ولكن تعيش نساؤنا هذا الموقف يوميا. إنها الحقيقة، نحن في القرن الحادي والعشرين ونساؤنا وأطفالنا يجرون إلى سوق العبيد كما كان يحدث في العصور الوسطى. متى يتحرك الضمير العالمي تجاه هؤلاء المخطوفين؟ اختطف أكثر من ٦٥٠٠ أيزيدي حتى الآن ولم تجر أي عملية عسكرية لتحريرهم، فأين هي العدالة الإنسانية؟ تحرر ما يقارب ٣٠٠٠ من النساء والفتيات والأطفال بطرق مختلفة

وأعطي الكلمة الآن للسيدة طه.

الهرب من إرهاب داعش مشيا على الأقدام. كان عمرها ١٨ سنة.

حاولت عائلتي إنقاذ ابن أخي، مالك، وعمره ١٣ سنة الآن. وقد اتصل بنا في وقت سابق ليخبرنا بأنه في مخيمات داعش للتدريب في الرقة. ويتم تدريبه ليصبح جنديا. وقبل عدة أشهر، تمكن أحد المنقذين من العثور على مالك في مخبز في الرقة، لكنه رفض محاولة الهرب مع المنقذ. وكان يقول أن الأيزيديين كفار ويجب أن يغيروا دينهم وأن ينضموا إلى داعش. إنني خائفة جدا من أن يصبح قريبا في الخطوط الأمامية للقتال مع داعش. وبنت أخرى من بنات أخي، نسرين، لا تزال في أسر داعش. وقد كان عمرها ١٦ سنة فقط عندما حطفتها تنظيم داعش. ونحن نجلس وتحدث هنا، ربما هي تتلقى التعذيب من قبل عناصر داعش - من هم أكبر منه سنا بثلاث مرات.

قبل ثلاثة أشهر جئت إلى الأمم المتحدة مع موكلتي أمل كلوني. وطلبنا من مجلس الأمن إنشاء هيئة مستقلة للتحقيق في الجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش ضد كل العراقيين. ولقد أشرنا إلى أن الحكومة العراقية طلبت ذلك، وهذا أقل ما يمكن للمجلس أن يفعله في وجه جرائم تنظيم داعش. وقلنا إن الأدلة كانت تختفي وإن الوقت ينفد.

هناك بعض التقدم المحرز. فقد أظهرت المملكة المتحدة قيادة كبيرة في مجلس الأمن تجاه صياغة مشروع قرار لتشكيل مواجهة عالمية للتهديد العالمي المتمثل في تنظيم داعش، وذلك من خلال إنشاء آلية لجمع الأدلة على الجرائم الدولية التي يرتكبها تنظيم داعش في العراق. وتكلم مدعيهم العام هنا الأسبوع الماضي عندما التقينا أنا وأمل كلوني ممثلي فرنسا وأمريكا وروسيا، وكانوا بصورة عامة متفائلين بفكرة إقامة آلية كهذه بالتعاون مع الحكومة العراقية. وجدير بالذكر أن موقف الحكومة العراقية كان إيجابياً أيضاً حول الموضوع.

**السيدة طه:** أود أن أشكر الوفد الإسباني، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة بشأن الاتجار بالبشر ودعوتي لتقديم شهادتي أمامكم. كما أود أن أشكر وفد الولايات المتحدة على دعوتي لمخاطبة المجلس السنة الماضية للمرة الأولى (انظر S/PV.7585)، كما أشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومديره التنفيذي، السيد يوري فيدوتوف، على تنصيب سفيرتنا للنوايا الحسنة من أجل كرامة الناجيات من الاتجار بالبشر.

عندما كنت هنا في كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية، أدليت بشهادتي حول جرائم ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) التي ارتكبت بحقي وبحق المجتمع الأيزيدي. لقد أخبرتكم كيف أن داعش هاجمت قريتي، كوجو، وكيف جمعوا الرجال وقاموا بقتل أكثر من ٧٠٠ شخص في يوم واحد، بمن فيهم ستة من إخواني. وقد أخبرتكم أن أمي أيضا قتلت مع نساء أخريات كبيرات في العمر، كما قلت أن داعش استخدمتني كرقيق جنسي، مثلما حصل لأكثر من ٦٠٠٠ امرأة وطفل أيزيدي. تحدثت عن مأساتي وكيف تم بيعنا وشرائنا والاتجار بنا، تماما كبضاعة. وقد شرحت لكم كيف تم اغتصابي من قبل عناصر داعش عدة مرات في اليوم.

منذ المرة الأولى التي جلست فيها أمامكم هنا، وإلى الآن، لا تزال الإبادة الجماعية بحق الأيزيديين مستمرة. إلى هذه اللحظة هناك أكثر من ٣٠٠٠ أيزيدي في قبضة داعش. وأكثر من ٣٥٠٠٠٠، مع أكثر من مليون ونصف، ما زالوا يعيشون في مخيمات تحت ظروف صعبة في إقليم كردستان العراق. وفي عائلتي، ما زال ثلاث من زوجات إخواني واثان من بنات إخواني واثان من أبناء إخواني، في قبضة داعش. وفي العام المنصرم، قتلت ابنة أخي، كاثرين، في انفجار وهي تحاول

أن يتحرك المجلس بشكل سريع لتشكيل هذه المفوضية. إن معركتي هي معركة من أجل العدالة. وأنا أعرف أن العدالة أمر مهم لجميع ضحايا الاتجار بالبشر في أنحاء العالم كافة. ولكن الكثير من الذين التقيتهم يشعرون بأنه يتم تجاهلهم. ويرى أفراد الأقليات أنهم منسيون لينتهي وجودهم ويكونوا جزءاً من التاريخ. النساء والأطفال في مناطق الصراع يجري تقديمهم قرابين بدلاً من حمايتهم.

أنتم، كأقوى الدول في العالم، يمكنكم إيقاف هذا الشيء وذلك من خلال ضمان العقوبة للمتاجرين بالبشر؛ ومن خلال المساهمة المالية في صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، وهو الصندوق الذي أنشئ بموافقة الجمعية العامة لتقديم الدعم الضروري إلى الضحايا على أرض الواقع؛ ومن خلال دعم إنشاء مناطق آمنة دولية؛ ومن خلال تقبل اللاجئين الذين يهاجرون بسبب الحروب الوحشية والإرهاب. فدول مثل ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا قد سمحت أو تعهدت بإعطاء حق اللجوء لبعض الأيزيديين. إلى اليوم وأنا أطلبكم على الأقل باتخاذ الخطوة الأولى نحو إقامة العدالة للضحايا العراقيين وضحايا الحرب والإبادة الجماعية والاتجار بالبشر، حتى أتمكن في يوم من الأيام من مواجهة المسيئين في قاعة المحكمة وإخبارهم عما فعلوه بنا، وحتى يتعلم ضحايا الحرب والإرهاب الآخرون، وأولئك الذين سيئون إليهم، ما هي الأمم المتحدة وما تفعله الأمم المتحدة.

لقد انتظرنا طويلاً، انتظرنا بما فيه الكفاية.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة طه على إحاطتها الإعلامية المفيدة جداً.

بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الأمن، أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية كافة على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

ولدينا علم بأن هذه المواضيع نوقشت في الجمعية العامة والمجلس خلال الأسبوع الماضي، وفي نيويورك وبغداد ولندن. وقبل ستة أسابيع، عبّر وزير الخارجية العراقي عن التزامه بالعمل جنباً إلى جنب مع المملكة المتحدة لإطلاق حملة بقيادة الأمم المتحدة، على أن تشمل الإجراءات اللازمة لجمع الأدلة على جرائم تنظيم داعش وحفظها. وأود أن أشكر وزير الخارجية الجعفري ورئيس الوزراء حيدر العبادي على التعبير عن الدعم لهذه المبادرة.

لكن الوقت ينفد، وعبارات التأييد ليست كافية. لا بد من العمل، بيد أنني لا أعرف ما هو الشيء الذي سوف يجعلكم تتحركون. أنا لا أفهم كيف إلى الآن لا توجد محكمة تتمكن من مقاضاة مرتكبي الجرائم ضد الأيزيديين أو هيئة مستقلة للتحقيق في هذه الجرائم. أنا لا أفهم لماذا حدثت أمي المقتولة وأحوتي لا تزال مرمية في المقابر الجماعية وغير محمية ولم تُفحص أصلاً. أنا لا أفهم كيف يستطيع أفراد من تنظيم داعش نشر فيديوهات جرائمه على شبكة الإنترنت بحرية ولا يتم القبض عليهم. أنا لا أفهم، حين لا يكون لتنظيم داعش أصدقاء في المجلس، لماذا لا تتقدمون خطوة واحدة إلى الأمام. أنا لست دبلوماسية، ورسالتي ليست سياسية. حربي هي حرب من أجل كل العراقيين الذين عانوا على يد تنظيم داعش. فلا يمكن أن يقع خطأ أبداً حين نجمع الأدلة على الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ولا بد لنا، إذا لم نكن قادرين على وقف هذه الجرائم، من أن نكون على الأقل ملتزمين بتوثيقها.

وبالنيابة عن جميع العراقيين الذين عانوا على يد تنظيم داعش، أطلب من هنا السيد رئيس الوزراء حيدر العبادي بإرسال كتاب إلى مجلس الأمن لطلب تشكيل مفوضية دولية مستقلة للتحقيق في العراق، بغية التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش وتوثيقها. ولدي الأمل، بعد ذلك، في

اليوم: الأمين العام بان - كي مون؛ والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيدة زينب حواء بنغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ والسيدة أمينة سعيد حسن، اشطة مدنية؛ والسيدة نادية مراد باسي طه، سفيرة النوايا الحسنة المعنية بكرامة الناجين من الاتجار بالبشر، والحائزة في الآونة الأخيرة على جائزة فاكلاف هافل وجائزة ساخاروف.

إن هذه الجلسة لها أهمية خاصة بالنسبة إلى إسبانيا، ليس لأهمية الموضوع فحسب، وإنما أيضاً لأن المناقشة هذه هي الأخيرة التي يعقدها بلدي بوصفه عضواً غير دائم في مجلس الأمن. علاوة على ذلك، إن الاتجار بالبشر يمثل إهانة واضحة للكرامة الإنسانية، وهو أيضاً تهديد للسلم والأمن الدوليين في حالات النزاع والحالات المتصلة بالإرهاب. إنه عودة إلى تجسيد الرق في القرن الحادي والعشرين. ولقد أكد القادة من جميع أنحاء العالم وممثلو المجتمع المدني على الضرورة الأخلاقية لمكافحة الاتجار بالبشر وجميع الأشكال الحديثة للرق. فالضحايا، ومعظمهم من النساء والأطفال، يطالبون - كما ذكر هنا - باستجابة عاجلة، وخاصة من جانب مجلس الأمن.

ويقترح وفد بلدي تحولاً نمطياً يسلّم بأن النظم القضائية الوطنية يمكن أن تتفكك في حالات النزاع.

وفي ظل هذه الظروف، أصبح اتخاذ إجراء من جانب مجلس الأمن أمراً ضرورياً. وعلى هذا الأساس، اقترحنا القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، وهو أول قرار في تاريخ مجلس الأمن بشأن هذه الظاهرة المساوية.

وبفضل هذه المناقشة المفتوحة، بدأنا نفكر تفكيراً عميقاً في المساهمات التي يمكن أن يقوم بها المجلس لإدانة الاتجار بالبشر في مناطق النزاع وحالات الاستغلال التي يفرض عليها. ونقترح أيضاً استكشاف وسائل تعزيز الإطار المعياري في مجال

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/1073، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بالاو، البحرين، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيرو، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، واليونان.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان الرئيس (تكلم بالإسبانية): نال مشروع القرار ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦).

أدلي الآن ببيان بصفتي رئيساً لحكومة إسبانيا.

أود أن أبدأ ببيان بتوجيه الشكر الحار إلى الأشخاص التالية أسماؤهم على حضورهم ومشاركتهم في المناقشة الجارية

حكومة بلدي التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الأمنية في الدولة. وقد عملنا على وضع خطاب مناوئ للتطرف كجزء من استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة التطرف العنيف. ووضع بلدي استراتيجية للاتصالات في الفضاء الإلكتروني تتضمن خطابا مناوئا للتطرف. وفي هذا الصدد، من الضروري رصد شبكات التواصل الاجتماعي من أجل منع التطرف، وتحديد أي محتوى متطرف قد يفضي إلى الاتجار بالبشر.

وتتيح لنا السنوات الخمس المقبلة فرصة تاريخية لنضع مكافحة أسوأ أشكال الاستغلال على رأس قائمة أولويات الأمم المتحدة. وفي حين أحرز تقدم هام في بعض المجالات، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الأمين العام على جهوده في مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين وعلى سياسته بعدم التسامح إطلاقا إزاء العنف الجنسي الذي يرتكبه في بعض الحالات أصحاب الخوذ الزرق. وأود أن أحتتم بياني بالقول إن بلدي سوف يدعم بقوة جميع الجهود الرامية إلى كفالة تقديم الجناة إلى العدالة وقضاء مدة عقوبتهم في السجن. دعونا نعزز جهودنا لتحقيق ذلك الهدف. هذا ما أطلبه من الجميع اليوم.

أستأنف مهامتي الآن بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين.

**السيد كيسليتنسيا** (أوكرانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد أوكرانيا البيان الذي سيدلّى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تدلي بالبيان التالي بصفتها الوطنية.

أولا وقبل كل شيء، أعنتم فرصة وجود رئيس حكومة إسبانيا الذي يترأس مجلس الأمن لكي أعرب له، باسم أوكرانيا، عن خالص امتناننا وتقديرنا لإسهام إسبانيا في عمل المجلس، وتفانيها وتأثيرها خلال هاتين السنتين. فالمشاركة

الجزءات، والتدفقات المالية، وحماية الضحايا ومساعدتهم، ووضع استراتيجية أكثر فعالية لمكافحة الاتجار بالبشر في مناطق النزاع. ولا يزال تصدي الأمم المتحدة لآفة الاتجار بالبشر مجتزعا. فالقضاء على هذه الآفة يستدعي أكثر من مجرد جهود تبذلها منطقة واحدة، أو بلد واحد، أو إدارة أو وكالة واحدة في الأمم المتحدة. إنه يقتضي جهودا من جميع الأطراف المعنية، بما فيها المجلس.

ولكن المؤسف أن العلاقة بين النزاع والاتجار بالبشر ليست علاقة جديدة. أما العنصر الجديد فيتمثل في استخدام الاتجار بالبشر كأسلوب من أساليب الإرهاب في اقتصاد الحرب من جانب جماعات مثل تنظيم داعش وحركة الشباب وبوكو حرام. ولقد استمعنا للتو إلى القصة المروعة لإحدى الناجيات الجريئات، السيدة ناديا مراد باسي طه، التي أصبحت الآن مدافعة قوية عن حقوق الشعب الأيزيدي في العراق، والفائزة بجائزة ساخاروف لحرية الفكر. واستمعنا أيضا من السيدة أمينة سعيد حسن، التي عرضت حياتها للخطر من أجل إنقاذ العديد من هؤلاء الضحايا. وقد شرحت كلتاهما، إلى جانب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة زينب حواء بانغورا، كيف يعزز تنظيم داعش علنا الاتجار بالبشر والأطفال واسترقاقهم، متحديا بذلك أبسط قواعد القانون الدولي.

بيد أن الاتجار بالبشر في حالات النزاع لا يقتصر على سياق الإرهاب. فالنزاعات في العراق وسوريا وليبيا ومنطقة الساحل - على سبيل المثال لا الحصر - تؤدي إلى تشريد جماعي للفئات الضعيفة بوجه خاص. وهذا الأمر يجعلها أكثر عرضة للاستغلال والوقوع في أيدي شبكات الاتجار بالبشر. وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى، اعتمدت إسبانيا في نهاية عام ٢٠١٥ خطة شاملة جديدة لمكافحة الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي. وفي عام ٢٠١٥ أيضا، عززت

وإن اتخاذ القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) هو تدبير يأتي في الوقت المناسب ليثبت قدرة مجلس الأمن على مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة التي تنشأ في مجال السلم والأمن. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن مواجهة الحالة على أرض الواقع. ولا يمكننا أن نتظر بلوغ ضحايا الاستغلال الجنسي والعنف الجنسي المتصل بالاتجار بالبشر تلك الأعداد الرهيبة التي بلغت في حرب البوسنة والهرسك أو الإبادة الجماعية في رواندا.

وثمة مشكلة دائمة تكمن في التقليل من شأن البيانات عن العنف الجنسي في حالات النزاع. ويرجع ذلك في الأساس إلى الوصم، والخوف من الانتقام، وانعدام الوصول بشكل كافٍ إلى الوسائل اللازمة لكفالة المساءلة. لهذا السبب، من المهم أن يكون القرار الذي اتخذ اليوم أداة جديدة في يد مجلس الأمن بغية المساعدة في تيسير تقييم الحالة على أرض الواقع في مناطق النزاع وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع. ومن شأن ذلك أن يسمح لنا بدراسة مشكلة الصلة بين الاتجار بالبشر وأنشطة المهربين والجماعات الإرهابية، وتضمينها في التقارير المقبلة للأمن العام.

تؤيد أوكرانيا بقوة الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة جميع أشكال الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان في حالات النزاع، وفترة ما بعد انتهاء النزاع. وقد تم تحديد مكافحة الاتجار بالأشخاص كإحدى أولويات حكومة أوكرانيا في مجال حماية حقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، أود أن أكرر طلب بلدي إدراج النظر في مشكلة العنف الجنسي في الأراضي الأوكرانية التي يحتلها الاتحاد الروسي مؤقتاً، في الولايات الخاصة بالمنظمة. وفي ضوء حقيقة عدم استطاعة وكالات الشرطة والأمن في أوكرانيا الوصول إلى إقليم القرم الذي يحتله الاتحاد الروسي، أو إلى مناطق معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك، التي تخضع لسيطرة الإرهابيين الذين يدعمهم الاتحاد الروسي، يجب

النشطة من جانب السفير أويارثون مارتشيسي وفريقه بشأن هذه المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال المجلس، مثل مكافحة الإرهاب، وعدم الانتشار، وتعزيز حقوق الإنسان، تعد مثالا للأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس.

ونقدّر بصفة خاصة موقف إسبانيا الثابت والمستمر إزاء تعزيز المساواة بين الجنسين. إن القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي أنشأه وفدا إسبانيا وبريطانيا العظمى، وإطلاق شبكة المنسقين الوطنيين من أجل المرأة والسلام والأمن، هي مجرد بضعة أمثلة على الإنجازات الحقيقية التي حققتها إسبانيا لتحسين كفاءة المنظمة، ولا سيما مجلس الأمن.

وأود أيضاً أن أشدد على أهمية الموضوع المقترح للنقاش في المناقشة المفتوحة اليوم. فقد أصبحت مسألة الاتجار بالبشر محور اهتمام الأمم المتحدة في العقود الأخيرة. وبروتوكول باليرمو لعام ٢٠٠٠ وخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٠ يشكلان حجر الزاوية، وهما وثيقتان رئيسيتان بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة. بيد أنه في السنوات الأخيرة لاحظنا تطور الاتجار بالبشر، ولا سيما في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وفي مختلف أنحاء العالم المتضررة من النزاع، يُستخدم العنف الجنسي كأحد أساليب الحرب أو الإرهاب المدمرة، وكذلك كأحد العناصر الرئيسية لفكر الجماعات المتطرفة وأنشطتها، مثل بوكو حرام وتنظيم داعش. وتعمل الجماعات الإرهابية التي ذكرتها للتو بشكل علني على تعزيز الاتجار بالبشر كجزء من استراتيجيتها العسكرية أو كمصدر للتمويل. وهذا هو السبب في أن الصلة بين ظواهر مثل الاتجار بالبشر، والعنف الجنسي في حالات النزاع، وأنشطة المنظمات الإرهابية، تتطلب اهتماماً خاصاً من مجلس الأمن.



حل مشكلة التحقق وتوثيق حالات العنف الجنسي في تلك الأقاليم، من أجل تقديم الدعم والمساعدة للضحايا.

وأنا مقتنع بأن قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٧١، الذي اتخذ بالأمس، والمتعلق بحقوق الإنسان في أراضي القرم المحتلة مؤقتاً، يزود الأمم المتحدة بالسلطة اللازمة لإجبار الاتحاد الروسي على الوفاء بمسؤولياته، بوصفه السلطة القائمة بالاحتلال، على النحو المحدد في القرار. ومن المحزن أننا نتحدث عن بلد يتعين عليه بوصفه عضواً دائماً في مجلس الأمن، تحمل مسؤوليته بوجه خاص للوفاء بأحكام ميثاق الأمم المتحدة، على الرغم من أنه لم يصبح دولة عضواً في الأمم المتحدة سوى قبل ٢٥ عاماً.

وأخيراً، أود أن أشير إلى مسألة أخرى تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لنا جميعاً، تتمثل في مساءلة ومقاضاة مرتكبي الاتجار بالبشر وجرائم العنف الجنسي في حالات النزاع. إن ارتفاع مستوى الإفلات من العقاب لأولئك الذين يرتكبون هذه الجرائم في النزاع، هو أمر غير مقبول، لأن تكرار تلك الجرائم يؤدي إلى حلقة مفرغة من الإجرام. وجنبا إلى جنب مع توفير الدعم النفسي والاجتماعي والطبي للضحايا، فإننا نرى أن مكافحة الإفلات من العقاب تمثل إحدى الأولويات.

**السيد ستيوارت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):**  
إسمحوا لي أن أبدأ بالتعبير عن عميق تعازينا لأسرة السفير الروسي على المأساة الرهيبة التي وقعت في تركيا.

إن الشهادة التي أدلت بها أمامنا السيدة نادية مراد باسي طه قربتنا حقاً، من خلال خصوصية تجربتها، من الأهوال التي واجهتها والمتمثلة في قتل إخوتها الستة، وقصة ما وقع لكأثرين، أو في الواقع ابن أختها، مالك. إن القصة التي روتها لنا ليست مجرد قصة عنف فحسب، بل إنها قد أكدت في كل ما قالته وبطريقة تشير إلى أن تلك هي أشكال عنف

وقهر واستعباد، وتمثل بطبيعتها المنهجية والمتعمدة، شكلاً من أشكال الحرب.

كما أود أن أحيي الوفد الإسباني على تقديم القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، ووضوح تحليل السيدة زينب بانغورا، على وجه الخصوص، والحكومة الإسبانية في صياغة القرار، أثر على تحليلنا لهذه المشكلة، وأعني على وجه التحديد الطريقة التي ركزنا بها، في الفقرتين ٨ و ٩، على آليات الاتجار بالبشر في حالات النزاع، وعلى الطرق التي يستخدم بها لأغراض التجنيد والتمويل، وتدمير المجتمعات المحلية، وتشريدها، وجمع المعلومات الاستخبارية، للنهوض بالأيديولوجية؛ والطرق التي يمكن من خلالها ارتكاب أعمال العنف هذه، من خلال الاعتصاب، والاسترقاق الجنسي، ومن خلال البغاء القسري والحمل. ولا يقلل هذا الوصف المفصل والصارم والتحليلي، أو ينتقص أو يلهينا عن واقع أنه يضخم الرعب الذي نشاهده.

شخصياً، ولأنني كنت موجوداً في العراق في عام ٢٠١٤ فوراً بعد الحالة التي وقعت في سنجار، ولأنني شهدت مباشرة الأسر اليزيدية تعاني في تلك الأيام القليلة الأولى، جراء وفاة أفرادها الذين اختطفوا منها، فإنني لم أصدق كشخص عمل في العراق منذ عام ٢٠١٣، عمق أعمال الرعب تلك. وفي الواقع، رأيت خلال رحلتي إلى العراق فقط قبل أسبوعين ونصف، الندوب الدائمة التي تركها تنظيم الدولة داخل مخيمات اللاجئين، والأضرار التي ألحقها بالمجتمعات المحلية، وبالبلدان، وقبل كل شيء، بالحضارة.

ومع ذلك، نوجد اليوم في هذه الجلسة من أجل التركيز على الإجراءات العملية، لذلك، أود فقط أن أخصص بعض الوقت لإبداء ثلاث ملاحظات موجزة بشأن الإجراءات العملية: تتعلق الأولى بنهجنا، والثانية بالتنفيذ والثالثة بالبيروقراطية. ويلزم أن يكون التواضع أساسياً في نهجنا. ويجب أن نأخذ في الاعتبار مدى صعوبة العمل في بيئة النزاع؛

ونركز داخل المملكة المتحدة، على أمرين. إننا نركز، كما قالت نادية، على مسألة المساءلة في العراق، مع الحكومة العراقية. لقد أنشأ رئيس وزرائنا فرقة عمل معنية بالعبودية الحديثة، تركز قبل كل شيء على التعلم العملي، وعلى التنسيق والتنفيذ.

وفي الختام، تشكل هذه الجلسة اليوم، من نواح عدة، لحظة تفاعل. وتشكل بالضبط نوع الأشياء التي ينبغي للمجلس التركيز عليها، بسبب طبيعتها العابرة للحدود الوطنية والعناصر الفاعلة غير الحكومية المشاركة فيها. ونعبر عن بالغ شكرنا للقيادة الإسبانية والمنظمة المتعددة الأطراف التي نحن موجودون داخلها، على الطريقة التي يجري من خلالها ربط ذلك بالصرامة التحليلية، للمسؤولين والممثل الخاص للأمين العام، وأيضاً الطريقة التي يرتبط بها ذلك مع الشهادة الإنسانية للسيدة أمينة سعيد حسن، ونادية، مما يربط الخطابات التي تلقى داخل هذه القاعة بالواقع الميداني. لكننا، لا نوجد في هذه الجلسة لوصف العالم فحسب، بل من أجل تغييره. وسيتضمن ذلك بعض المحادثات الصعبة للغاية داخل بيروقراطياتنا ووكالاتنا بشأن الإصلاح، أي الإصلاح اللازم، لأن ذلك يتعلق بمؤسساتنا الأخلاقية العميقة، وبالتزاماتنا الأخلاقية العميقة.

**السيد بيشو (اليابان)** (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد رئيس حكومة إسبانيا ماريانو رايخو براي، على عقد هذه الجلسة الهامة وعلى ترؤسها شخصياً. كما أتوجه بالشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين تكلموا بوضوح عن جرائم محددة بقوة وشجاعة تلفتان النظر، بغية الكشف عن هذه الهجمات التي تشن حتى الآن ضد الكرامة الإنسانية على أرض الواقع.

وترحب اليابان باتخاذ القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) بالإجماع، وهو أول قرار للمجلس يرمي إلى التصدي للإتجار بالأشخاص

ومدى صعوبة الوصول؛ وتوفير الحماية؛ ومدى صعوبة الحماية والمحاكمة؛ وكيف علينا أن نكون صادقين بشأن الثغرات في معارفنا؛ وكم نحن بحاجة إلى أن نتعلم مما يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجالات أخرى، في مجال مكافحة المخدرات، والتجارة غير المشروعة بالأحياء البرية والإرهاب. لكن يتعين علينا أيضاً أن ننظر في السبل التي يمكن من خلالها تحديد الخصوصية تماماً، سواء من حيث طبيعة العنف أو أيضاً من خلال السياق الذي يحدث فيه، سواء أكان ذلك في الموصل، أو في نيجيريا أو مع جماعة بوكو حرام أو مع تنظيم داعش.

وفيما يخص التنفيذ، أود أن أشيد بالحكومة الإسبانية، لا سيما فيما يتعلق بعنصرين، التركيز في الفقرة ٢ (د) على تحديد هوية الضحايا والتركيز في الفقرتين ١٩ و ٢٠ على التدريب، ولا سيما تدريب حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. وينبغي أن يكمن في صميم استجابتنا، ليس مجرد فهم ما يجب أن نفعله، ولكن ما يمكننا القيام به، ولا سيما فهم بيروقراطياتنا الخاصة بنا، والعقبات والمشاكل الموجودة في تلك البيروقراطيات. ولذلك، كنا واضحين للغاية بشأن تحديات التدريب السابق للانتشار، ومعايير الاستعداد، وتقييمات الاحتياجات والقدرات التقنية. ولكن ينبغي أن تشمل المرحلة التالية فهم وكالاتنا حقاً، والفهم الحقيقي لما سيعنيه الإصلاح داخل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، والطرق التي يرتبط بها ذلك، بما يقوم به المجتمع المدني وما يقوم به المسؤولون في البلدان المعنية. ومن السهل للغاية أن نُجلس حول طاولة مثل هذه، ونتكلم بشكل مبهم عن التنسيق، بيد أن الأمر يتعلق أساساً بالموارد، والثقافة المؤسسية، والتدريب. بمعناه الواسع.

بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وبالأطفال والتزاع المسلح، إلى تقديم إحاطات إعلامية إلى هذه اللجان. وإني على ثقة بأن هذه الخطوات ستمكننا من المضي قدما على نحو فعال.

وتنوّه اليابان بأن اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المتعلق بالاتجار بالأشخاص ضروريان بوصفهما الإطار الدولي لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ومن الضروري كفالة تجسيد روح الاتفاقية في القوانين الوطنية للدول الأعضاء وتنفيذها بفعالية.

وفي هذا الصدد، تعلق اليابان أهمية كبيرة على المساعدة التي تقدمها الكيانات المعنية، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي، بما في ذلك وضع التشريعات وإنفاذ القانون. ونحن نتوقع منها إحراز المزيد من التقدم، ونؤيد بشدة عملها البالغ الأهمية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام اليابان بالمساهمة في الجهود التي يبذلها الجميع من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع.

**السيد راميريث كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية)  
(تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أكرر تضامنا مع الاتحاد الروسي حكومة وشعبا، وأن أتقدم إليها بتعازينا في أعقاب الاغتيال الوحشي لسفيرها أندري كارلوف في تركيا يوم أمس. إننا ندعو إلى إنهاء خطاب الكراهية ضد الاتحاد الروسي بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

ونحن سيدي يشرفنا حضوركم، السيد ماريانو راخوي براي، رئيس حكومة إسبانيا، في هذه المناقشة المفتوحة الهامة. فهذه هي المناقشة الأخيرة التي نشارك فيها بوصفنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن. كما نود سيدي أن نعرب عن أحر تهانينا بالعمل الذي يقوم به سفير بلدكم، السيد رومان أوبارثون

في حالات النزاع. وأود أن أعرب عن خالص تقديري للقيادة القوية التي تتمتع بها إسبانيا في توجيهنا نحو تحقيق هذا الهدف.

وترحب اليابان بالقرار الذي يبيّن أن الاتجار بالأشخاص مرتبط بالعنف الجنسي والإرهاب والأنشطة الإجرامية المنظمة الدولية الأخرى، كما أنه يجسد كيفية أن بعض الجماعات الإرهابية تستخدم الاتجار بالأشخاص في النزاعات المسلحة والعنف الجنسي كوسيلة لها.

إن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع هو انتهاك لكرامة الإنسان وحقوق الإنسان، لكنه لا يتوقف عند هذا الحد. فالجماعات الإرهابية والجهات من غير الدول تعمل على استخدامه بصورة منهجية أكثر فأكثر، مصحوبا في بعض الأحيان بالعنف الجنسي، كأداة لجمع الأموال والتجنيد وتدمير المجتمعات المحلية. وهو يشكل في هذه الحالات تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. والمجتمع الدولي مسؤول عن إزالة هذا التهديد عن طريق إخضاع الضالعين في هذه الأنشطة للمساءلة.

والإحاطات الإعلامية التي استمع إليها المجلس اليوم، ولا سيما من السيدة نادية مراد باسي طه، تقنعنا بالحاجة الملحة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة هذه المشكلة. وبغية الاعتراف على وجه التحديد بهذه الحالة والتصدي لها بفعالية، يحتاج مجلس الأمن إلى معلومات ذات صلة. وهذا القرار يعزز تبادل المعلومات في المجلس وذلك بالطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الاتجار بالأشخاص في النزاعات المسلحة، وبالترحيب بالإحاطات الإعلامية المقرر تقديمها إلى المجلس من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من الجهات الفاعلة ذات الصلة.

علاوة على ذلك، فإن القرار يعرب عن اعتزام المجلس بأن يدرج هذه المسألة في عمل لجان الجزاءات المعنية تماشيا مع ولاياتها، ودعوة الممثلتين الخاصتين للأمين العام المعنيتين

والعوامل التي تعزز هذا النوع من الجريمة - وحقيقة أن الجماعات المتطرفة والإرهابية تستخدم الاتجار بالأشخاص والعنف الجنسي كجزء من أهدافها الاستراتيجية لتمويل أنشطتها الإجرامية - قد تفاقمت في السنوات الأخيرة بسبب حالات الصراع المسلح في مختلف مناطق العالم، مثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة في العراق وسوريا وليبيا ومنطقة الساحل. وفي الحالة الأخيرة، وبسبب تدمير النسيج الاجتماعي لمنطقة الساحل في أفريقيا، أصبح الإرهاب منتشرًا في جميع أنحاء حوض بحيرة تشاد على أيدي جماعات مثل بوكو حرام، وهي جماعات تعمل في شتى البلدان.

وفي التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠١٤، تم الإقرار بأنه كان من النادر جدا، قبل عام ٢٠١١، عندما بدأ الصراع السوري، التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر من الجنسية السورية. وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد فيدوتوف قبل سنة، ذكر أنه منذ أن بدأ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ما يسمى بانتفاضته في شمال البلد، أصبح تحديد ضحايا الاتجار بالبشر من العراق وسوريا أكثر تواترا في مختلف أنحاء العالم.

ولقد أبرز تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي في النزاعات المسلحة (S/2016/361) حقيقة أن العنف الجنسي في السنتين الماضيتين تزايد ارتباطه بالأهداف الاستراتيجية والأيدولوجية والمالية للجماعات المتطرفة والإرهابية.

وفتريلا تعي أن الاتجار بالأشخاص والعنف الجنسي يُستخدمان من جانب بعض الجماعات المتطرفة والإرهابية كأسلوب إرهابي، ولكن أيضا لتمويل هذه الآفة نفسها. وعلاوة على ذلك، فإن الاسترقاق والاتجار بالنساء والأطفال يدلان على ازدياد هذه الجماعات التام للمرأة وتعصبها وكراهيتها للأجناس والثقافات والأديان الأخرى. وهذا

مارتشيبي، الذي اضطلع، إلى جانب الفريق الإسباني، بعمل ممتاز أثناء عضويتكم في مجلس الأمن.

كذلك تقدّر الإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام بان كي - مون، والسيد يوري فيدوتوف، والسيدة زينب حواء بانغورا. ونود بصفة خاصة أن نشكر السيدة أمينة سعيد حسن والسيدة نادية مراد باسي طه على شجاعتها وعلى تذكيرنا مرة أخرى اليوم بالعواقب والصدمات النفسية التي يعاني منها ضحايا الحرب والإرهاب، وعلى تذكيرنا في هذه الحالة بأحد أكثر أشكالهما ضررا: الاتجار بالأشخاص والعنف الجنسي.

علاوة على ذلك، تود فتريولا أن تؤيد البيان الذي سيدي به وفد مملكة البحرين باسم مجموعة أصدقاء مكافحة الاتجار بالأشخاص.

إن المعلومات التي عرضها مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم، ولا سيما الشهادة المؤلمة التي قدمتها نادية مراد باسي طه، لا يمكنها أن تكون أكثر بلاغة أو دلالة. فتجربتها المحزنة المتعلقة بقتل أسرتها والحالة في قريتها تظهران الطابع الوحشي للحرب الجارية في الشرق الأوسط.

ومن غير المقبول لنا أن تعمد الجماعات الإجرامية والإرهابية إلى استخدام البشر كغنائم حرب. ونحن نشهد مأساة يعيشها الآلاف من الناس، لا سيما النساء والأطفال. وبالإضافة إلى أهوال الصراعات المسلحة، فهم ضحايا الاتجار بالبشر والعنف الجنسي: الجرائم التي تهاجم الكرامة الإنسانية من خلال أكثر السبل انحرافا، والتي تشكل، حسب الظروف، انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

والاتجار بالأشخاص جريمة عبر وطنية لا يُستثنى منها أي بلد. لذلك، من الضروري تسليط الضوء على أن الأسباب

وعلينا في مجلس الأمن أن نبذل جهدا هائلا لوقف وتصحيح المعاناة التي لا يمكن جبرها لملايين الناس والدمار الذي لحق بمجتمعات بأكملها.

ونعتقد أن المسألة هي أحد أهم الجوانب المتصلة بمنع هذا النوع من الجرائم. ولا يمكننا أن نقبل بالإفلات من العقاب على هذه الجرائم. وفتروينا تؤيد المسألة الفعالة عن جميع أشكال العنف الجنسي. وينبغي تطبيق جزاءات رادعة على جميع المحرضين على تلك الجرائم ومرتكبيها، بما في ذلك اعتماد جزاءات محددة الأهداف، وفقا للآليات التي أنشأها مجلس الأمن. ولا يقل أهمية عن ذلك بناء وتعزيز القدرات المؤسسية الوطنية في مجالات العدالة والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية في البلدان التي تمر بمحالات نزاع مسلح وبلدان مرحلة ما بعد النزاع، حتى يتسنى لنا بناء وتعزيز قدراتها بهدف توفير الاهتمام الواجب للضحايا، وذلك مع الاحترام الكامل لسيادة الدول المعنية.

ونعتقد أن لدينا الصكوك القانونية القوية التي يمكننا، استنادا إليها، مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح. ومن الأمثلة على ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وجمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وهذا صك قد حقق العضوية العالمية تقريبا. كما أن لدينا خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي تتضمن أحكاما للتعامل مع هذه المشكلة في حالات النزاع. وفي عام ٢٠١٧، سيجري استعراض كامل لخطة العمل هذه. وسيكون ذلك فرصة مثالية لتعزيز الخطة ومعالجة التحديات التي نواجهها حاليا.

إن القرار ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، المتخذ اليوم بتوافق الآراء في مجلس الأمن، يمثل إسهاما استثنائيا وملموسا من جانب مجلس الأمن في ما يتعلق بهذه المسألة القائمة في حالات النزاع

أوضح دليل على الطابع الوحشي والمقبت لهذه الجماعات المتطرفة، التي يتعين محاسبتها على جرائمها أمام العدالة.

وجميع المعلومات المتاحة لنا تشير بوضوح إلى أن تدريب وتجهيز وتعزيز الجهات من غير الدول، التي تستند أعمالها إلى التطرف العنيف، يستهدف تشجيع تفكك الدول لأسباب سياسية وإنشاء جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وجيش الفتح، وتيسير ارتكاب مختلف الفظائع وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ضد السكان، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا، مثل النساء والأطفال.

وفي هذا الصدد، فإننا نطالب مرة أخرى جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي بمنع هذه الجرائم. وأفضل طريقة للقيام بذلك تتمثل في الاحترام الكامل لقواعد وأحكام القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس والجمعية العامة في ما يتعلق بحظر تقديم السلاح والدعم المالي واللوجستي إلى الجماعات العنيفة من غير الدول، والتي كثيرا ما تتحول إلى جماعات إرهابية. وبهذه الطريقة، يمكننا فعلا تقليل قدرتها على تنفيذ عمليات، وبالتالي خفض عدد الجرائم بأنواعها المرتبطة بالاتجار بالأشخاص والعنف الجنسي. وإنهاء الاتجار بالأشخاص والعنف الجنسي في أوقات النزاع يعني الالتزام الكامل بحل النزاعات المسلحة التي تحدث فيها هذه الجرائم بكثرة.

وبينما يتعين علينا التصدي للعصابات الإجرامية التي تنخرط في الاتجار بالبشر وتستفيد من مأساة الملايين من الناس، يجب علينا أيضا أن نتصرف بطريقة متسقة سياسيا وأخلاقيا والامتناع عن تشجيع النزاعات المسلحة، استنادا إلى المصالح الاقتصادية والجيوسياسية. وبهذه الطريقة، يمكننا تجنب العواقب المأساوية التي نريد استئصالها اليوم، ولكن لم يتم إيلاء الاعتبار الواجب لها عندما دعمت بعض البلدان بشكل غير مسؤول العدوان العسكري في العراق وليبيا، والآن في سورية.

الإجرامية والبلدان التي تمر عبرها الأموال إلى تلك الشبكات. والقائمة يمكن أن تطول.

إن الاتجار بالبشر وسيلة لإخضاع واستخدام الإنسان لأغراض الربح. وهو يشكل انتهاكا خطيرا لحقوقهم الإنسانية. ومن خلال الإيذاء والعنف، فإنه يحط من قدر الضحايا كبشر ويحولهم إلى سلع. وهو يضر بسلامتهم البدنية والعاطفية. إنه يشكل تهديدا للمجتمع كافة ويؤثر على رفاه المجتمعات المحلية وعلى أمن الدول. ووفقا للتقرير العالمي عن الاتجار بالبشر الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن هذه الظاهرة تؤثر على جميع مناطق العالم تقريبا. وحدد المكتب ما لا يقل عن ٥١٠ تدفقات للاتجار بالأشخاص عبر الحدود الوطنية. ويجري استهداف معظم هؤلاء الضحايا لأغراض الاستغلال الجنسي.

وهذه النزاعات والأزمات الإنسانية لا تؤدي إلا إلى زيادة مخاطر الاتجار بالبشر. وهي تجرد أرضا خصبة في اليأس الاقتصادي وضعف سيادة القانون وقلة الخدمات الاجتماعية. ونتيجة لذلك، يضطر الناس لمغادرة ديارهم، بل وبلدان إقامتهم. وفي هذا الصدد، عندما يكون البلد في حالة نزاع، فإن سيادة القانون في إقليمه يمكن أن تضعف. ويتيح ذلك حرية أكبر في العمل للمنظمات التي تسعى إلى استغلال الضعف المؤسسي للقيام بأنشطتها غير المشروعة، مثل الاتجار بالبشر. وحتى إذا كنا نرى اليوم أن أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الاتجار بالبشر في حالات النزاع يتمثل في التنظيم الذي يسمى نفسه "الدولة الإسلامية" والجماعات المرتبطة به، فإن علينا أن نأخذ في الاعتبار أن تلك الجرائم ترتكبها أيضا جهات أخرى تعمل بنفس الطريقة العنيفة في مناطق أخرى من العالم.

والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٦)، الذي اتخذناه بالإجماع اليوم، والذي شاركت أوروغواي في تقديمه، يدين بشكل قاطع

المسلح. كما أنه يشير بوضوح إلى ضرورة تحسين التنسيق الاستراتيجي للجهود المبذولة من أجل منع الاتجار بالأشخاص والعنف الجنسي والتصدي له أيضا، تمشيا مع الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف، الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب. وفضلا عن ذلك، أود أن أضيف أن طابع الجريمة والتدابير الرامية إلى منعها واستئصالها بصورة فعالة في سياق النزاع المسلح يتطلبان أيضا إجراء مناقشات ديمقراطية وموسعة بشأن الموضوع، تكفل المشاركة الكاملة للدول الأعضاء، بهدف تحقيق التآزر والتنسيق مع مختلف كيانات الأمم المتحدة التي تملك صلاحيات في هذا المجال ومع مختلف الآليات الإقليمية ودون الإقليمية.

في الختام، تود فتزويلا أن تؤكد مجددا التزامها بالإسهام في تعزيز الأدوات المؤسسية والإدارية والقضائية الرئيسية في الكفاح من أجل القضاء على تلك الجرائم المروعة والمهجية ضد الإنسانية، والتي تشكل إهانة للحضارة وللعالم الحديث. وهي مسؤولة ملحة بالنسبة للمنظمة إذا كنا نريد ترجمة مقاصدها ومبادئها النبيلة إلى حقيقة واقعة.

**السيد بيموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):** بداية، نود أن نشكركم، السيد ماريانو راخوي بري، رئيس حكومة إسبانيا، على ترؤس هذه المناقشة المفتوحة اليوم. كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الشاملة. ونهنئ إسبانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تكتسي أهمية خاصة في السياق الحالي، بالنظر إلى أزمة الهجرة الجماعية غير المسبوقة والتي أصبح اللاجئون والمشدون داخليا في ظلها الأهداف الرئيسية للمتجرين بالبشر.

إن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع مشكلة عالمية. وهي لا تهم بلدان المنشأ وحدها، ولكن أيضا بلدان العبور والمقصد للضحايا والبلدان التي تعمل فيها تلك الشبكات

التدريب المتخصص ضمن هذا النطاق لأكثر عدد ممكن من الناس، وبشكل خاصة بالنسبة للمسؤولين ومراكز الاتصال التي من المرجح أن يلجأ إليهم الضحايا، مثل ضباط الشرطة والجيش، ومراكز المساعدة والقنصليات والسفارات، وغيرها.

وعلاوة على ذلك، نسلم بدور المجتمع المدني في تقديم المساعدة والدعم للضحايا. وفي هذا الصدد، فرغت أوروغواي من صياغة مشروع قانون أولي شامل من أجل منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص واستغلالهم، وهو مشروع قانون يؤكد أن حقوق الإنسان للضحايا تكتسي أولوية العليا. ويحض أيضا البعثات الدبلوماسية على الانخراط في أنشطة منع الاتجار، وتعزيز تدريب الموظفين، وإتاحة المعلومات بيسر وأخذ زمام مبادرات مؤازرة الضحايا. وعلاوة على ذلك، يشدد القرار على الحاجة إلى إعادة إدماج الضحايا في المجتمع واعتماد آليات حمايتهم ومؤازرتهم.

إن أوروغواي، بوصفها بلدا ملتزما بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، تود أن تشدد على ضرورة تقديم المساعدة الشاملة لضحايا الاتجار بالأشخاص. ويجب علينا التركيز على تعافيهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، وليس مجرد المعاقبة على الجريمة المعنية. ويجب أن يتلقى الضحايا المساعدة والحماية القانونية والنفسية - الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، من الجوهري بالنسبة لأوروغواي، عدم معاقبة ضحايا الاتجار بالبشر على جرائم ربما ارتكبوها، إذا ثبت أنه تم إخضاعهم للاتجار وقت ارتكاب تلك الجرائم.

تعتقد أوروغواي أيضا أن الأنشطة المتصلة بالاتجار بالأشخاص لا تقتصر على الفترة الزمنية لتزاع بعينه. فأطر العمل في أعقاب التزاع المسلح ضعيفة أيضا جراء جوانب القصور داخل النظام القضائي والامتنال للقانون، بالإضافة إلى الافتقار إلى مجتمع مدني منظم يمكنه تقديم شكاوى بشأن هذه الحالات. ولهذا السبب، يعتقد بلدي أن عمل مكتب

الاتجار بالبشر في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة. إنها ظاهرة شاملة ومتعددة الأوجه. وللأسف، فإنه يجري تكرارها وتؤثر على المناطق المهشة جدا من العالم حيث يعيش البشر في حالات ضعف شديد. وتود أوروغواي أن تسلط الضوء على عدة عناصر في القرار نعتقد أنها هامة للغاية.

أولا، يدعو القرار إلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وتنفيذهما. ويشكل هذان الاتفاقان إطارا قانونيا دوليا يشتمل على قواعد والتزامات للدول لكي تقوم استنادا إليها بإعداد صكوك وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

ثانيا، يبرز القرار الحاجة إلى التعاون وتبادل المعلومات. وفي هذا الصدد، تنظر أوروغواي بإيجابية إلى تزايد الصلة بين عمل المكتب والأمين العام ومجلس الأمن، لأن زيادة الاتجار بالأشخاص ترتبط بالصراعات المسلحة والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين. ونرحب بعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بوصفه نبراسا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال منهم والمعاقبة عليها.

ثالثا، تطرق القرار إلى العنف الجنسي وتعزيز ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وأوروغواي تدين استخدام العنف الجنسي من جانب أي طرف بوصفه أسلوبا من أساليب الإرهاب لتعزيز أي خطط من هذا القبيل. وقد أدت هذه الممارسات إلى تزايد الصلة بين الاتجار بالأشخاص وحالات النزاع، مما يشكل انتهاكا لحقوق الآلاف من النساء والأطفال في سياق الحرب.

ثمة جانب هام آخر يتمثل في التدريب. إن تعقد الاتجار بالبشر يعني أن الأمر يقتضي زيادة الوعي، بالإضافة إلى

نادية مراد باسي طه على شهادتيهما المؤثرتين، وهما بمثابة تذكير لنا. إن كفاحهما هو كفاحنا أيضا.

تؤيد فرنسا البيان الذي أدلت به منسقة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

إن الاتجار بالأشخاص من بين أكثر وسائل الاتجار ربحا وأوسعها نطاقا في جميع أنحاء العالم. إذ أن الأعمال التي يرتكبتها تنظيم داعش وبوكو حرام تبين. منتهى الوضوح الصلة بين الاتجار بالأشخاص والإرهاب، الأمر الذي كثيرا ما يتصل بالعنف الجنسي. وبالنسبة لهذه الجماعات الإرهابية، فإن النساء بشكل عام هن الضحايا بشكل رئيسي. والاتجار بالأشخاص لا يستخدم فقط بوصفه شكلا من أشكال بث الرعب بين السكان المدنيين، بل يستخدم أيضا كمصدر للتمويل أو أداة للتحديد.

تعاني النساء في سوريا أسوأ أنواع الفظائع، أي الاغتصاب والزواج القسري والبقاء، وهي فظائع يعاني منها يوميا الناس الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها داعش. لقد أنشأت داعش في العراق سوقا حقيقيا، حيث تباع فيه النساء والفتيات التي تنتمي إلى الأقليات مثل المسيحيين والأيزيديين لاستخدامهن كرقائق جنسي. لقد أكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية في تقريرها الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٦ المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان بأن داعش ارتكبت جرائم ضد الإنسانية، وجرائم إبادة الجماعية ضد الفتيات الأيزيديات. أما في غرب أفريقيا، وخاصة في نيجيريا، فتقوم بوكو حرام بتعذيب واغتصاب وسجن المئات من النساء والأطفال.

بيد أن تلك الأفعال ليست مرفوضة من وجهة نظر أخلاقية فحسب، بل أنها تشكل جرائم وجرائم ضد الإنسانية، وفي بعض الحالات جرائم إبادة جماعية. إن الجماعات الإرهابية التي ترتكب هذه الفظائع تحط من قدر أي شيء إنساني ليصل

الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومجلس الأمن ينبغي أن يتم بالتنسيق الوثيق مع لجنة بناء السلام بغية منع الأقاليم في حالات ما بعد الصراع من التحول إلى أرض خصبة للمنظمات الإجرامية.

في الختام، وباختصار، نعتقد أن مكافحة الاتجار بالأشخاص في حالات النزاعات المسلحة تتطلب جهودا وتعاوننا من جانب المجتمع الدولي برمته لتلبية احتياجات أضعف الناس مثل النساء والأطفال. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب علينا أن نتخذ الإجراءات المناسبة على الصعيدين الداخلي والدولي. ويجب أن نعترف بأننا نحن الذين نتحمل المسؤولية عن إحداث التغيير الحقيقي الذي يمكن أن نفعله باتباع نهج واسع وشامل ومتعدد الجوانب نحو مسألة الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع، وهو أمر يتطلب التصميم والإرادة السياسية. ويمكن للمجتمع الدولي أن يعول على التزام أوروغواي الراسخ في ذلك السياق.

**السيد دولاتر (فرنسا)** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن فرنسا، أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن خالص مشاعر العزاء والمواساة لجميع الذين تعرضوا للهجمات الإرهابية المأساوية التي وقعت خلال اليومين الماضيين.

أسمحوا لي أن أشكر بجرارة الرئاسة الإسبانية على تنظيم هذه المناقشة الهامة جدا وأن أهنئها على جهودها الدؤوبة التي أفضت إلى اتخاذ القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦). إنها لدلالة ممتازة على عمل الرئاسة الإسبانية الرائع والعمل الخارق الذي يقوم به سفيرها لدى الأمم المتحدة وأعضاء فريقه. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام على حضوره هنا وعلى التزامه بالموضوع، فضلا عن السيدة بانغورا، والسيد فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين النيرة على الدوام. وأخيرا، أود أيضا أن أتوجه بالشكر الخاص إلى السيدة أمينة سعيد حسن والسيدة



ولدينا تحت تصرفنا الإطار القانوني الدولي ذو الصلة - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، بما فيها البروتوكول المكرس لمكافحة الاتجار بالبشر. ويتعين علينا تعزيز انخراطنا في العمل من ضمن ذلك الإطار. وكثيرا ما يُعتبر الاتجار بالبشر والعنف الجنسي المرتكبان في حالات الصراع أمرين منفصلين عن التهديدات للسلم والأمن الدوليين التي يستعرضها مجلس الأمن. والواقع أن تلك الممارسات تشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات الجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام، بل وتشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويجب علينا أن نواكب التهديد الناجم عن الإرهاب.

لذلك، أود أن أختتم بياني بتريديد إحدى الرسائل الرئيسية الواردة في القرار: ضرورة الأخذ في الاعتبار على نحو أفضل الصلة القائمة بين الاتجار بالبشر والعنف الجنسي والإرهاب، وهي الصلة التي تم التسليم بها بوضوح للمرة الأولى بوصفها تهديدا للسلم والأمن الدوليين - وهو تطور يحتمل أن يكون بالغ الأهمية. ولقد اتخذ المجلس خطوة كبيرة إلى الأمام اليوم عقب صدور البيان الرئاسي S/PRST/2015/25 المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وبناء على ذلك، من الضروري إجراء تحليل أعمق لهذا التهديد، وتحديد الأفراد والكيانات المتورطين في ممارسات الاتجار بالبشر من خلال أفعالهم. وينبغي الاضطلاع بذلك العمل بالاشتراك مع الكيانات المسؤولة عن مكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

وفي مواجهة هذه الجرائم المروعة والتحديات للضمير الإنساني، فإن من مسؤوليتنا الجماعية أن نعمل لأجل وضع حد لتلك الجرائم ومقاضاة المسؤولين عن ارتكاب مثل هذه الأفعال دون هوادة. والقرار الذي اتخذناه اليوم يوفر لنا

إلى مستويات سفلى جديدة. وستتم محاسبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم أمام المحاكم. ولمواجهة هذه الجرائم، يجب علينا التصرف باسم حماية المدنيين، بالطبع، لا سيما النساء والأطفال، بل أيضا حماية القانون الإنساني الدولي ومبادئ منظمتنا بالذات.

بالنسبة لفرنسا، فإن مكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، ومكافحة العنف الجنسي المرتكب ضدهم في حالات النزاع، تعتبر أولوية عليا مطلقة. وقد حملت هذه الأولوية فرنسا على التصرف على مختلف الجبهات في هذا الكفاح الهام. وتشارك فرنسا في العديد من الجهود الثنائية وفي التعاون الإقليمي من أجل مساعدة الدول الأشد ضعفا في مواجهة هذه الآفة. وتشارك فرنسا بنشاط أيضا في برامج بناء القدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وخاصة في غرب أفريقيا. وما فتى بلدي أكبر مساهم في صندوق المكتب الخاص بالاتجار بالبشر منذ إنشائه في عام ٢٠١٠.

لم تدخر فرنسا جهدا، ولن تدخر جهدا، من أجل تعبئة المجتمع الدولي في هذا الكفاح. في أعقاب المؤتمر الذي انعقد في باريس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بشأن ضحايا العنف الديني والعرق في الشرق الأوسط، وخلال رئاسة فرنسا للمجلس في شهر حزيران/يونيه، نظمنا مناقشة بشأن الاتجار بالأشخاص والعنف الجنسي في حالات النزاع (انظر S/PV.7711). ونشيد بالتوصيات التي صيغت خلال تلك المناقشة المتضمنة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٦) المقدم من إسبانيا. وأخيرا، سيقدم غدا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بدعم من فرنسا، تقريره العالمي عن الاتجار بالأشخاص، وهو تقرير يقدم مرة كل سنتين.

إن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية جماعية في مكافحة الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع.

المسلح بشكل خاص، حيث تصبح المجتمعات المحلية المدنية الضعيفة أهدافا رئيسية لهذه الأعمال البشعة.

علاوة على ذلك، نحن نشهد حاليا وضعا مروعا تنشط فيه الجماعات المسلحة من غير الدول، التي تجاهر بالأيديولوجيات العنيفة والمتطرفة، في ممارسات الاتجار بالبشر تحقيقا لرؤيتها المشوهة للعالم. وقد أظهر تنظيم داعش وأمثاله القدرة على ممارسة القسوة الشديدة من خلال إشاعة استخدام العنف الجنسي واسترقاق النساء والفتيات والاتجار بهن بهدف التجنيد وتحقيق الأغراض المالية. وفي هذا الصدد، فإن الممارسات التي تقوم بها جماعات مثل داعش وبوكو حرام لإدامة العنف الجنسي، بما في ذلك من خلال الاتجار بالنساء والأطفال، تقتضي أن يوليها المجلس المزيد من الاهتمام وأن يتصدى لها بصورة أكثر فعالية. وعليه، فمن دواعي سرور ماليزيا تأييدها للقرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي اتخذ للتو، ومشاركتها في تقديمه. إن هذا القرار يُعدُّ إسهاما هاما في تعزيز الإطار الدولي القائم لمكافحة الاتجار بالبشر، وخصوصا حين يستخدم هذا الاتجار لتفعيل الأنشطة الإرهابية. ونود أن نبرز ثلاثة جوانب نعتقد أنها ستحدث تغييرا حقيقيا في التصدي لهذه الآفة.

أولا، وكما هو الحال مع جميع أشكال الجريمة العابرة للحدود الوطنية، لا بد من تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الإضافية، التي توفر الأساس الرئيسي لعملنا المتضام، إلى القيام بذلك. كما نشجع الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لتصديق الصكوك الدولية الأخرى التي تستكمل الجهود الرامية إلى القضاء على الاتجار بالبشر بجميع أشكاله، مثل بروتوكولات منظمة العمل الدولية ذات الصلة،

صكوكا قانونية إضافية للمضي قدما في ذلك الاتجاه. فلنؤيد جهودنا للاستفادة على أفضل ما يمكن من تلك الصكوك.

السيد ابراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود مرة أخرى أن أرحب ترحيبا حارا بحضور رئيس حكومة إسبانيا في مجلس الأمن، وأن أعرب له عن تقديري لترؤسه جلستنا في وقت سابق اليوم. إن حضوره هنا اليوم للدليل واضح على الأهمية التي توليها إسبانيا لهذه المسألة. والتركيز على ظاهرة الاتجار بالبشر في الصراعات المسلحة، بحيث يسلط الضوء على اتجاه مثير للقلق يستدعي تعزيز العمل الدولي، هو حقا جدير بالثناء ويتصف بحسن التوقيت.

وأود أن أشكر كلاً من الأمين العام بان كي - مون ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية والتزامهم الثابت بالتصدي لمسألة الاتجار بالبشر في أعمالهم. وأود أيضا أن أشكر السيدة أمينة سعيد حسن، والسيدة ناديا مراد، على شهادتهما المروعتين والجريئتين. إن شجاعتهم وثباتهم في مواجهة أهوال يعجز وصفها هما أمران ينبغي أن يجلنا على العمل وإبداء العزم الأكيد من قبل المجتمع الدولي على كفالة عدم تكرار المعاملة البغيضة التي تعرضنا وغيرهما لها.

إن الاتجار بالبشر عمل بغيض في أي سياق كان؛ فهناك قبول عام بذلك. والاتجار بالبشر ينطوي على أحكام من خارج نطاق القضاء مفادها أن ثمة مجموعات معينة من البشر هي أدنى منزلة، سواء على أساس العرق أو الدين أو نوع الجنس أو الوضع الاقتصادي أو السن أو أي معايير عشوائية أخرى، ويمكن استخدامها كوسيلة لتحقيق غاية ما. والمتاجرون في البشر يجردون الأشخاص من كرامتهم وينكرون عليهم الاحترام المتأصل للبشرية جمعاء، وبذلك يحقرون ضحاياهم ويتعاملون معهم كمجرد متاع لجني الأرباح لصالح الآخرين. وهذه المفاهيم والمعتقدات المتلوية ضارة في حالات الصراع

ونؤيد التركيز على الاتجار بالبشر واستخدام العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح، وكذلك على أعمال فريق الرصد المنشأ عملاً بالقرار ١٢٦٧ والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، نظراً لوجود صلات واضحة بين الأنشطة الإرهابية.

وفي الوقت نفسه، يجب الاستفادة بصورة أفضل من الدور الحاسم للتوعية والدعوة الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وينبغي استمرار السعي إلى تنفيذ التزامات الأطراف في الصراع وخطط عملهم لأجل إنهاء الانتهاكات والاعتداءات المرتبطة بالإتجار بالبشر ومنعها، بما في ذلك العنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستخدامهم. وندعو إلى استمرار تفاعل المجلس مع هاتين المبعوثتين، بما في ذلك عبر الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ومختلف لجان الجزاءات.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بضرورة تقديم الدعم إلى الضحايا والناجين من الاتجار بالبشر والعنف الجنسي، ومساعدتهم على العودة إلى حياة آمنة ومستقرة. والنساء والأطفال الذين يتعرضون لأي انتهاكات واعتداءات، بما في ذلك الاتجار بالبشر والعنف الجنسي على أيدي عناصر تنظيم داعش والجماعات المماثلة، يجب اعتبارهم ضحايا يحق لهم الحصول على التمويل والمساعدة. وفي هذا الصدد، فإن قادة المجتمعات المحلية والقادة الدينيين يؤدون دوراً محورياً في كفالة إعادة إدماج الناجين وتأهيلهم والقضاء على وصمة العار التي قد ترتبط بالحنة التي يعانونها. ونؤيد في ذلك الصدد استمرار الشراكة مع المجتمع المدني لتمكين الناجين والمجتمعات المحلية من التعافي والتجدد.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على عزم ماليزيا الراسخ على مكافحة الاتجار بالبشر والقضاء عليه، وكذلك

ولجنة حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، من بين أمور أخرى.

وبالنظر إلى الأبعاد المتعددة الأوجه للاتجار بالبشر، بما في ذلك ما يرتبط بالعنف الجنسي وتمويل الأنشطة الإرهابية، من الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي على حشد الوسائل القانونية التكميلية المتوافرة للتحقيق في شبكات الاتجار بالبشر وتعطيل نشاطها وتفكيكها. ونؤيد تماماً الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من الهيئات، فضلاً عن الشركاء الثنائيين، في تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء لبناء قدراتها في مجال إنفاذ القانون.

وفي منطقة جنوب شرق آسيا، أبدى جيران رابطة أمم جنوب شرق آسيا التزاماً موحداً بمكافحة الاتجار بالبشر ومنعه في إطار اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، وخطوة العمل ذات الصلة المعتمدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ ونعرب عن تقديرنا للدعم القوي لمثل هذه الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي من جانب الشركاء في مؤتمر قمة شرق آسيا، على النحو المبين في الإعلانات الصادرة عن مؤتمر القمة والمعتمدة في أيلول/سبتمبر.

ثانياً، يجب على مجلس الأمن الاستفادة بشكل أفضل، في مجال صون السلم والأمن الدوليين، من الأدوات المتاحة له بغية رصد الاتجاهات في أنشطة الاتجار بالبشر خلال الصراعات المسلحة، وتحديد الجناة ومساءلتهم. ويجب توفير المعلومات والأدلة بشأن الأعمال المتعلقة بالاتجار بالبشر والعنف الجنسي في حالات الصراع، وعرضها على المجلس وإيصالها إلى لجان الجزاءات ذات الصلة، بما في ذلك اللجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والقاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.

الأسرة والمجتمع جراء ما ارتكب بحقه من جرائم. والاستماع إلى تلك الإحاطات الإعلامية في العام الماضي كان أكثر أيامي إبلاماً وأنا جالس إلى هذه الطاولة.

ويوضح التقرير السنوي للأمم العام بشأن العنف الجنسي المتصل بالتزاعات (S/2016/361/Rev.1) والإحاطات الإعلامية بشأن نزاعات بعينها على جدول أعمال المجلس الطرق التي يغذي بها الاتجار حالات النزاع ويزيد من حدتها. ومع ذلك، فإن الأدلة المقدمة اليوم بشأن كيفية تفاعل تلك الظواهر وتعاضدها أمر مقلق للغاية. فالجماعات الإرهابية ستستخدم كل ما لديها من وسائل لتحقيق أهدافها، بالطبع. وبالنسبة للبعض منها، فإن دافعها هو الترحيح. وفي حالات كثيرة، ينصب الأمر على ترويع المجتمعات والسيطرة عليها للقضاء على مقاومتها، وفي المقام الأول، ممارسة السلطة على من لا حول لهم. وهذا معناه أن أولئك الجناة جبناء في الأساس. وعلى أي حال، ينبغي أن يكون لدينا فهم مشترك لتلك الظاهرة، واتفاق على العمل الجماعي لمواجهتها ودحرها. وكون أن المسألة صعبة ومقيدة للغاية وأن لها أبعاد اجتماعية واقتصادية ينبغي ألا يمنع المجلس من تناولها وألا يستخدم ذلك ذريعة لتترك معالجة هذه المسألة لهيئات أخرى. فمن مسؤولية المجلس أن ينخرط في كامل نطاق قضايا الأمن الدولي، بكل أبعادها المقلقة. ونيوزيلندا تود أن تسلط الضوء على جوانب خمسة نرى أنها تستلزم اهتماماً خاصاً.

أولاً، يتعين على المجلس إدماج هذه المسائل في عملنا متى كانت هناك فائدة ترجى من ذلك. وهذا يعني ضمان انعكاس آثار الاتجار والعنف الجنسي ضد النساء والرجال والأطفال بشكل مناسب في نظرنا في ولايات وحالات قطرية بعينها. ولا ينبغي أن يتوقف ذلك على الجوانب التوجيهية للولاية. بل عندما تكون تلك الأبعاد قائمة ينبغي النظر فيها. ولذلك، ينبغي للأمانة العامة أن تتأكد من انعكاس تلك المسائل بشكل

على التزامنا القوي المماثل بمواصلة العمل مع المجتمع الدولي إلى أن تتمكن من القضاء على تلك الجرائم ضد الإنسانية.

**السيد فان بوهيمن** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود

أن أبدأ بتهنئة رئيس الوزراء راخوي بري والوفد الإسباني على هذه المناقشة الحسنة التوقيت للغاية، وعلى النجاح في اتخاذ القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) اليوم.

إن الاتجار بالبشر، شأنه شأنه الرق الذي يرتبط به ارتباطاً وثيقاً، لطالما يُعتبر جريمة من جرائم العصور الماضية.

وللأسف، فإن الأمر لم يعد كذلك. وفي الواقع، يمكن أن نجد ذلك في العديد من البلدان، بما فيها بلدي، كما سأعرض بشيء من التفصيل بعد قليل. فقد تأكد لبلدي أن على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتحلى باليقظة في معالجة هذه المسألة. فالمشاكل والآثار المترتبة على الاتجار تزداد سوءاً ومقتاً عشرات المرات في حالات النزاع. وقد تبين هذا الواقع من خلال إحاطة اليوم - وإن جاز لي القول فقد تحلى بوضوح وبشكل مباشر تماماً أمام المجلس في شهادة نادية مراد، الشابة اليزيدية التي خاطبتنا في العام الماضي (انظر S/PV.7585)، وكذلك في الإحاطات الإعلامية للسيدة زينب بانغورا، الممثل الخاص للأمم العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ووكيل الأمين العام فومزيل ملامبو - نغشوكا، بشأن استخدام العنف الجنسي في النزاعات في سوريا وجنوب السودان ومنطقة بحيرة تشاد وغيرها.

إن المعاملة الوحشية القاسية التي يلقاها الأبرياء، وجلهم من النساء والفتيات والفتيان، أمر مروع: الاختطاف والإجبار على الزواج والاعتصاب والتحرش والإيذاء جنسياً والبيع في سوق النخاسة والإرغام على ممارسة الدعارة؛ والإجبار على أن يكون المرء مهاجماً انتحارياً أو مقاتلاً أو عاملاً بالسخرة، أو أن ترسل المرأة إلى ساحة القتال وطفلها مربوط إلى ظهرها. والبعض أن سنحت له الفرصة وتمكن من الفرار، فقد تلفظه

ثالثاً، التعاون الإقليمي له دور حيوي في الجهود المبذولة لمواجهة مثل هذه القضايا، نظراً لطابعها ونطاقها العابرين للحدود. وتجربة نيوزيلندا تبرهن على فعالية هذه النهج. ففي منطقتنا، آسيا والمحيط الهادئ، توفر عملية بالي منتدى قيما للتصدي للتحديات المعقدة فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص والجريمة العابرة للحدود الوطنية ذات الصلة.

رابعاً، ينبغي للدول تعقب المسؤولين عن تلك الأعمال على المستوى المحلي. فالمتجربون يترجمون من استغلال الضعفاء والمستضعفين. وعلى الدول كافة أن تتأكد من أن لديها من الأحكام الجنائية المناسبة ما يسمح بتقديم أولئك الأفراد إلى العدالة. وفي الأسبوع الماضي، تحديداً، قضت إحدى المحاكم في نيوزيلندا بأول إدانة في نيوزيلندا للاتجار بالأشخاص، وعقوبتها السجن ١٠ سنوات تقريباً مع دفع تعويضات للضحايا.

أخيراً، يجب ألا نغفل عن احتياجات أولئك الأكثر تضرراً بالاتجار المتصل بالتراعات والعنف الجنسي - أي الضحايا والناجين. وفي هذا الصدد، فقد وضعت نادية مراد المجلس اليوم أمام تحدٍ خاص جداً، ويتمثل في إنشاء آلية فعالة لجمع وحماية الأدلة على الجرائم المرتكبة في العراق وسوريا. وهذا التحدي لن تتمكن نيوزيلندا من التصدي له، إذ سغادر المجلس في غضون ١١ يوماً، على الأقل ليس في هذا الجهاز، لكننا نراه تحدياً ينبغي مواجهته.

في الختام، نأمل أن تحشد مناقشات اليوم جهودنا الجماعية لمكافحة تلك الآفات المترابطة ومعالجتها من جذورها، مع تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، وتوفير الدعم الضروري للمتضررين.

**السيد وو هايتاو (الصين)** (تكلم بالصينية): لقد شعرت الصين بصدمة عميقة جراء اغتيال الروسي في تركيا والحوادث الإرهابية التي وقعت في بلدان أخرى، ومنها ألمانيا واليمن.

واف في المشورة المقدمة للمجلس، بما في ذلك في التقارير الرسمية وتقييم التراعات التي تناولها تلك التقارير.

ثانياً، علينا أن نستخدم الأدوات الدولية الأخرى المتاحة بشكل نشط وفعال. وكما أشارت السيدة بانغورا بوضوح اليوم، فإن الاستخدام الفعال لنظام الجزاءات ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) هو المدخل. ومن المؤسف أننا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق يمكنها من أن تقدم لنا وللجنة إحاطة في وقت سابق من هذا العام.

وكما يؤكد القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) المتخذ اليوم، فإن خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار توفر إطاراً أساسياً لهذه الجهود، من حيث التعاون الدولي والتنفيذ على مستوى الدولة على السواء. وفي إطار خطة العمل تلك، أظهر إطار مكافحة تمويل الإرهاب فعاليته في تتبع تدفق الأموال إلى أولئك المسؤولين وقطع مصادر التمويل. والمنظمات مثل المنظمة الدولية للهجرة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومجموعة إيغمنت لوحدات الاستخبارات المالية لديها أيضاً خبرات وشبكات لا بأس بها يمكننا، بل وينبغي لنا، أن نستفيد منها إلى أقصى حد.

وكما يؤكد القرار ٢٢٢٣ (٢٠١٦) المتخذ في الأسبوع الماضي، فإن القضايا العابرة للحدود كهذه تتطلب تنسيق الجهود كيما تكون فعالة. وبالتالي، من المهم أن يكون تنسيق هذه الجهود الدولية فعالاً. ومنظومة الأمم المتحدة قادرة على المساعدة في هذا الصدد. وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص يقوم بدور مركزي، وكذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء بشأن الخيارات التي يمكن من خلالها مواصلة تعزيز التنسيق.

ثانياً، يجب أن نكثف مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. لقد أصبح الاتجار بالأشخاص في مناطق النزاع المسلح مصدر تمويل للمنظمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي تنسيق إجراءاته ومواءمتها، وتطبيق معايير موحدة وتوظيف الوسائل السياسية والاقتصادية والثقافية بطريقة متكاملة من أجل تعطيل قنوات تمويل المنظمات الإرهابية وقمع جميع أشكال الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود بحزم.

ثالثاً، ينبغي لنا مساعدة البلدان التي مزقتها النزاعات على تعزيز بناء قدراتها. فهي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سلامة نساءها وأطفالها ومكافحة الاتجار بالبشر. ومن ناحية أخرى، من المرجح أن تواجه صعوبات عملية مثل الافتقار إلى الموارد والقدرات. وإلى جانب احترام السيادة الوطنية، ينبغي أن يوفر المجتمع الدولي لهذه البلدان، بناء على طلبها، الدعم المناسب والبناء، مع التركيز على بناء قدراتها من أجل مكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود.

رابعاً، ينبغي أن نعمّق التعاون الدولي. إن الاتجار بالبشر في حالات النزاع يتعلّق بالبلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد. ويتعيّن على تلك البلدان المعنية تحسين التعاون بينها في مجالات من قبيل إنفاذ القوانين على الحدود، والتنظيم المالي، والمساعدة القضائية. وينبغي للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية، بما في ذلك مجلس الأمن ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، أن تستفيد جميعها من مزاياها الخاصة وتُعزز التنسيق بينها وتعمل معاً لمعالجة المسألة.

وستواصل الصين تعزيز التبادلات والتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة من أجل حماية حقوق النساء والأطفال ومصالحهم بفعالية، ومكافحة الاتجار بالبشر في

وتتقدم بخالص تعازينا لأسر الضحايا وندين تلك الأعمال الإرهابية بشدة. والصين تتخذ موقفاً حازماً ضد كل أشكال الإرهاب وتدعم جهود المجتمع الدولي وأنشطته لمكافحة الإرهاب.

وتشيد الصين بمبادرة إسبانيا لعقد مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري اليوم. ونرحب برئيس الوزراء ماريانو راخوي براي، الذي يتّأسر جلسة اليوم. ونشكر الأمين العام بان كي - مون، والمدير التنفيذي فيدوتوف، والممثلة الخاصة السيدة بانغورا، وممثلي المجتمع المدني على إحاطتهم الإعلامية.

إن القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي اتخذته مجلس الأمن اليوم بالإجماع، سيساعد المجتمع الدولي على مكافحة الاتجار بالأشخاص في مناطق النزاع وحماية حقوق ومصالح النساء والأطفال في مسعى مشترك. وإننا نشهد اليوم ظهوراً سريعاً للمشاكل في البؤر الساخنة الإقليمية، وبدء نزاعات جديدة واستمرار نزاعات طال أمدها، وكلها تشكل تهديداً خطيراً لبقاء وكرامة الشعوب في حالات النزاع، ولا سيما الفئات المستضعفة كالنساء والأطفال، مما يجعلها فريسة سهلة للعنف والجريمة. ومن واجب المجتمع الدولي بناء أوجه التآزر لتعزيز حماية حقوق النساء والأطفال في مناطق النزاع المسلح والسعي لوضع حد للاتجار بالأشخاص في تلك المناطق.

أولاً، بغية إزالة الأسباب الجذرية للنزاع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بقوة أكبر وتوفير ضمانات السلامة للنساء والأطفال في حالات النزاع، ينبغي للمجتمع الدولي إيلاء اهتمام وثيق لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ويجب تكثيف النهج السياسي المستخدم استناداً إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة من أجل حل الخلافات من خلال الحوار والمشاورات. ولا بد من التركيز على مساعدة البلدان التي مزقتها النزاعات وتدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والشروع في التنمية المستدامة والابتعاد عن النزاع والحرب.

التي تبذلها الدول وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية لمكافحة الاتجار بالبشر. والاتحاد الروسي طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول باليرمو التابع لها، وهو عضو في مجموعة الأصدقاء المتحدين ضد الاتجار بالبشر. ولقد أيدنا وضع خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص منذ بداياتها، واضطلعنا بدور نشط في ذلك. وأنشأ المجتمع الدولي عدداً من الآليات القادرة على المساعدة في تحسين نوعية التعاون بين الدول من أجل منع الاتجار بالبشر ومكافحته.

إن الجماعات عبر الوطنية الضالعة في هذا النشاط الإجرامي اليوم تكيّف أساليبها باستمرار وتعمل في حالات كثيرة مع الإرهابيين في الخفاء، وأصبحت العائدات المتأتية لها من الاتجار بالبشر مصدراً لتمويل. وغالباً ما يقترن ذلك بعمليات الاختطاف والعنف الجنسي والاتجار بالمخدرات. ولهذا السبب إلى حد ما، قررت الدول أن تجري خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية. ونأمل أن يمكننا هذا الاستعراض من تحديثها في ضوء التحديات والتهديدات الجديدة التي ظهرت، بما في ذلك مسألة الاتجار بالبشر في النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، نود التشديد على أنه عند النظر في هذا الموضوع، من المهم الالتزام باختصاص كيانات الأمم المتحدة. وينبغي لمجلس الأمن، على سبيل المثال، استناداً إلى ولايته في صون السلم والأمن الدوليين، ألا يواجه مسألة الاتجار بالبشر عندما تتعلق فحسب بالحالات المدرجة في جدول أعماله. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فقد تؤدي تلك الجهود إلى إنشاء آليات موازية يمكن أن ينتهي بها الأمر إلى إحداث تأثير سلبي على فعالية الجهود الدولية في هذا المجال.

ليست هناك وصفات شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر، ويجب على كل دولة أن تقرر سياستها الخاصة بها وتخرج

حالات النزاع، والمشاركة في صون السلم والأمن والاستقرار والتنمية على المستويين الدولي والإقليمي.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):  
أود أولاً أن أعرب عن عميق تقديري لرئيس وزراء إسبانيا، والأمين العام، وأعضاء مجلس الأمن، وكل عضو في منظماتنا وموظفي الأمانة العامة، الذين أعربوا عن غضبهم وتعاطفهم إزاء العمل الإرهابي الذي أودى بحياة سفير الاتحاد الروسي أندري غيناديفيتش كارلوف. إننا نقدر تضامنهم عظيم التقدير.

ما فتئت جريمة الاتجار بالبشر عنصراً خطيراً في عدد من النزاعات الحالية، وارتباطها بالإرهاب يبعث على القلق بوجه خاص. ومن أكثر الأمثلة المروعة على ذلك هو العنف الذي يمارسه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على الأقليات العرقية والدينية، بما في ذلك الأيزيديون. فالإرهابيون قد أسروا آلاف الأيزيديين واستعبدوا نساءهم وأطفالهم، وأرغموهم على الزواج واعتدوا عليهم جنسياً. ولقد أجبر الأيزيديون والأقليات الأخرى التي فرت من قمع الإرهاب وفضائعه على ترك ديارهم، وتم قتل العديدين منهم. ودعا مجلس الأمن مراراً من خلال قراراته، على سبيل المثال ٢١٩٥ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، إلى توجيه الانتباه نحو الترابط الوثيق بين مختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2015/25) بشأن مسألة مكافحة الاتجار بالبشر.

وقد أحطنا علماً بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتبها المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل منع الاتجار بالبشر ومكافحته، بما في ذلك عن طريق تزويد الدول بالمساعدة من خلال وكالاتها. ويستحق هذا العمل كل الدعم الممكن. وما فتئت روسيا تؤيد تقليدياً توحيد الجهود

قبل عام، كما أشار كثيرون اليوم، اجتمع المجلس للمرة الأولى في تاريخه طوال ٧٠ عاماً لمناقشة مسألة الاتجار بالبشر في حالات النزاع (انظر S/PV.7585). وقبل تلك الجلسة، ومرة أخرى اليوم، رأى البعض أن الموضوع لا ينتمي إلى مجلس الأمن ولم يكن في الحقيقة مسألة أمنية. ولكن أولئك الذين كانوا منا في القاعة قبل سنة، ومرة أخرى اليوم، لن ينسوا أبداً شهادة نادبة مراد بشأن مأسسة الرق والعنف الجنسي على يد تنظيم داعش، واستخدام النساء الأيزيديات، بانتهاك لكل الأعراف، على اعتبار أنهن "بضاعة حيّة" لتجنيد المقاتلين الذكور. وإنه لشرف التعرّف إلى نادبة. فشهادتها لا تحرك لواعج النفس البشرية فحسب، بل تقدم معلومات آسرة من واقع التجربة عن كيفية عمل تنظيم داعش، وهي كالمعلومات التي تم الكشف عنها في محاكمات نورمبرغ. وحضورها في حد ذاته هو تذكير بالصمود والشجاعة والقوة التي يتمتع بها البعض، وهي منهم.

وبفضل الجهود الحثيثة للمجتمع المدني - وللمنظمات غير الحكومية والصحافيين والزعماء الدينيين والناجين - شهدنا إحراز تقدم. فقد رفعت الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الأخرى مستوى الوعي العام والخطاب السياسي على السواء تجاه أهوال الرق المعاصر والواجب الذي يتعين علينا أن نضطلع به. وبعد مرور عام، وددت لو أمكننا القول إن استغلال البشر في أوقات النزاع قد انحسر بفضل الدعوة والعمل الجماعي.

للأسف، ليس ذلك هو الحال. ففي عام ٢٠١٦، ما فتئ الأطفال يُستدرجون على أيدي المتجرين بالبشر من مخيمات اللاجئين، ويُجبر الفتيان الصغار على أن يحملوا السلاح ويصبحوا جنوداً. وفي الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم داعش، ما برح الانحراف الناجم عن الاسترقاق الجنسي يسبب الصدمة. وبفضل العمل الشجاع للممثلة الخاصة

بأفضل التدابير الممكنة على الصعيد الوطني. وتتسم المساعدة التقنية إلى جانب بناء القدرات في هذا المجال بأهمية خاصة للبلدان التي تمر بمجالات من النزاع المسلح. وفي هذا الصدد، ثمة مسألة موضوعية محددة ألا وهي حماية ضحايا الاتجار بالبشر في حالات النزاع المسلح ومساعدتهم، مع إيلاء اهتمام خاص لسنهم وجنسانيتهم. وذلك يعني توفير المساعدة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والطبية، فضلاً عن الوصول إلى العدالة. وينجم عن الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية أشنع أنواع الاتجار بالبشر. ونود أن ندين بقوة مرة أخرى وحشية هؤلاء المتطرفين، ونؤكد على تضامننا مع ضحايا الإرهاب. ونعاود حث المجتمع الدولي على الابتعاد عن مصالحه الجيوسياسية القصيرة الأجل، والتوحد بقوة تجاه مكافحة الإرهاب في إطار التنسيق مع الأمم المتحدة. هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله دحر الإرهاب في جميع مظاهره، بما في ذلك الاتجار بالبشر.

إننا نرفض التلميحات الواردة في بيان الوفد الأوكراني باعتبارها غير مناسبة، ولا أساس لها، وهي ببساطة سخيفة في بعض الأماكن.

**السيدة مندلسون** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا لأصدقاء أندريه كارلوف وأسرته وزملائه، ولجميع المتضررين من الهجمات التي وقعت يوم أمس.

ونود أن نشكر الأمين العام، ورئيس الوزراء راهوي، والمدير التنفيذي فيدوتوف، والممثلة الخاصة بانغورا، وبطبيعة الحال السيدة أمينة سعيد حسن والسيدة نادبة مراد باسي طه على تفانيهم في مكافحة الاتجار بالأشخاص بجميع أشكاله. ونقدّر بشكل خاص الدور القيادي لإسبانيا بشأن هذه المسألة، ومبادرتها إلى تقديم القرار التاريخي ٢٣٣١ (٢٠١٦) في هذا اليوم.



وفي حين أنه من الأهمية بمكان سد فجوة المعلومات - أود أن أشير إلى أن عددا قليلا للغاية من الناس يعلمون هذه المسألة ويفهمونها، بمن فيهم عدد ضئيل جدا داخل وزارات الدفاع - فإن المعلومات ليست سوى جانب واحد هام. كما يدعو القرار جميع الأعضاء إلى تجريم الأفراد والجماعات التي تيسر الاتجار بالبشر وتجنّي أرباحا منه، وإلى محاكمتهم بشدة. وهو يشجع المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والمقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال، على إطلاع لجان الجزاءات على أنماط الاتجار المحددة والجنّة. ويمنح اللجان المعنية بالأسلحة الولاية لمعاقبة الجنّة، كجزء من نظم الجزاءات الراسخة.

وفي سياق العمليات الإنسانية الطارئة، يشدد القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) على أهمية الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تقوم بتحديد ضحايا الاتجار وتقديم الخدمات لهم أثناء الأزمات الإنسانية وبعد انتهائها. ويجب على الدول الأعضاء أن تمولّ هذه الخدمات، ويجب أيضا أن تدرب العاملين في المجال الإنساني على تحديد الضحايا المحتملين.

وأخيرا، يسلمّ القرار بأن الأفراد المعرضين للعنف الجنسي والاتجار بالبشر على أيدي الجماعات الإرهابية هم أيضا ضحايا الإرهاب، وينبغي تزويدهم بالخدمات نفسها وبالدعم المتاح للضحايا الآخرين. ومنذ عام ٢٠٠٠ واعتماد الولايات المتحدة لقانونها المتعلق بحماية ضحايا الاتجار بالبشر، فهي ما برحت رائدة في هذه المسألة. وتفتخر الولايات المتحدة بدعم القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦). وتمشيا مع التزامنا بإنهاء الاتجار بالبشر بجميع أشكاله، نتطلع إلى تعزيز التعاون الدولي في مكافحة هذا الاتجار.

السيد مارتينز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا الانضمام إلى الزملاء الآخرين في تقديم تعازينا القلبية إلى

بانغورا وموظفيها، بات لدى الأمم المتحدة دليل قاطع على شراء الشباب وبيعهم وإساءة معاملتهم بشكل فظيع يوميا. وتقدر الولايات المتحدة مبادرة المملكة المتحدة التي ترمي إلى تحقيق العدالة لضحايا تنظيم داعش، وهي تعمل معها ومع العراق على استكشاف أفضل السبل لمساءلة تنظيم داعش، بما في ذلك جمع الأدلة على جرائمه والاحتفاظ بها.

وعلى الرغم من تركيز قدر كبير من الاهتمام مؤخرا على الاتجار بالبشر في حالات النزاع في الشرق الأوسط، نعلم أن هذا الاتجار في مناطق النزاع ليس ظاهرة جديدة، وأن الباحثين والناشطين - بمن فيهم أنا شخصا - وثّقوا ذلك في العديد من حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، من البوسنة وكوسوفو إلى نيجيريا وأفغانستان. ولكن على الرغم من زيادة الاهتمام والغضب إزاء ذلك، لا نزال نواجه ثغرات حرجة في فهمنا للاتجار بالبشر في سياق النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وحيثما نعلم عن وجود اتجار بالبشر، غالبا ما نفتقر إلى القدرة على وقف الاعتداءات، ومساءلة المتجرين، وتقديم المساعدة إلى الضحايا، أو تكون قدرتنا غير كافية على الإطلاق.

وهذا هو السبب في أن القرار الذي اتخذته المجلس اليوم في غاية الأهمية. ومن خلال توضيح العلاقة بين النزاع والعنف الجنسي والاتجار بالبشر، يمكننا اتخاذ إجراءات عملية. ويمكننا معا أن نجعل الحكومات والمجتمعات المدنية ومنظومة الأمم المتحدة تشرع في إجراء رصد منهجي لدلائل الاتجار في حالات النزاع، وتدريب العاملين في المجال الإنساني وجميع أفراد حفظ السلام على كيفية التعرف على الضحايا والاستجابة لهم، وتحليل التدفقات المالية - عن طريق تتبع الأموال - بغية تحديد الجماعات الإرهابية والمسلحة التي تستفيد من عائدات الاتجار بالبشر، وتبادل المعلومات عن تلك الجرائم، والتماس العدالة بشأنها.

والمؤسسات والأفراد كشرط أساسي للنجاح في مواجهة هذه المشكلة.

والإتجار بالبشر في حالات النزاع يؤدي إلى الاستعباد الجنسي، والإتجار بالنساء والفتيات، والزواج القسري، وأبشع انتهاكات حقوق الإنسان. وتلجأ الجماعات الإرهابية إلى استخدام هذه الأساليب، مثل حركة الشباب في الصومال، وبوكو حرام في نيجيريا، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سوريا، وجيش الرب للمقاومة، وغيرها من الجماعات المسلحة والإرهابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الرق المعاصر هو أحد أخطر مآسي حقوق الإنسان في العصر الحديث، بما له من آثار مضاعفة في حالات النزاع، ولا سيما في أفريقيا وفي الشرق الأوسط.

وقد قرر مجلس الأمن، من خلال ما فعله اليوم إبان هذه المناقشة واتخاذ القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، مواصلة توجيه رسالة قوية تتعلق بالانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان، عن طريق وصف الإتجار بالبشر ومسألة الاسترقاق بأنهما من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتوسيع نطاق الولاية القضائية التي تشمل هذا النوع من الجرائم في عصرنا. بالإضافة إلى ذلك، ما برحت منظومة الأمم المتحدة تحشد وتنسق الجهود الرامية إلى مكافحة الرق الحديث في حالات النزاع.

ويجري الإتجار بالبشر ضمن بلدان ومناطق في أفريقيا والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية والشرق الأقصى، مع تجنيد أشخاص ليعيشوا حياة استغلال ورق في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفي أماكن أخرى. علاوة على ذلك، تقوم شبكات الإجرام بتجنيد اليائسين الباحثين عن حياة أفضل، بمن فيهم الأطفال، مما يثير الحاجة الملحة إلى النظر في هذه الظاهرة باعتبارها مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين، على النحو الوارد في الفقرة الرابعة من ديباجة البيان الذي أدلى به

الاتحاد الروسي إزاء العمل الفظيع الذي أودى بحياة السفير الروسي في تركيا.

وأود أن أرحب برئيس حكومة إسبانيا، دولة السيد ماريانو راخوي بري، على ترؤس هذه المناقشة الهامة جدا، وبالوفد الإسباني على اختيار هذه المسألة البالغة الأهمية في الحياة المعاصرة باعتبارها موضوعا محوريا في برنامج عمل رئاسته خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

ونحن نشعر بالامتنان للأمين العام؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة زينب حواء بانغورا؛ والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف؛ ومقدمتي الإحاطتين الإعلاميتين والناشطتين الأيزيديتين في مجال حقوق المرأة، السيدة أمينة سعيد حسن والسيدة ناديا مراد باسي طه، على شهادتيهما المؤثرتين بشأن مسألة يحتاج المجلس أحيانا إلى الاستماع بشأهما مباشرة من الأشخاص المعنيين كي يقف بوضوح على أهمية اتخاذ تدابير في الوقت المناسب، وتحديد التدابير التي تؤدي إلى اتخاذ إجراءات تؤثر على مكافحة هذه الممارسات.

ومن الواضح أن الإتجار بالبشر يمثل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان وتعديا على كرامة البشر وسلامتهم. فهذا النوع من الجرائم هو في حالة ازدياد، وقد أصبح مصدرا كبيرا للدخل بالنسبة إلى الجريمة المنظمة في جميع أنحاء العالم، بالتوازي مع الإتجار بالمخدرات والأسلحة. وينطوي النهج الأساسي للتصدي لهذه الظاهرة على التزام البلدان والمجتمع الدولي بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفئات الأكثر ضعفا، وضمان الحقوق الأساسية لجميع مواطنيها. ويعدّ بذل جهد جماعي أمرا حاسما بغية الارتقاء بمكافحة الإتجار بالبشر من خلال حشد الدعم من جميع الدول والمجتمعات المحلية

على الحكومات أن تبذل جهوداً لمنع ومعاينة واستئصال الاتجار بالأشخاص، فضلاً عن ضمان السلامة البدنية للضحايا، مع ضمان أن يتضمن النظام القانوني الأحكام التي تعالج الاحتياجات وتولي الاهتمام الواجب لتعويض الضحايا. السيد أبو العطا (مصر): أود في البداية أن أتقدم بخالص التعازي إلى وفد روسيا الاتحادية على الجريمة الإرهابية النكراء التي راح ضحيتها السفير الروسي في أنقرة.

أتقدم لكم بالتهنئة على رئاسة بلدكم الموقفة لمجلس الأمن هذا الشهر، والتي قدمت من خلالها إسهامات وإضافات قيمة في عمل المجلس، وآخرها القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي اتخذ اليوم، بشأن الاتجار بالأشخاص في النزاعات المسلحة. كما أعنتم هذه الفرصة لأتقدم بكل الشكر والعرفان لكافة مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم القوية والمؤثرة.

يعد الاتجار بالأشخاص أحد أشكال العبودية المعاصرة وانتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان وكرامته. وتعتبر مكافحة الاتجار بالأشخاص من أولويات الحكومة المصرية، لما يضعه موقع مصر الاستراتيجي من تحديات على كاهلها. حيث تعتبر دولة عبور، وتتفاقم تلك التحديات في ظل النزاعات المسلحة التي تنتشر في المنطقة وتعتبر بيئة مؤاتية للاتجار بالأشخاص بغرض الاستغلال، خاصة من جانب الجماعات الإرهابية. وكذلك كون مصر من أكبر الدول المستقبلية للاجئين في المنطقة. ولهذا فقد كانت مصر من أوائل الدول التي صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول باليرمو، في عام ٢٠٠٤. كما انضمت لمبادرة لإنشاء مجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

أما على المستوى الوطني، قامت مصر بإرساء الإطار المؤسسي والقانوني الذي يتعين عليها بموجبه تنفيذ التزاماتها الدولية. حيث أنشأت اللجنة الوطنية التنسيقية لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص منذ عام ٢٠٠٧، وأقرت قانون مكافحة

رئيس مجلس الأمن، وتم اعتماده في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وهي تشير إلى أن

”الاتجار بالأشخاص يقوض سيادة القانون ويسهم في الأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى احتدام النزاعات وتفاقم انعدام الأمن“ (S/PRST/2015/25).

واستجابة لزيادة الوعي بهذه الظاهرة، اعتمدت أنغولا تشريعا يتعلق بتجريم الاتجار بالبشر عن طريق وضع آليات محددة لمنع ارتكاب هذا النوع من الجرائم ومكافحته. والهدف من ذلك هو زيادة مكافحة الاتجار بالبشر وكفالة تقديم المساعدة للضحايا وتعافيهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم.

إضافة إلى ذلك اعتمدت برامج تنفيذية وتدابير تشريعية وإصلاحات لقطاع العدالة لدعم الضحايا. وقد تم تحديث التشريعات، بما في ذلك اعتماد أحكام جديدة لقانون العقوبات للاستجابة للمشاكل الراهنة في أنغولا في هذا المجال.

ويجري إقامة الشراكات الفعالة بين الوكالات المسؤولة عن منع ومكافحة هذه الآفة، بينما أنشأ وزير إعادة الإدماج الاجتماعي الملاحي في جميع أنحاء البلد لضحايا الاتجار بالبشر. لقد انضمت أنغولا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولها الإضافي المتعلق بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، والمعاينة عليه، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية ذات الصلة الأخرى والصكوك ذات الصلة بالقضاء على عمالة الأطفال والعمل القسري والرق.

وفي الختام، هناك حاجة إلى مزيد من العمل في جميع بلداننا. ومن دون نظام شامل لمكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا، نحن بحاجة إلى الاستفادة من خبرات الآخرين الذين أحرزوا أكبر قدر من التقدم. تحقيقاً لهذه الغاية، يجب

الذي يمكن أن يلعبه رجال الدين والقادة التقليديون في نفي تلك الرابطة التي يحاول الفكر المتطرف الترويج لها.

سادسا، الالتزام ببنود اتفاقية اللاجئ لعام ١٩٥١ وبروتوكولها الإضافي، حيث أنها الإطار الحاكم لتنفيذ ما هو وارد في القرار الحالي فيما يتعلق بحالات تعرض اللاجئ لأحد أشكال الاتجار بالأشخاص.

سابعاً، محورية دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ملف الاتجار بالأشخاص في الجمعية العامة، لما لديه من خبرات متراكمة في هذا المجال. وأهمية توفير الموارد المالية اللازمة له للاضطلاع بمهامه في هذا الشأن، فضلاً عن الدور الهام الذي تلعبه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئ في مجال منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص من اللاجئ وكذلك المنظمة الدولية للهجرة فيما يتعلق بالمهاجرين.

ثامناً وأخيراً، الدور الهام للأمم المتحدة والقطاع الخاص في كسر حلقات الاتجار بالأشخاص من خلال مراقبة سلسلة الشراء والاستهلاك.

تؤكد مصر على دعمها التام لخطة العمل الدولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي تعتبر الإطار الحاكم للتعاون الدولي في مجال مكافحة تلك الجريمة ليس فقط للدول وإنما للمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتقدم مصر كافة أشكال الدعم لإنجاح الاستعراض الثاني للخطة الذي سيتم العام القادم.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنضم إلى الآخرين في هذه المناسبة الحزينة لأنقل خالص تعازي السنغال إلى الاتحاد الروسي عقب اغتيال سفيرها في تركيا. وهذه أيضاً فرصة مناسبة لوفد بلدي ليؤكد من جديد إدانة السنغال القاطعة لجميع أشكال الإرهاب أياً كان مصدرها.

ويرحب وفد السنغال بحضور سعادة السيد ماريانو راجوى بري، رئيس حكومة مملكة إسبانيا بيننا هذا الصباح،

الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٠، كما أطلقت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال العام الجاري.

وعلى الصعيد الإقليمي، استضافت مصر المؤتمر الإقليمي الثاني لمبادرة الاتحاد الأفريقي حول الاتجار بالأشخاص، كما انضمت إلى القانون العربي الاسترشادي لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونود أن نثمن التعاون البناء القائم بين مصر ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يتعلق ببناء القدرات فيما يتعلق بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

يمثل اتخاذ مجلس الأمن اليوم لقرار بشأن الاتجار بالأشخاص في التفاعلات المسلحة محطة هامة في تاريخه. ونود التأكيد على النقاط التالية.

أولاً، ضرورة قصر نطاق تنفيذ القرار على الاتجار بالأشخاص في مناطق النزاعات المسلحة، كما هو منصوص عليه في القرار حيث أن الجمعية العامة هي المختص الأصيل بقضية الاتجار بالأشخاص في عمومها.

ثانياً، أن تكون اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول باليرمو أساس التزامات الدول لتنفيذ القرار، بما في ذلك ما يتعلق بتعريف جريمة الاتجار بالأشخاص وتحقق ركنها الأساسي الخاص بالاستغلال.

ثالثاً، محورية قيام المجتمع الدولي بمضاعفة مجهوداته من أجل وقف كافة مصادر التمويل الجماعات الإرهابية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، واستخدام كافة الآليات الدولية المتاحة لذلك.

رابعاً، التمييز بين جرمي الاستغلال الجنسي، التي تعتبر أحد أغراض الاتجار بالأشخاص، والعنف الجنسي وعدم الربط التلقائي بينهما.

خامساً، عدم ارتباط جريمة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والفتيات، بأي دين أو جنسية أو حضارة. وأهمية الدور

أود أن أردد كلمات المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال والتي قالت بأن الاتجار بالبشر مصطلح جامع يشمل طائفة من الممارسات الوحشية القاسية، إحداها أكثر وحشية من الأخرى. وهذه الظاهرة حتى أكثر مدعاة للقلق عندما يكون الجناة من المتطرفين أو الجماعات الإرهابية المسلحة من غير الدول الذين يستخدمون تلك الأساليب لبث الرعب أو كاستراتيجية للحرب، بهدف توطيد أيديولوجيتهم أو سطوتهم؛ وتعزيز التدفقات المالية؛ وتغيير تكوين المجتمع المحلي؛ أو إذلال مجموعة عرقية أو دينية بعينها.

بل من غير المقبول أكثر من ذلك، لا سيما عندما نجد أن مختلف أشكال العنف والاستغلال الجنسيين مرتبطة بالاتجار بالأشخاص في سياق النزاعات المسلحة. ومن أسف أن هذه الظاهرة التي مضى عليها قرون لا تزال مستمرة، كما شهدنا فيما يتعلق بمصير طالبات شيبوك اللاتي اختطفتهن جماعة بوكو حرام في نيجيريا في عام ٢٠١٤، ومصير النساء الأيزيديات والنساء اللاتي يبيعهن تنظيم داعش في سوق الرقة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري التيسير لهذه الاتجار عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي.

وتكرر السنغال إدانتها الشديدة لجميع أعمال العنف الجنسي في حالات النزاع. وترى أنه في مكافحة هذه الآفة، يجب إيلاء الاهتمام الواجب إلى إعادة تأهيل الضحايا والمجتمعات المتضررة. ويجب أن نشن حملة حازمة لمكافحة الاتجار بالبشر أثناء النزاع المسلح، وهو اتجار لا يشكل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بل يسهم أيضا في زعزعة الاستقرار وتعزيز الإرهاب.

إن القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي اتخذناه اليوم، وكانت السنغال إحدى مقدمي مشروع القرار يمثل بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح. ويدعو القرار الدول إلى تنفيذ أحكام القرار

الذي يتأس مناقشة اليوم المفتوحة، التي قرر بلده أن يكرسها لموضوع هام، وهو الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع. يمثل اختيار هذا الموضوع الأساسي، وكذلك اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٦) بالإجماع هذا الصباح، بلا شك مثالين آخرين على العمل الممتاز الذي قام به على مدى العامين الماضيين الوفد الإسباني بقيادة السفير رومان أويارثون مارتشيسي، الذي نهنئه، جنبا إلى جنب مع الوفد الإسباني بأكمله.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية هذا الصباح ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على جودة بياناتهم، التي زادت من فهمنا لحجم وخطورة هذه الآفة التي تصدم ضمير الجميع.

إن النزاعات المتعددة في مختلف أنحاء العالم تعمل على تفاقم الهجرة حتى ترغم السكان على التهجير مما يضطرهم إلى الفرار من ديارهم، ويعرضهم لمخاطر حمة ويجعلهم عرضة بصورة متزايدة للمخاطر، بما في ذلك مخاطر الاتجار بالأشخاص الذي تنظمه الشبكات الإجرامية والجماعات الإرهابية أو العصابات المسلحة. في تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠١٦ بشأن هذا الموضوع، تم إبراز الصلة بين الهجرة والاتجار بالبشر أثناء النزاع، حيث يفيد التقرير بأن ٦٠ في المائة من ضحايا الاتجار بالبشر أثناء النزاعات المسلحة هم من اللاجئين وملتسمي اللجوء الذين فروا من النزاعات في بلدانهم وكل ما يسعون إليه إيجاد مستقبل أفضل.

وللأسف، بدلا من تحقيق أحلام هؤلاء المهاجرين، يجري اختطاف العديد منهم وبيعهم أو احتجازهم. بل أن هذه الظاهرة أصبحت تشكل مصدر قلق كبيرا لأن هؤلاء الأشخاص غالبا ما يُرغمون على الزواج القسري بل حتى تخضع النساء والفتيات للاسترقاق الجنسي، أو يتم إخضاع الرجال والفتيان لعمل السخرة، بما في ذلك العمل في قطاع التعدين، إن لم يتم تحويلهم إلى عبيد أو مقاتلين.

والحماية الاجتماعية؛ ووحدة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، من بين أمور أخرى.

أما في مجال الهجرة، فإن استراتيجية السنغال في المقام الأول تقوم على عدد من اتفاقات الشراكة مع بلدان المقصد أو العبور يتعلق بالمهاجرين السنغاليين. في أيلول/سبتمبر، وقعت كل من السنغال وفرنسا اتفاقا من هذا القبيل بشأن الإدارة المشتركة لتدفقات الهجرة بين البلدين، ووقعنا نحن أيضا مذكرة تفاهم مع إسبانيا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وقد وضعت السنغال استراتيجية وطنية متكاملة للهجرة التي أظهرت بالفعل بعض النجاح التقني، وذلك لزيادة فعالية معالجة هذه الظاهرة.

نود أن نؤكد من جديد أهمية الوقاية والحماية وإعادة الإدماج والمساءلة في أدواتنا لمكافحة جميع المشاكل التي تواجه البشرية. إن التعاون مع الزعماء التقليديين والدينيين يمكن أن يؤدي دورا هاما في وضع استراتيجية للاتصالات من أجل تفكيك ومكافحة الخطاب الإرهابي.

أخيرا، أود أن أذكر، أنه بدعم من المجتمع الدولي، تتحمل أطراف الصراع المسؤولية، عن وضع حد للعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، ببذل عدد من الجهود، بما في ذلك في مجالات الوقاية والمساعدة والحماية. إلى جانب ذلك، يجب علينا أيضا أن نردع الاتجار بالبشر ونكشف النقاب عنه ونعمل على إنهائه، ولا سيما الاتجار الذي تقوم به المجموعات المتطرفة العنيفة، كما تم التشديد على ذلك في البيان الرئاسي بشأن الاتجار بالأشخاص الذي اعتمد في شهر كانون الأول/ديسمبر 2015/25.S/PRST.

إن الاتجار بالبشر أثناء النزاعات المسلحة يشكل تهديدا للاستقرار، وحفظ السلام وإعادة الإعمار الوطني. ولذلك يجب علينا العمل معا لوقف هذه الممارسات البشعة التي لن يكون بالإمكان وقفها إلا إذا التزمنا جميعا بتحقيق تلك الغاية.

٢١٩٥ (٢٠١٤) بشأن الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ومن المهام الرئيسية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ندعو أيضا إلى إعادة صياغة المناقشة العالمية بشأن تمويل التطرف العنيف. ويجب علينا مكافحة هذه الآفة بغية التصدي للتحديات الجديدة والأسس الاقتصادية والاستراتيجية للاتجار بالبشر في الصراعات المسلحة، ولا سيما النساء والأطفال.

واسمحوا لي أن أشير هنا إلى أن السنغال صادقت تقريبا على جميع الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بالهجرة والاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، فإن بلدي لديه عددا من النصوص التشريعية والتنظيمية التي تعالج قضايا الهجرة والاتجار بالبشر، بما في ذلك قانون محدد يتعلق بالاتجار بالبشر والممارسات ذات الصلة وحماية الضحايا، وهو قانون اعتمد في عام ٢٠٠٥ ويكمل القانون الجنائي في بلدنا. وهذا القانون يُجرم الاتجار بالأشخاص والممارسات ذات الصلة من خلال إبراز مختلف أشكال استغلال الأشخاص الضعفاء التي يؤدي إليها الطابع المنظم العابر للحدود الوطنية. وتجرم أيضا تنظيم الهجرة غير القانونية والاتجار بالتأشيرات أو وثائق السفر الأخرى أو وثائق الهوية.

ولزيادة ضمان الكبح الفعّال للاتجار بالأشخاص والاتجار بالمهاجرين، ينص الفصل الثالث من قانون عام ٢٠٠٥ على منح نوعين من الولاية القضائية للمحاكم السنغالية: الولاية القضائية العالمية، من خلال المادة ١٠، والولاية القضائية للشخصية السلبية، من خلال المادة ١١، ومما يزيد من تعزيز هذه الترسنة القانونية عدد من الأطر التي أنشئت للتصدي للمشاكل المتصلة بالاتجار بالمهاجرين وتدفعناهم. فعلى سبيل المثال، لدينا مركز يقدم التوجيه إلى الأطفال الذين يعمرون بأوضاع صعبة، يعرف باسم "GINDI"؛ ولجنة مشتركة بين القطاعات لمكافحة عمل الأطفال؛ ومديرية التربية الإصلاحية

قيام تعاون قانوني دولي، ويعزز الجهود المشتركة لمنع ارتكاب هذا الجرم والمعاقبة عليه والتحقيق بشأنه.

وبالمثل، فإن الامتثال الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يشكل أداة ضرورية أخرى لمكافحة العوامل الهيكلية التي تساهم في الاتجار بالبشر، من قبيل الفقر المدقع، والاقصاء الاجتماعي، والتمييز، وانعدام الفرص. وعملا بالهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يجب علينا وقف التدفقات المالية غير المشروعة ومنع الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية من إثراء أنفسها. وليس بوسعنا بعد الآن السماح بالاتجار بالنساء والفتيات لتمويل الأنشطة الإجرامية.

وأخيراً، يجب علينا أن نعزز الإطار المتعدد الأطراف الذي يتضمن الاستراتيجيات الوطنية والتدابير الملموسة، مع التركيز على حماية الضحايا ومساعدتهم. وتحقيقاً لهذا الغرض، اتخذ بلدي ثلاث خطوات. أولاً، أجرينا إصلاحات قانونية ومؤسسية من أجل تحسين التصدي للاتجار بالبشر، في محاولة لتحديد مرتكبيه والتحقيق معهم ومعاقبتهم ومنع ارتكاب هذه الجريمة. وفي السنوات السبع الماضية، صدرت أحكام بحق ٧٣٣ شخصاً في المكسيك. ثانياً، أنشأنا لجنة وطنية بشأن الاتجار بالبشر حيث باشرت عملها مستفيدة من الجهود المشتركة التي تبذلها السلطات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الأكاديمي. ثالثاً، قمنا بتنفيذ صك وطني للكشف عن المعلومات، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، للتمكن من الاستفادة من المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب بشأن الاتجاه السائد في المكسيك. ونحن نستفيد حالياً من المساعدة التقنية التي يوفرها مكتب الأمم المتحدة في حملة وطنية لمكافحة هذه الجريمة بين الفئات الضعيفة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على أربع دقائق، بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ستستخدم الرئاسة الأضواء الوامضة المركبة على محيط ميكروفونات المتكلمين لحثهم على الانتهاء من بياناتهم. أما الوفود التي لديها بيانات طويلة، فيرجى منها توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيانات موجزة عند الكلام في قاعة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيدة خاكيز هواكوخا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): على الرغم من أن الجمعية العامة قد تناولت بإسهاب الاتجار بالبشر، فإننا نشيد بمجلس الأمن على جهوده الرامية إلى معالجة هذا الموضوع. إنه واحد من أكثر التحديات المروعة التي يواجهها المجتمع الدولي، وواحد يؤثر على جميع مناطق العالم دون استثناء، لأن كل بلد هو، أو يمكن أن يصبح، بلد المنشأ أو العبور أو المقصد لضحايا هذا التهديد. ويجب أن ندين بشدة حقيقة أن الصراعات المسلحة، واللاجئين، والأشخاص المشردين في الداخل والمهاجرين - ولا سيما النساء والفتيات - دائماً في حالة ضعف للغاية إزاء تعرضهم للاتجار بالبشر، بالإضافة إلى وقوعهم تكراراً ضحايا الاختطاف والعنف الجنسي وسوء المعاملة.

والتقرير العالمي لعام ٢٠١٦ حول الاتجار بالأشخاص، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يظهر قتامة الصورة العامة للاتجار بالبشر الذي لا يزال يؤدي إلى العديد من الضحايا كل يوم. ولا بد للنتائج التي توصل إليها التقرير أن تشكل أساس استراتيجياتنا، وبرامجنا، وخططنا لمنع هذه الآفة ومحاربتها. وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يفسح المجال أمام

المؤسسات المتعاونة التي تعمل على إدماج المنظور الجنساني في برامجها المختلفة. وثمة تشريع، ولا سيما القانون رقم ١٧١٩ لعام ٢٠١٤، يدين ويتناول على وجه التحديد جريمة الاتجار بالبشر المرتكبة أثناء الصراعات المسلحة.

وفي عام ٢٠١٦، أكد الأمين العام في تقريره عن العنف الجنسي المتصل بالتراعات (S/2016/361)، على أنه في جميع عمليات السلام المشار إليها في التقرير، وحدها كولومبيا هي التي تناولت المسائل الجنسانية بصورة منهجية، عملاً بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وهذا يصح بوجه خاص في ما يتعلق بالتعويض عن المعاناة، ولا سيما تقديم التعويضات وإعادة الحق إلى نصابه، بل أيضاً في ما يتعلق بكفالة عدم العودة إلى ارتكاب هذه الجريمة والتدابير الوقائية، ولا سيما عن طريق إيجاد وتعزيز ثقافة خالية من جميع أشكال العنف والتمييز، تماشياً مع الالتزامات الدولية.

وتواجه كولومبيا تحدياً هائلاً، لكنها ستواصل اتخاذ خطوات واسعة صوب تحقيق هدفنا المشترك.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

**السيد براون** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعبر عن شكري لدولة رئيس حكومة إسبانيا، بصفته رئيساً لمجلس الأمن، على إعرابه عن التعازي في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع أمس في العاصمة الألمانية، برلين. وأود أيضاً أن أشكر أعضاء المجلس على بيانهم التضامنية اليوم مع بلدي. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الدول الأعضاء الأخرى والزعماء الذين بعثوا برسائل التعاطف والتضامن، التي هي موضع تقدير كبير.

وفي موضوع هذه الجلسة، بينما أعلنُ تأييدي للبيان الذي سيُدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أشكر إسبانيا

**السيدة ميخيا فيليس** (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أتقدم بتعازي وتعازي حكومي إلى شعب ألمانيا وتركيا وروسيا إزاء الهجمات الإرهابية التي شنت يوم أمس. إن الإرهاب لا مبرر له.

تنعقد هذه المناقشة مع القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) الذي اتخذ هذا الصباح، كما ذكرنا السيدة نادية مراد باسبي طه في إحاطتها الإعلامية المؤثرة، بعد ١٢ شهراً من المناقشة الأولى التي عقدها مجلس الأمن يطلب من الولايات المتحدة حول هذا البند (انظر S/PV.7585). وإن عقد هذه الجلسة يبرز الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهذه المسألة، ولكنه يكشف أيضاً عن التحديات الهائلة التي ما زلنا نواجهها. وكما يبدو جلياً، فإن الاتجار بالبشر هو جريمة مأساوية ووحشية في ما تخلفه من آثار غير متناسبة على الفئات الأكثر ضعفاً: النساء والفتيات، والمهاجرين، واللاجئين، والمشردين داخلياً. وإذا أمكن التوصل إلى أي استنتاج اليوم، فهو أنه، كما قال الأمين العام، يجب أن تكون الوقاية إحدى أولوياتنا.

إن الاستراتيجيات الوقائية، من قبيل الإجراءات الرامية إلى منع الإرهاب والتطرف العنيف، لا يمكن إرساؤها بصورة منفردة. فنحن نواجه ظاهرة تتطلب استجابات مشتركة وتعاونية تقوم على أساس التعاون الدولي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وفي إطار الاتفاقات المتعلقة بحماية المدنيين، ويجب أن تحظى بالدعم من المجتمع المدني.

وبوجود نزاع داخلي طويل الأمد مثل النزاع الذي شهدناه، أدر كنا نحن في كولومبيا أن النساء والفتيات يضطلعن بدور أساسي واستباقي في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وكذلك في بناء السلام المستقر والدائم. لهذا السبب، يجب علينا كفالة حقوقهن في بيئة آمنة وداعمة. ومع إبرام اتفاق السلام الذي بدأ تنفيذه، بدعم من مجلس الأمن، أصبح ضمان حقوق النساء والفتيات غاية مشتركة في عمل جميع



على عقد هذه المناقشة، ومقدمي الإحاطات الإعلامية على مدخلاتهم وتقاريرهم الموضوعية.

لقد شاركت ألمانيا في تقديم القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) الذي اتخذ للتو. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب بالتحديد.

ثالثاً، إن من يقع فريسة للاتجار بالبشر في حالات النزاع هم بالفعل بين الفئات الأكثر هشاشة في مجتمعاتهم. ومن تمكنوا من الوصول إلى مقصد آمن فقدوا كل ممتلكاتهم في أحيان كثيرة. لقد عانت أجسادهم وأرواحهم أهوالاً لا توصف. والفُصّر يفقدون آباءهم وهم في حاجة ماسة إلى الرعاية المسؤولة. ومخاطر وقوع الأشخاص المستضعفين ضحية للمتجرين يمكن الحد منها بإرساء سبل قانونية وآمنة. وبرامج إعادة التوطين والنقل إلى أماكن أخرى وسيلة جيدة لتحقيق ذلك. وبرنامج ألمانيا الخاص باللاجئين البيزيديين من العراق، على سبيل المثال، قد تعامل مع ١٠٠٠ من ضحايا إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ووجد الضحايا وأسرهم ملاذاً آمناً في ألمانيا.

والوجه الأكثر شهرة والأعلى صوتاً لتلك المجموعة هي السيدة نادية مراد باسي طه، سفيرة النوايا الحسنة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعنية بكرامة الناجين من الاتجار بالبشر والحائزة على جائزة ساخاروف للبرلمان الأوروبي. ويسرني حضورها معنا هنا في القاعة. وهي ترفع صوتها ضد الأهوال التي عانى منها ضحايا الاتجار بالبشر وتدعو إلى المعاملة الكريمة التي يستحقها كل أولئك الضحايا. ويجب ألا ننسى أن أي مساعدة تقدم للضحايا هي خطوة للأمام أيضاً في الكفاح الطويل ضد الاتجار بالبشر.

ويجب ألا ندخر جهداً على المستوى الوطني أو الدولي لتجفيف مستنقع الاتجار بالبشر، في حالات النزاع وما بعده على السواء. وعلينا أن نكثف الجهود المبذولة لمعالجة النزاعات وعدم الاستقرار كعوامل رئيسية مسببة للاتجار بالبشر

أولاً، إن الصراعات المسلحة تمكّن في كثير من الأحيان أو تفاقم جريمة الاتجار بالبشر من خلال انهيار القانون والنظام، وضعف الهياكل الحكومية القائمة أو انعدام وجودها، وارتفاع مستويات العنف، على سبيل المثال. والاتجار بالبشر يمكنه أن يشكل جريمة حرب، وغالباً ما يرتبط بالعنف الجنسي كوسيلة للحرب ضد المدنيين. والأشخاص المشردون معرضون بشكل خاص للخطر، وهم عرضة للوقوع فريسة بين أيدي المجرمين المتخصصين في الاتجار بالبشر لأغراض السخرة أو الاستغلال الجنسي. ومن العار أن يُنظر إلى السكان المدنيين من قبل بعض الجماعات المسلحة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كمورد أو سلعة للاتجار بها، ومن ثم ملء الجيوب وإطالة أمد الصراعات في نهاية المطاف. وسوف تقودنا ملاحقة عائدات الاتجار بالبشر إلى أولئك الذين يرتكبون هذه الجرائم. لذلك، فإننا نرحب بتكليف فريق الرصد بالتقصي في قضية الاتجار بالأشخاص المتشعبة في تقييمه للتهديدات.

ثانياً، أود أن أؤكد على أهمية أحد الأسئلة التي طرحتها، سيدي الرئيس، في المذكرة المفاهيمية (S/2016/1031، المرفق) المعدة لهذه المناقشة، ويتعلق بمخاطر استغلال شبكات الشراء وسلاسل الإمداد العامة في الاتجار بالأشخاص. فالكثير مما نستهلكه جميعاً كل يوم قطع رحلة طويلة وتناقلته أيدي كثيرة. وعلينا جميعاً مسؤولية التأكد من أن ما نتمتع به ليس المنتج النهائي لاستغلال العمل بالسخرة وضحايا الاتجار بالأشخاص. وقد وضعت ألمانيا هذه المسألة على رأس جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال رئاستها في عام

عن عوامل داخلية وخارجية مختلفة، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي والتدخل الأجنبي والسياسات الرامية إلى تغيير النظام. كل تلك العناصر ما فتئت تجعل الناس ضحايا للابتجار بالبشر. وفيما يتعلق بمناقشة اليوم، فإن العدد المتزايد من النزاعات المسلحة وما يترتب عليها من نزوح جماعي للسكان وضع يندر بالخطر.

وتردد المجتمع الدولي في المعركة ضد الإرهابيين مثل داعش وجبهة النصرة في العراق وسوريا أو بوكو حرام في أفريقيا، نتيجة مكاسب جيوسياسية ضيقة الأفق قد ثبت أنه مدمر للحملة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. والتقارير المقيتة بشأن الاسترقاق الجنسي للنساء والفتيات البرينات والفظائع الأخرى التي يرتكبها المجرمون هي مآسي عصرنا والقرن الحادي والعشرين. ولا بد من مساءلة الحكومات والأفراد الذين يدعمون هؤلاء المجرمين مالياً أو لوجستياً أو أيديولوجياً وتقديمهم للعدالة.

وفي هذا الصدد، فإن الأيديولوجيات التكفيرية التي تبرر مثل هذه الأفعال البغيضة يجب أن تدان بالدرجة الأولى، لأنها توفر الأسس الذهنية اللازمة. وما كان يمكن أن يحدث الاتجار المؤسف بالنساء والفتيات في الشرق الأوسط وأفريقيا من قبل الجماعات الإرهابية إلا في إطار هذه العقليات المريضة. فهذا الجرم يبدأ في أذهان هؤلاء الرجال، وعلينا أن نحاربهم.

وجمهورية إيران الإسلامية التي تقع في مفترق طرق الاتجار بالمخدرات، لديها خبرات مباشرة بشأن العلاقة القاتلة التي يمكن أن تربط بين شبكات الاتجار بالبشر والأنشطة الإجرامية الأخرى، بما في ذلك غسل الأموال والدعارة والاسترقاق والاتجار بالمخدرات. لذلك، يجب أن يضع المجتمع الدولي في الاعتبار دائماً وجود صلات بين الأشكال المختلفة من الأنشطة الإجرامية والاتجار بالأشخاص. ونحن نحبذ معالجتها بطريقة متكاملة.

والهجرة. والاتجار بالبشر إساءة لحقوق الإنسان للضحايا. ولا بد أن نأخذ في اعتبارنا حقوق الإنسان للضحايا في كل مرحلة من مراحل رحلتهم المروعة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تقديري لإسبانيا على تنظيم هذه المناقشة. إن انعقادها الذي يتزامن مع الإصدار الرسمي للتقرير العالمي بشأن الاتجار بالأشخاص لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ينبغي اعتباره رسالة مهمة من قبل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بعدم التسامح حيال الاتجار بالأشخاص تحت أي ظرف من الظروف وينبغي التعامل بشأنه بكل حزم. ومناقشة اليوم من شأنها أن تثري الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المزمع عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونؤكد أيضاً على الدور الريادي للجمعية العامة في النظر في هذا الموضوع.

ونظراً للطابع العابر للحدود لجريمة الاتجار، يعد التنسيق والتعاون على المستوى الدولي أساسيان لمكافحته. ولا بد للمجتمع الدولي من مواصلة تعزيز وفرض تدابير فعالة لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه بجميع أشكاله. وتحقيقاً لذلك، ينبغي معالجة الطلب على ضحايا الاتجار وقمعه، وضمان الحماية للضحايا، خاصة النساء والأطفال، الذين يخضعون في الغالب للعمل القسري والاستغلال والعنف والاعتداء الجنسي.

في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، لا يمكن إغفال الأسباب الجذرية لتلك الظاهرة - الفقر والتخلف والبطالة وانعدام الفرص الاجتماعية والاقتصادية وانعدام الأمن، وخاصة في حالات النزاع، فضلاً عن عدم الاستقرار الناجم

والنضال من أجلهم، تُعد مثالا للضحايا الآخرين ومصدر إلهام لنا جميعاً.

ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل الكثير جدا لمكافحة هذه الآفة. إن التعاون الوثيق بين الدول والوكالات الدولية يمكن أن يساعد على إنقاذ الضحايا وتقديم المتحررين بالبشر إلى العدالة. ويجب أن نضاعف جهودنا للوفاء بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمسألة. ويجب علينا أيضا التسليم بأنه لا يمكن إيجاد الحلول الطويلة الأجل إلا باتباع النهج المتعددة الأطراف نحو السلام والأمن التي، أي النهج التي تجعل الاهتمام منصبا على الحوار والوساطة بوصفهما أولويتان ومكانا للمجموعات السكانية الضعيفة. إن عدم إيلاء الاعتبار الواجب للمسألة وعدم توفر الموارد من أجل الحفاظ على السلام في حالات الأزمات أو حالات ما بعد انتهاء الصراع، فضلا عن التحيز المغلوط للحلول العسكرية، كلها عوامل تساعد على إذكاء نيران عدم الاستقرار الحالية لتحركات اللاجئين والمهاجرين بدلا من التخفيف من وطأتهما.

على الرغم من أن الاتجار بالبشر يحدث في السيناريوهات المتباعدة بالتزاعات المسلحة، لا توجد روابط جوهرية أو تلقائية بين هاتين الظاهرتين. وكما جاء في تقرير الأمين العام (S/2016/949)، من الواضح أن الترابط بينهما قد ينشأ في ظروف معينة، ولكن لا ينبغي في أي حال أن يعتبر عالمي الطابع. ومن المهم الإقرار أيضا بأن الاتجار بالبشر يحدث للأسف في الحالات التي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، مثل حالات التشرد في أعقاب الكوارث الطبيعية. إن سبل الانتصاف للتغلب على هذه الآفة خارج سياق حالات النزاع قد تكون مختلفة عن تلك التي تطبق في حالات النزاعات المسلحة.

إن الأمم المتحدة لكي تتصدى بفعالية للاتجار بالبشر بجميع أشكاله، ينبغي لمجلس الأمن أن يضع في اعتباره الولاية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل بياني بتقديم الشكر إلى إسبانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وإلى الأمين العام بان كي - مون والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، على إحاطتهم الإعلامية.

(تكلم بالإنكليزية)

نود أيضاً أن نعرب عن خالص تعازينا للاتحاد الروسي في اغتيال السفير أندري كارلوف في أنقرة أمس. والبرازيل تدين جميع أعمال الإرهاب بشدة، بغض النظر عن دوافعها.

إن الاتجار بالبشر من أكثر الجرائم التي عرفتها البشرية خسة، فهو يؤثر على الفئات الأكثر هشاشة، كالمهاجرين والمشردين داخليا، وخاصة النساء والفتيات. وعندما يرتكب في حالات النزاع، فإن الاتجار بالبشر قد يرقى إلى جريمة حرب. والبرازيل تشعر بالفزع بشكل خاص جراء حوادث الاتجار بالبشر التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجماعة بوكو حرام والمنظمات الإرهابية الأخرى، والتي كثيراً ما ترتبط بالاسترقاق الجنسي.

والأشخاص ضحايا الاتجار بالبشر يعاملون وكأنهم أشياء وليس كبشر. وهم يخضعون غالباً لزرع الأعضاء والاستغلال الجنسي والخدمة في المنازل والزواج القسري. والبرازيل تدعم الجهود الرامية إلى استعادة كرامة ضحايا هذه الجريمة البشعة وضمان إمكانية وصولهم إلى العدالة.

وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين السيدة نادية مراد باسي طه سفيرة نوايا حسنة للناجين من الاتجار بالبشر. إنها بمجاهرتها بشجاعة الذين عانوا من هذه الأعمال غير المشروعة والمهينة

بالبشر تتمثل في توفير السبل الآمنة العادية للدخول بالنسبة لمن يُضطرون إلى التحرك.

فلنعمل جميعا معا من أجل ضمان إنهاء عملية الاتجار بالبشر بصورة قطعية ولتتمكن الضحايا من أن يستأنفوا حياتهم بكرامة، والأهم من ذلك كله، أن نزرع الأمل في نفوسهم.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

**السيد فاسيليدو (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام السيد بان كي - مون؛ وكذلك أشكر السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأشكر أيضا زينب حوا بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ والناشطة المدنية في مجال حقوق المرأة الأيزيدية، السيدة أمينة سعيد حسن؛ والسيدة نادية مراد باسي طه، سفيرة النوايا الحسنة المعنية بكرامة الناجين من الاتجار بالبشر، على الإحاطات الإعلامية.

**السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية):**

أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ونود أن نهنئ إسبانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة على المستوى الوزاري، وأثني أيضا عليها لالتزامها الشديد بمعالجة الاتجار بالبشر في حالات النزاع طوال فترة ولايتها بصفقتها عضوا في مجلس الأمن. وقد يكون هذا الوقت إيذانا بانتهاء مدة إسبانيا، ولكنه أيضا يشكل بداية في هذا المجال. ويجب أن نبني على هذا الزخم.

والخبرة الفنية للجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وكذلك الدور الحاسم الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال.

ومهما يكن من أمر، ينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس أقصى درجات الحذر وعدم الخلط بين تجريم الاتجار بالأشخاص وتجرّم الهجرة نفسها. وينبغي أن تهدف أعمالنا إلى حماية الحقوق، وتقديم المساعدة إلى الأشخاص الذين يجبرون على ترك منازلهم للمتاجرين بالبشر، حتى لا يصبحون ضحية لهم مرة أخرى. وفي هذا السياق، أود أن أسترعي الانتباه إلى التوكيد الذي ورد في تقرير المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب الذي صدر مؤخرا والذي جاء فيه:

”انخرطت في [عمليات طرد اللاجئين، وتجرّم الهجرة غير النظامية، وحثت بعودها بقبول لاجئين] ...“

”ويسهم في خلق حالة من الفوضى وإخفاء تحركات الناس، بما في ذلك من خلال التهريب مما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى مساعدة الأشخاص الذين يبيّنون النية لارتكاب أعمال إرهابية“. (A/71/384، الفقرة ١١)

تقع على المجتمع الدولي مسؤولية العمل عن إيجاد حل لأزمة اللاجئين. ومن غير المنطقي الدفاع عن المسؤولية عن الحماية وحماية المدنيين بينما تتخلى عن الفارين من النزاع والاضطهاد. وتكرر البرازيل أيضا أن تجريم الهجرة غير القانونية أمر غير مقبول، لأنه في نهاية المطاف يذكي نار الاتجار بالبشر ويزدري الحقوق الأساسية للمهاجرين. كما تبين تجربة بلدي في منح التأشيرات الإنسانية للهايتيين منذ عام ٢٠١٢، فإن إحدى أنجع الوسائل لتفكيك الشبكات الإجرامية للاتجار

والأهم من ذلك، إن الاتجار محدد بنوع الجنس. وتبين أحدث بيانات صدرت عن الاتحاد الأوروبي أن الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي لا يزال أكثر الأشكال انتشارا وبأن أغلبية الضحايا من النساء والفتيات. وفي ذلك الصدد، نحض على اتباع نهج أكثر استهدافا لنوع الجنس بالتحديد في جميع الإجراءات المتخذة لمكافحة الاتجار بالبشر.

من الواضح أنه يجب علينا أن نركز على منع الاتجار بالبشر بجميع أشكاله. وأي نهج آخر سوف يأتي متأخرا جدا بالنسبة للضحايا، كما سمعنا اليوم. وفي هذا الصدد، من الجوهرى ضمان مساءلة الجناة. ولا يمكننا أن نقبل ثقافة الإفلات من العقاب. وبتضييقنا الخناق على الأرباح المتحققة، يمكننا أن نوجه ضربة حاسمة. وللقيام بذلك، يجب علينا أن نتتبع جميع السجلات المالية واستخدام أدوات التحقيق المتاحة لمقاضاة الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

بدعمنا وتعزيزنا للمعايير الدولية، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، وفي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والصكوك القانونية الدولية الأخرى، فإننا نسهم في ضمان إرساء أسس قوية لسيادة القانون. وفي هذا الصدد نعمل بشكل وثيق مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة عن طريق البرامج المشتركة. ومن بين هذه الإجراءات البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والعمل العالمي لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي له، وهو برنامج أطلق من عقوله في كانون الثاني/يناير بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام (S/2016/949).

يشكل الاتجار بالبشر تهديدا للأمن الوطني والبشري والسلام وحقوق الإنسان، والحكم الديمقراطي، وسيادة القانون، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. فالاتجار بالبشر يشكل انتهاكا جسيما للكرامة الإنسانية، فهو محظور بموجب المادة 5 بالتحديد من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية. وهو أيضا شكل من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الخطيرة، مع ما ينطوي عليه من تكاليف بشرية اجتماعية واقتصادية هائلة. وهو اتجار مدفوع بالطلب على جميع أشكال الاستغلال وجني الأرباح العالية جدا، في الاقتصادات المشروعة وغير المشروعة، مما يؤدي إلى تعقد التفاعل بين العرض والطلب الذي تجب معالجته إذا ما أريد استئصال شأفة الجريمة.

سنظل ملتزمين بقوة بالقضاء على الاتجار بالبشر، الأمر الذي يتطلب استجابة عبر وطنية. وتوفر الأمم المتحدة منتدى ممتازا لذلك الأمر. وقد وضع الاتحاد الأوروبي تعددية الأطراف في صميم استراتيجيته العالمية الجديدة للسياسة الخارجية والأمنية. ونؤيد الالتزامات الواردة في إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين لمكافحة الاتجار بالبشر.

نرحب بتقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالتزاعات (S/2016/36 و S/2016/361/Rev.1) وتنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص (S/2016/949) ونلاحظ بصفة خاصة العلاقة بين العنف الجنسي والاتجار بالبشر أثناء النزاعات وبعد انتهاء النزاعات. وفي هذا السياق، يتخذ الاتجار بالبشر أشكالا عديدة شنيعة، ابتداء من الرق الجنسي إلى استغلال اليد العاملة أو نزع الأعضاء. فالقائمة طويلة ومروعة. وكثيرا ما تعتبر الجماعات المسلحة السكان المدنيين موردا ينبغي استغلاله، فتتنظر إلى السمات الجنسية للمرأة وإلى خصوصيتها كسلعة ينبغي "امتلاكها" والاتجار بها كعنصر من عناصر الاقتصاد السياسي للحرب.

غير الدائمة، في مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. ومع ذلك، فإننا نراعي أن الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية مكتملة للولاية القضائية للدول، وأن المسؤولية الرئيسية عن تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة تقع على عاتق الدول. وعلى الصعيد الوطني، إن المساءلة وآليات العدالة الانتقالية هي أيضا أساسية.

وقد أقام الاتحاد الأوروبي إطارا قانونيا وسياسيا طموحا وخصا بنوع الجنس وشاملا من أجل مكافحة الاتجار بالبشر. وتشكل أيضا إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر جزءا أساسيا من سياستنا الخارجية والتمويل. وسيواصل الاتحاد الأوروبي إقامة شراكات بغية التصدي للاتجار بالبشر.

توجد سوق للسلع البشرية التي يجري الاتجار بها. ونحن بحاجة إلى وضع حد لإفلات هؤلاء المتجرين بالبشر من العقاب. ومنع هذه الجريمة الشنيعة يستلزم فعليا الحد من الطلب والحوافز في مجال الاتجار بالبشر. والمساءلة والجهود الجماعية مطلوبة للقضاء على هذه الجريمة البشعة.

لقد جرى تسليم نسخة كاملة من بياني هذا إلى الأمانة العامة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

**السيدة بوغياي (هنغاريا)** (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أتقدم بالتعازي نيابة عن بلدي وبالأصالة عن نفسي إلى أسر الضحايا الذين سقطوا نتيجة ما وقع مؤخرا من هجمات إرهابية مروعة وحادثه اغتيال.

إنني أشكر إسبانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة جداً في مجلس الأمن. فالإتجار بالأشخاص في حالات النزاع لا يزال مسألة جديدة للمجلس. ونود أيضا أن نهنئ إسبانيا على اتخاذ القرار التاريخي ٢٣٣١ (٢٠١٦) اليوم بشأن هذ

ما زلنا ملتزمين بتنفيذ سياسة الأمم المتحدة بشأن عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي على النحو المعرف في نشرة الأمين العام (ST/SGB/2003/13) بشأن التدابير الخاصة بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

ومع التسليم بأننا نواجه نزوحا بشريا على أوسع نطاق في تاريخ البشرية، ندرك أن مسألة التنقل البشري تتجاوز أي أزمة بمفردها. إننا نعيش في عالم يضم ٧ بلايين نسمة، مع وجود اختلافات ديمغرافية وتفاوتات متزايدة.

إن الاتحاد الأوروبي يعمل على الوفاء بمسؤولياته. ومنذ عام ٢٠١٥، أنقذت مراكبنا آلاف الأشخاص في البحر الأبيض المتوسط. وبفضل الولاية المعطاة من مجلس الأمن، فإن عملية صوفيا تعمل على تعطيل شبكات المتجرين بالبشر والذين يقومون بتهريبهم.

ومن المعروف جيدا أن تنظيم داعش يستخدم العنف الجنسي بشكل منهجي لتمويل عملياته. وذلك يشمل الاختطاف للحصول على فدية، وبيع النساء والفتيات من خلال الاتجار بالبشر وأسواق الرقيق. ونحن ندرك أن عدم الاستقرار يهيئ بيئة مثالية للأنشطة الإجرامية للمتاجرين في البشر. لذلك، نعمل بنشاط على دعم جميع الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لإنهاء الأزميتين السياسية والأمنية في سوريا وليبيا. ونحن بحاجة إلى تعزيز سياساتنا واستراتيجياتنا الشاملة التي ترمي إلى تمكين دور المرأة في المجتمع، وتحسين الفهم لاحتياجاتها المحددة ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ويتعين اتخاذ تدابير من أجل المنع والتصدي لاستخدام التكنولوجيا الجديدة من جانب الجماعات الإرهابية كأدوات لتجنيد ضحايا الاتجار بالبشر، بما في ذلك في مناطق الصراع.

ونؤكد على التقدم الكبير في العدالة الدولية الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن المحاكم الجنائية الدولية

الرئيسية عن تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة تقع على عاتق الدول.

خامسا، تدعم هنغاريا إدراج أسماء مرتكبي الاتجار بالأشخاص في قائمة جزاءات الأمم المتحدة والقوائم الانفرادية. سادسا، ترى هنغاريا أيضا أن التنسيق والتعاون في ما بين جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة - بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة - يحتاجان إلى تحسين. ويتعين على الأمين العام الجديد أن يضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد.

سابعاً، نحن بحاجة إلى المزيد والمزيد من البيانات الموثوقة بشأن هذا الموضوع. وفي هذا الصدد، ترحب هنغاريا بالتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٦، الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على المعلومات التي زودونا بها، لأنها كانت في غاية الأهمية ومثيرة لمشاعرنا جميعاً: الأمين العام؛ والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة زينب حواء بانغورا؛ والناشطتان الهامتان جدا اللتان أحيتا هذه المسألة في مجلس الأمن. وهنغاريا على استعداد للمشاركة بنشاط في المناقشات والأنشطة الرامية إلى تعزيز تصدي الأمم المتحدة لهذا الخطر العالمي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

الموضوع الهام للغاية. وكان من دواعي سرور هنغاريا أنها شاركت في تقديم القرار.

نحن نشعر بالقلق العميق إزاء أن الاتجار بالأشخاص - غالباً ولكن ليس لأغراض جنسية فحسب - أصبح سمة متكررة ونتاجاً للصراعات المسلحة. وفي حالات الصراع وما بعد الصراع، فإن مستوى انعدام الأمن، وكذلك انهيار البنى الأسرية والمجتمعية وغيرها من شبكات الأمن، يزيد من تعرّض النساء والرجال والبنات والصبيان لشتى أنواع الاستغلال البشري. وبغية مكافحة الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع، بمزيد من الفعالية، تقترح هنغاريا ما يلي.

أولاً، إن الأمم المتحدة والدول الأعضاء بحاجة إلى الاضطلاع بدور قيادي أكثر فعالية في مكافحة الاتجار بالبشر وغيره من أشكال الرق المعاصر. ونشجع الأمين العام المقبل على أن يضع محاربة هذا التهديد العالمي، الذي يؤثر في عشرات الملايين من الناس، على رأس جدول أعماله.

ثانياً، من الضروري التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة وتنفيذها تنفيذاً فعالاً، مثل بروتوكول منع وقمع ومعاكبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول عام ٢٠١٤ الملحق باتفاقية العمل الجبري لعام ١٩٣٠.

ثالثاً، إن المطلوب بإلحاح بذل جهود دؤوبة في مجال المنع والحماية، للتأكد من ألا يصبح المتأثرون بحالات الصراع عرضة للمتجرين بالبشر.

رابعاً، من الضروري إخضاع الذين يقومون بالاتجار بالأشخاص في الصراعات للمساءلة. وفي حين أنه يمكن بل وينبغي للمحكمة الجنائية الدولية وغيرها من آليات المساءلة الدولية أن تضطلع بدور هام، يجب ألا ننسى أن المسؤولية

وبفضل التعرف على هويات الضحايا وشهادات الناجين، أدانت السلطات الإيطالية قبل أسبوع الجناة المسؤولين عن غرق سفينة قبالة سواحل ليبيا في تيسان/أبريل ٢٠١٥، وهو الحادث الذي راح ضحيته أكثر من ٧٠٠ شخص. وحكم على الجناة بالسجن ١٨ عاماً.

وتلتزم إيطاليا أيضاً بالتنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الموقعة في باليرمو، وبروتوكولاتها، بما فيها بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وهي أساسية لتعزيز التعاون الدولي. ونحث على التصديق عليها وتنفيذها عالمياً.

وإيطاليا ترحب بمشاركة أكبر من جانب مجلس الأمن في هذا الموضوع. والتوجهات التي أشار إليها الأمين العام في تقريره (S/2016/949) وتقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة والمقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص تبرز جميعها الآثار الأمنية المترتبة على هذه المسألة. ونعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لتعزيز مشاركة مجلس الأمن في الاتجاهات التالية.

أولاً، ستقوم إيطاليا بمتابعة المبادرة الإسبانية لإحاطة مجلس الأمن بشأن العلاقة بين الاتجار بالبشر وانتهاك حقوق الإنسان. وسنشجع جهود المجلس لإدانة استغلال النساء والأطفال، وسندعم قدرته على النظر في العلاقة بين ذلك والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

ثانياً، نحن نتطلع إلى توصيات الأمين العام بشأن تعزيز أوجه التآزر بين وكالات الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة. وكما كان متوقعاً في القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، المتخذ اليوم والذي شاركنا في تقديمه، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد من الفرصة

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية، التي تؤيدها أيضاً مملكة هولندا، في ضوء تعاوننا المتصل بتقاسم ولايتنا المقبلة في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

هناك أكثر من ٣٥٠.٠٠٠ شخص عبروا البحر الأبيض المتوسط في عام ٢٠١٦؛ ولقي نحو ٥.٠٠٠ شخص حتفهم أو اختفوا أثناء عبورهم له. وما فتئت إيطاليا ملتزمة بإنقاذ الأرواح في البحر، وقد أنقذت أكثر من ٣٥٠.٠٠٠ شخص منذ عام ٢٠١٤، بينما تعمل بنشاط على تعطيل عمل المتجرين بالبشر. وقدمت إيطاليا الجزء الأكبر من المراكب لعملية صوفيا التابعة للاتحاد الأوروبي.

إن الاتجار بالبشر، ولا سيما في حالات النزاع، يستهدف أكثر الفئات ضعفاً، بمن فيها النساء والأطفال، الذين غالباً ما ينتمون إلى الأقليات الدينية. ويجب مواجهة ذلك من خلال نهج شامل على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية.

فعلى الصعيد الوطني، تركز إيطاليا على الوقاية وحماية الضحايا، وتدابير مكافحة التمييز، وتعزيز إنفاذ القانون والتعاون القضائي. ويتمحور إطارنا القانوني حول الضحايا، ووجهته حقوق الإنسان، وهو يُراعي الجانب الجنساني واحتياجات الأطفال. وفي شباط/فبراير، وافقنا على خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وعلى الصعيد الدولي، تشجع إيطاليا اتباع نهج شمولي يركز على معالجة الأسباب الجذرية للأزمات الدولية وإيجاد الحلول السياسية لها، وتوطيد التعاون الدولي، ووضع تدابير للمساءلة.

والمساءلة أمر أساسي. وإيطاليا ملتزمة بتقديم الأفراد الذين تثبت إدانتهم بارتكاب الجرائم من هذا القبيل للمحاكمة.



الذي غالباً ما ينتج عن الاتجار بالبشر، ينتشر حالياً على نطاق لم يسبق له مثيل. وهو يهدر إنسانية ضحاياه. وتشير تقديرات المؤشر العالمي للاسترقاق إلى أن ٤٥ مليون شخص يعيشون في ظروف توصف بأنها عبودية حديثة، أكثر من أي وقت مضى، وذلك على الرغم من الحظر المطلق للاسترقاق بموجب القانون الدولي. وتتأثر به كل بلدان العالم دون استثناء، ولذلك كان من مسؤوليتنا المشتركة وضع حد للجرائم من هذا القبيل.

وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ توفر لنا منبراً جديداً لمعالجة تلك القضايا. وقد دُكر الاسترقاق والاتجار في ٣ من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وهو انعكاس واضح لطابعها المتشابك. ومكافحة الاتجار بالبشر ليست مجرد تحدٍ يرتبط بإنفاذ القانون، بل هو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان. لذلك، يجب متابعة العمل على هذا الموضوع بعزم في الجمعية العامة.

ويمثل الاسترقاق الحديث والاتجار بالبشر وصمة عار كبرى في ملف حقوق الإنسان في عصرنا، بل إنهما يأتیان ضمن أنماط الجريمة المنظمة الأكثر ربحاً، إذ أنهما يساعدان على تمويل النزاع المسلح. والعمل القسري والاتجار بالبشر صناعة قوامها ١٥٠ بليون دولار؛ أي أكثر من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لـ ٧٠ في المائة من الدول الأعضاء في المنظمة. وتتبع الأموال من وسائل مكافحة تلك الجرائم - وبعبارة أخرى، عرقلة التدفقات المالية المرتبطة بها. ومشاركة المؤسسات المالية، ولا سيما وحدات الاستخبارات المالية، أمر أساسي في هذه الجهود. ونحن نرحب بكون القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) يشير إلى ضرورة استخدام القوانين الجنائية القائمة، بما في ذلك قوانين مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد ومكافحة الرشوة، للتحري وتعطيل شبكات الاتجار وتفكيكها. ونحن ملتزمون باستكشاف سبل التتبع باستخدام خبرات نظمنا الوطنية.

التي يتيحها وجود الممثلين الخاصين لإطلاع لجان الجزاءات بشأن الاتجار والانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال.

ثالثاً، نؤكد على أهمية التدريب لموظفي الأمم المتحدة في حالات النزاع. يجب أن يتم تدريب حفظة السلام ووحدات الشرطة للتعرف بسرعة على الحالات التي تنطوي على خطر متزايد للاتجار، خصوصاً تلك التي تشمل الأشخاص الأكثر هشاشة. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على خبرتنا في عقد دورات تدريبية لوحدات الشرطة، مع التركيز على حماية حقوق الإنسان والعنف القائم على نوع الجنس. وقمنا حتى الآن بتدريب أكثر من ١٠.٠٠٠ وحدة في مركز الامتياز لوحدات شرطة تثبيت الاستقرار في فيسترا.

أخيراً، وفيما يتعلق بالتدفقات المالية المتحصلة من الاتجار، فإن الآليات القائمة للحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في مراقبة طرق الهجرة وإحباط عمليات الاتجار قبل وقوعها، من بداية النزاعات والأزمات الإقليمية. ونرى أن ذلك من شأنه أن يحسن قدرتنا على تحديد هوية الضحايا وإنقاذ حياتهم وتقديم المساعدة الفعالة لهم.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

**السيد فينابير** (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم أستراليا وسويسرا، فضلاً عن بلدي.

إن الاسترقاق الحديث والاتجار بالبشر من أسباب وأعراض عدم الاستقرار والنزاعات، وهما يشكلان تهديداً للتنمية والسلام والأمن على السواء. والاتجار بالأشخاص انتهاك لحقوق الإنسان وقد يشكل جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية أو حتى إبادة جماعية. والاسترقاق الحديث،

والمهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا أن الغالبية العظمى من النساء والفتيات تعرضن للاستغلال الجنسي أثناء فرارهن من النزاع. وينبغي ألا يغيب ذلك عن بالنا في إطار استجابتنا الإنسانية، وكذلك في سياساتنا بشأن الهجرة وحقوق الإنسان.

ولا بد لنا من تعزيز قدراتنا لتحديد هوية الضحايا والاستغلال في حركات الهجرة وضمن حصول الضحايا على المساعدة والعلاج المناسبين. وعلينا أيضاً، فردياً وجماعياً، بتقديم المساعدة والحماية للمعرضين للاتجار بالبشر أو يقعون ضحية له، والتأكد من أن الضحايا في حالات النزاع لا يحاكمون أو يعاقبون على تجربتهم. ومن المهم أن نلاحظ أنه، من دون تحديد هوياتهم والاعتراف بهم كضحايا، سيصطدم حصولهم على تعويضات بعراقيل كبيرة حالما تتخذ إجراءات العدالة الانتقالية.

ونود التشديد على ضمان وصول الرجال والصبية إلى نفس التعويضات والخدمات. وتشير دراسات حديثة حول العنف الجنسي ضد الرجال والفتيان إلى أنهم يعانون أيضاً من عدم الاعتراف بالعنف الجنسي المرتكب ضدهم باعتباره عنفاً جنسياً. ولا بد من تصحيح هذا الخطأ.

إن القرار المتخذ اليوم يمثل بداية جيدة. ونرحب خصوصاً بلغته التي تشمل الجنسين، وإن كنا نرى أنه كان يمكن زيادة تعزيز بعض الفقرات - على سبيل المثال، فيما يتعلق بالدور الهام الذي تقوم به فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والهيئات الإقليمية من هذا النوع. ونتطلع إلى التزام سياسي ثابت من المجلس ونبقى ملتزمين بجهودنا للقضاء على تلك المأساة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

ويمكن للمجلس أيضاً أن يقوم بدور هام من خلال معالجة ثغرات الحماية في آليات الاستجابة الدولية القائمة. ونظام المجموعات الإنسانية خصوصاً لا يتناول عدة مجالات رئيسية. وينبغي إدراج استراتيجيات مكافحة الاتجار بالبشر في التخطيط للاستجابات للنزاع والأزمات الإنسانية. وينبغي للمجلس أيضاً تشجيع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ حملات إعلامية هادفة لحماية المدنيين المعرضين للاتجار.

والاسترقاق الحديث ينتشر في ظل إفلات واسع النطاق من العقاب. وهناك عدد هائل من الحالات التي لم تتم مقاضاة المسؤولين عنها أبداً، على الرغم من أن منع الاسترقاق والمعاقبة عليه التزام واجب على الدول كافة. وفجوة الإفلات من العقاب الكبيرة هذه أوجدت مجالاً لازدهار الاتجار بالبشر والاسترقاق الحديث. وثمة حاجة واضحة لتحسين التعاون بين الدول بهدف ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم، التي غالباً ما تكون عبر وطنية. وبروتوكول باليرمو لمكافحة الاتجار على وجه الخصوص يمكن أن يقدم إسهاماً مهماً لتحقيق هذه الغاية، ونأمل أن يتم التصديق عليه عالمياً عما قريب. وحينما تفشل الهيئات القضائية الوطنية، تكون هناك حاجة واضحة لتدخل العدالة الجنائية الدولية، كالمحكمة الجنائية الدولية، مثلاً، والاستفادة منها. وبالنظر للطابع العالمي لظاهرة الاسترقاق الحديث، يمكن لتلك المحكمة أن تؤدي دوراً مزدوجاً: إيجاد حوافز للدول للتحقيق والمحاكمة، والقيام بذلك بنفسها إن ظلت فجوة الإفلات من العقاب قائمة.

وعلى الرغم من أن الاتجار بالبشر يؤثر على قطاع عريض من السكان، فإن بعض المجموعات تكون أكثر هشاشة من غيرها. ويتفاقم العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في النزاعات المسلحة. والاتجار في حالات النزاع المسلح يؤثر بشكل خاص على النساء والفتيات. وتشير روايات اللاجئين

تتناول هذه المسألة. وكجزء من الجهود المستمرة الرامية إلى تعزيز الأطر القانونية ذات الصلة داخل الهند، أعلنت الهند، في وقت سابق من هذا العام، عن مشروع قانون شامل يهدف إلى الوقاية والحماية من الاتجار بالأشخاص وإعادة تأهيل الأشخاص المتجر بهم. إن مشروع القانون يهدف إلى توحيد القوانين الحالية لمناهضة الاتجار بالبشر ويضع الأولويات لاحتياجات الضحايا وحمايتهم. ولا تزال الهند تعمل بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الأمم المعني بالمخدرات والجريمة، بشأن المسائل ذات الصلة. ودخلت الهند في اتفاقات مختلفة مع بلدان أخرى لمكافحة هذه الجرائم. وتعاون الهند أيضا تعاونًا وثيقًا مع جيرانها لتنفيذ اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المبرمة في عام ٢٠٠٢ بشأن تلك المسألة.

إن الصلة بين الاتجار المنظم والشبكات الإرهابية عن طريق الروابط المالية غير المشروعة تمثل ظاهرة خطيرة. يلاحظ تقرير الأمين العام (S/2016/949) انخفاض معدلات إدانة جرائم الاتجار عبر البلدان، وضرورة أن يتغير ذلك. فاستمرار الجريمة المنظمة عبر الوطنية في هذا المجال وما له من صلات بالشبكات الإرهابية يمثل تحديًا يتطلب منا في هذا الصدد أن نكثف جهودنا وأن نسخر على نحو أكثر فعالية الأدوات والآليات القائمة من أجل مكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك نظم الجزاءات.

توفر حالات التزاع المسلح تربة خصبة للاتجار بالأشخاص، ولا سيما في صفوف الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال واللاجئين. إنهم ضحايا الاسترقاق الجنسي والعمل القسري، بما في ذلك في قطاع التعدين أو استخدامهم كمقاتلين. وفي الآونة الأخيرة، أخذت الأفعال الشائنة التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام، تستهدف على وجه

السيد لال (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وفد إسبانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وتشارك مذكرتها المفاهيمية الزاخرة بالمعلومات (S/2016/1031، المرفق). ونقدر الملاحظات التي أدلى بها رئيس حكومة إسبانيا والأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين.

لا يزال الاتجار بالأشخاص عبر الحدود مدعاة للقلق منذ بعض الوقت.

اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (القرار ٢٥/٥٥) ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ قبل ١٣ عامًا. ومن الجدير بالذكر أن تلك الاتفاقية والبروتوكولات اللاحقة لها تمثل الخطوات الهامة التي اتخذها المجتمع الدولي في الكفاح الجماعي ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

في عام ٢٠١٠، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٦٤/٢٩٣)، كذلك تم الاعتراف بالمشكلة على النطاق العالمي وبيّنت الجمعية النهج المنسق اللازم للتعامل معها. تؤكد مجددا خطة العمل الدور المركزي الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الجهود العالمية الرامية إلى معالجة هذه المسألة. كما تقر بالعمل الذي تضطلع به كيانات الأمم المتحدة الأخرى، مثل المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية حقوق الإنسان. إن الاتجار بالأشخاص معترف به أيضا بوصفه تحديًا يتعين التغلب عليه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ومما يجدر ذكره أن الهند إحدى الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، وقد تطرقت بحزم إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالاتجار بالأشخاص من خلال سلسلة من القوانين والتدابير الأخرى. والمادة ٢٣ من الدستور الهندي

ومجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة على المستوى الوزاري بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات الصراع.

إن الاتجار بالبشر ليس مجرد فئة من الجرائم العادية ذات الأبعاد عبر الوطنية، ولكنها من دون شك تعتبر إحدى أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي برمته. وفي السنوات الأخيرة وفي أجزاء كثيرة جدا من العالم، أُبلغ عن انتشار العنف الجنسي المتصل بالتراعات، والاسترقاق وغير ذلك من أعمال الاتجار بالبشر. لقد استمعنا صباح اليوم إلى شهادات مؤثرة للغاية من ممثلين لضحايا تلك الجرائم. إن الاتجار بالبشر في الوقت الحاضر أصبح الأسرع تناميا في العالم في المجال الإجرامي.

نرحب بتقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالتراعات (S/2016/361 و S/2016/361/Rev.1) وعن تنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص (S/2016/949) نود في هذه المداخلة الموجزة، عرض بعض العناصر للرد على اثنين من أهم الأسئلة المطروحة في المذكرة المفاهيمية (S/2016/1031، المرفق)، بما في ذلك ما يمكن أن تفعله الدول الأعضاء لزيادة منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالتراعات، والكيفية التي يمكننا بها ضمان مساءلة الذين يشاركون في الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع.

إن الاسترقاق والعنف الجنسي المتصل بالتراعات محرمين في عدد من المعاهدات وفي القانون الدولي العرفي. وعلاوة على ذلك، وبالإضافة إلى النظام الأساسي وقرارات مختلف المحاكم الجنائية الدولية، فإن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تعتبر في أطرها القانونية الوطنية، إن الاسترقاق، والعنف الجنسي المتصل بالتراعات والأفعال الأخرى المتمثلة في الاتجار بالبشر في حالات النزاع تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وفي هذه المرحلة، تجدر الإشارة

التحديد الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال في حالات النزاع المسلح بوصف ذلك أسلوبا متعمدا من أساليب الحرب، مما يضيف بعدا آخر أكثر خطورة إلى هذه الجرائم. وهذه الجماعات الإرهابية تواصل أفعالها مع الإفلات من العقاب.

وتتمثل المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وفي حين أن زيادة التركيز على التصدي للاتجار بالأشخاص وصلاته مع الإرهاب والصراعات المسلحة أمر قد آن أوانه، يجب علينا أن نعزز التعاون الدولي من أجل الاستفادة بشكل أفضل من مختلف الآليات القائمة، بما في ذلك من خلال زيادة فعالية التنسيق بين مختلف كيانات الأمم المتحدة. وتعمل هيئات وآليات الأمم المتحدة تلك على اتخاذ نهج أكثر شمولاً يسعى إلى معالجة السياقات القانونية والاجتماعية والاقتصادية للمشكلة. وهي توفر الأطر القانونية والعملية التي من شأنها تمكين وتيسير الاستجابات المشتركة لمكافحة الاتجار التي تشمل الولايات القضائية المتعددة. إن استقلاليتها في صنع القرار تحتاج إلى مزيد من التعزيز.

بينما ينبغي لمجلس الأمن أن يبقّي تركيزه على حالات النزاع المسلح، ينبغي استخدام المزيد من الآليات الأوسع على نحو كامل من أجل تعزيز بناء القدرات الوطنية، بما في ذلك قدرات العدالة الجنائية والأطر التنظيمية في المؤسسات المصرفية والمالية، وذلك من أجل تعطيل التدفقات المالية غير المشروعة وتحسين البحوث والتحليل، فضلا عن التعاون الإقليمي والأقليمي من أجل حماية الضحايا.

ولا تزال الهند ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي في مسعانا المشترك للقضاء على التحدي العالمي المتمثل في الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح.

السيد بيستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن الأرجنتين وهولندا وسلوفينيا وبلدي، بلجيكا. أولا وقبل كل شيء، نشكر إسبانيا

بالبشر أحد أنجع السبل لمكافحة ومنع وقوع هذه الأفعال البغيضة.

إننا إذ نتطلع إلى المستقبل، نعتقد أن أكثر السبل عملية وفعالية المتاحة للدول الأعضاء لمكافحة هذا النوع من الجرائم هو الانضمام إلى الإعلان الدائم في دعم عملية البدء بالمفاوضات بشأن هذه المعاهدة الإجرائية المتعددة الأطراف، ونشجع زملاءنا هنا على القيام بذلك.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الان لممثل النمسا.

**السيد رايكوت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):** تعلن النمسا تأييدها للبيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ولقد شاركنا أيضا في تقديم القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) الذي اتخذ مجلس الأمن في وقت سابق اليوم. ونحن نرحب بحقيقة أن القرار - إلى جانب المنع والمقاضاة - يركّز أيضا تركيزا قويا على دعم الضحايا في سبيل تعافيهم والتغلب على الصدمات النفسية والوصم، أو، كما قال الأمين العام هذا الصباح، "مساعدة الضحايا على الابلال ليصبحوا عوامل تغيير". وفي حالات الصراع وما بعد الصراع، ثمة خطر واضح أن يصبح المدنيون ضحايا الاتجار بالبشر. والمشدون بسبب الصراع، ولا سيما النساء والفتيات والأقليات، معرضون على نحو خاص للاستغلال بشكل فظ.

وفي الآونة الأخيرة، كانت النمسا واقعة تحت تأثير الهجرة الجماعية وتحركات اللاجئين باعتبارها بلد العبور والمقصد. فهناك حوالي ٩٠.٠٠٠ شخص طلبوا اللجوء في عام ٢٠١٥. وقد جاء معظمهم من مناطق الصراع. وإذ تدرك النمسا أن الأشخاص الفارين من مخاطر الصراع يصبحون ضحايا الاتجار بالبشر على طريق الهجرة أو بعد وصولهم إلى بلدان المقصد، فهي عززت التدابير التي تمكن من تفعيل فرز الضحايا المحتمل

إلى أنه في معظم الحالات، توجد لدى الدول الولاية القضائية للمحاكمة على تلك الجرائم، إما لأن الجرائم وقعت بصورة كلية أو جزئية على أراضيها، أو بسبب ولايتها القضائية على الضحية أو على الجاني. إذ أن المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تقع على عاتق الدول.

وفي كثير من الأحيان، يبرهن ذلك على أنها مهمة صعبة. ونظرا للطابع عبر الوطني لهذا النوع من الجرائم، فإنه لا يمكن في كثير من الأحيان العثور على المشتبه بهم والشهود والأدلة والأصول المتصلة بالاتجار بالبشر في أراضي دولة بمفردها. وهذا يعني أن الدول التي ترغب في التحقيق في تلك الجرائم والمحاكمة عليها سوف تعتمد اعتمادا كبيرا على التعاون القضائي والعملي الكامل من جانب الدول الأخرى حتى تكون فعالة حقا. بيد أن عددا متزايدا من الدول يتقاسم رأي الممارسين والخبراء القانونيين من جميع مناطق العالم، وهو رأي مفاده أن الإطار القانوني الدولي الإجرائي الحالي للمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين في حالات الجرائم الدولية هذه غير مكتمل وأضحى باليا. فهم يعتقدون أن أكثر الوسائل فعالية وعملية لسد تلك الثغرة تتمثل في البدء بالمفاوضات من أجل وضع صك جديد متعدد الأطراف للتعاون الدولي.

لهذا السبب، فقد بادرت الأرجنتين وبلجيكا وسلوفينيا وهولندا إلى تعزيز المفاوضات بشأن إبرام معاهدة متعددة الأطراف للمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين لمقاضاتهم محليا على جريمة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ومن شأن هذه المعاهدة أن تكون أداة لتيسير تحسين التعاون العملي بين الدول في التحقيق والملاحقة القضائية في هذه الجرائم، الأمر الذي، في المقابل، يمكنها من الوفاء بالتزاماتها الدولية ويشد من أزر الهيئات القضائية الوطنية. إن كفاءة مساءلة الجناة المنخرطين في الاتجار

ومع العمل الذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة من خلال برامج المساعدة التقنية، فهو كان ولا يزال شريكا رئيسيا في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ التدابير العملية لمكافحة الاتجار بالبشر. ونقدر أيضا تقديرا خاصا مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح، الذي يعمل، من خلال آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، على توثيق حالات اختطاف الأطفال والانتهاكات ذات الصلة، بما في ذلك الاتجار بالبشر.

وهناك عدد كبير من المتطرفين المقاتلين الأجانب - أيضا من النمسا - انضموا إلى الجماعات الإرهابية في مناطق الصراع، ويمكن أن يصبحوا مرتكبين للاتجار بالبشر، من بين جرائم أخرى. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما توصية الأمين العام بأن تنظر الدول الأعضاء في إصدار قوانين لمقاضاة حالات الاتجار بالبشر التي يرتكبها رعاياها في الخارج.

ونود أن نؤكد على أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تقديم الجناة إلى العدالة، ووضع حد لمناخ الإفلات من العقاب. وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع، تشكل المساءلة وآليات العدالة الانتقالية عناصر رئيسية لتحقيق السلام المستدام. كما ندعو الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول باليرمو لمكافحة الاتجار بالبشر التابع لها أو الانضمام إليهما.

ومع تولي النمسا رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام ٢٠١٧، سوف تواصل تسليط الضوء على الصلات القائمة بين الهجرة والاتجار بالبشر وبين التطرف والإرهاب والاتجار بالبشر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد النور.

أن يتعرضوا للإتجار بهم من بين المهاجرين واللاجئين، وتيسير حصول ضحايا محددين على الخدمات.

ونود أن نشدد على أهمية الحاجة إلى أن تعمل جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة معا بفعالية من أجل مساعدة الدول على التصدي للاتجار بالأشخاص في مناطق الصراع، وكذلك من أجل تعميم الوعي بهذه المسائل تجاه الاستجابة الإنسانية وجهود الحماية. ونود أيضا أن نبرز الدور والاسهام الرئيسيين للمجتمع المدني في تعزيز عمليات تحديد ضحايا الاتجار بالبشر وتوجيههم، بمن فيهم القادمون من مناطق الصراع وما بعد الصراع.

وتقوم النمسا حاليا بدعم المشاريع التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. وتهدف هذه المشاريع إلى بناء القدرات لدى المسؤولين الرئيسيين وتحسين تحديد وإدماج ضحايا الاتجار بالبشر على طريق الهجرة. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع الدول على المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، مثلما دعت إليه أيضا نادية مراد والأمين العام اليوم.

إن العنف الجنسي المتصل بالتزاعات والجنس مقابل مرور النساء والفتيات أثناء تنقلهن، فضلا عن الاسترقاق الجنسي والاتجار بالنساء والفتيات من جانب الجماعات الإرهابية، هي أمور باتت حقيقة شائعة ومذهلة. ولقد استضافت النمسا مؤتمرا دوليا في حزيران/يونيه من هذا العام، بعنوان "مكافحة العنف الجنسي المتصل بالتزاعات - نساء من عامة الناس كعوامل تغيير"، ركز تحديدا على مساهمة النساء ودورهن في المجتمع المدني في سوريا والعراق. ونكرر دعمنا للعمل الهام الذي يقوم به بشأن هذا الموضوع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

حماية ومساعدة ضحايا الاتجار بالبشر المتأثرين من الأزمات في الاستجابات الإنسانية بوصفها تدابير منقذة للحياة.

كما تعتمد أيضا المنظمة الدولية للهجرة إلى استخدامها بشكل واسع لأداة مصفوفة تتبع المرشدين بغية تقييم التعرض للاتجار بالبشر على طرق الهجرة، وقياس مخاطر الاتجار بالبشر التي يواجهها الضحايا الفعليون والمحتملون في المخيمات والمجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات. وتدعم المنظمة الدولية للهجرة بشدة جهود المجلس الرامية إلى القضاء على الاتجار بالبشر في حالات النزاع، وتأمل أن يراعي المجلس البعد الإنساني للأزمة الناجمة عن الاتجار بالبشر.

وفي الختام، أود القول إنني أرحب باتخاذ مجلس الأمن اليوم للقرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، ونحن على استعداد لدعم المجلس في هذا الصدد.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

**السيد فينيد** (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا لزملائنا الألمان والروس في أعقاب الهجوم الإرهابي المأساوي الذي وقع في برلين، والاعتقال المأساوي للسفير أندريه كارلوف في أنقرة. نرجو منهم أن يتقبلوا تعاطفنا معهم وعبارات التعزية.

إننا نشكر إسبانيا على تنظيم المناقشة المفتوحة الهامة اليوم، وتيسير اتخاذ القرار الطموح ٢٣٣١ (٢٠١٦) بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع، الذي شاركت بولندا في تقديمه باعتزاز.

وتؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، ولكنني أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

**السيد النور** (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم باسم المنظمة الدولية للهجرة. أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى إسبانيا ومجلس الأمن على عقد هذه المناقشة الوزارية المفتوحة بشأن موضوع "الاتجار بالبشر في حالات النزاع". إن المجتمع الدولي ما فتئ يركز بشكل متزايد على موضوع الاتجار بالبشر في العقد الماضي. بيد أن جريمة الاتجار بالبشر، التي تؤدي إلى الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان، لا تزال موضع إهمال إلى حد كبير في حالات الطوارئ.

وفي بياني المقتضب، أود تناول مسألة كيفية أن يكون بإمكاننا العمل معا لمواجهة الاتجار بالبشر في الصراعات، وكيفية تحسين تنفيذ آليات قوية لتحديد هوية الضحايا، وكيفية أن يكون بإمكان العمل الإنساني دعم ضحايا الاتجار بالبشر على نحو فعال. والبحوث المتعلقة بهذا الموضوع تجد دائما أدلة على أن حالات الطوارئ تفاقم المخاطر القائمة قبل الاتجار بالبشر، وعلى أنها تؤدي إلى مخاطر إضافية تتعلق بالأزمة القائمة. والاتجار بالبشر في حالات الصراع كثيرا ما يكون نتيجة تآكل سيادة القانون، أو يأس الأفراد عقب تعطيل الأنشطة الاقتصادية، أو التسلسل المحتمل من جانب الشبكات الإجرامية إلى مخيمات اللاجئين ومخيمات المرشدين داخليا.

ونحن نحتاج إلى إدراكنا جماعيا أن جهود مكافحة الاتجار بالبشر في حالات الطوارئ هي مسألة حياة أو موت. واستخدام تدابير مكافحة الاتجار في سياق الأزمات يساعد على منع الأفراد من الوقوع ضحايا لمنتهى الممارسات الاستغلالية التي يمكنها أن تعيق بجدية صحتهم البدنية أو النفسية، وربما تعرض حياتهم للخطر. وفي هذا الصدد، ما برحت المنظمة الدولية للهجرة تعمل بالتعاون الوثيق مع شركائها في المجال الإنساني على مسألة الاتجار بالبشر والاستغلال في حالات الأزمات، وهي فعلت استجابتها بالفعل من خلال إدماج

بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛ ونحن أيضا دولة طرف في اتفاقية منظمة العمل الدولية للعمل القسري والبروتوكول الملحق بها، واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال. وننضم إلى أعضاء المجلس في حث البلدان التي لم تفعل ذلك بعد على تبني الإطار القانوني الدولي من أجل منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص. إذ أن اعتماد التدابير المناسبة داخل النظم القانونية الوطنية يمثل الخطوة الأولى نحو الجهود الرامية إلى مكافحة تلك الجرائم والمحاكمة عليها ومساءلة الفاعلين.

كذلك يجب علينا تسريع الاستجابة الدولية للتصدي لتلك الظاهرة الخطيرة وغير الإنسانية، التي تقوض حقوق الإنسان الأساسية وتؤثر تأثيرا بالغا على حياة الضحايا والمجتمعات المحلية برمتها. ونحن نقدر عمل الهيئات الدولية مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. ونحث الدول الأعضاء على التعاون بصورة أوثق بشأن هذا التحدي المشترك.

إلى جانب التعاون الحكومي، وإقامة الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص ينبغي تعزيز تبادل المعلومات وتحديد الضحايا وحماتهم، بهدف تفكيك الشبكات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالأشخاص. فالتعاون مع القطاع الخاص أمر في غاية الأهمية، وذلك لقطع مصادر التمويل عن الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة التي كثيرا ما تستفيد من الاتجار بالبشر. إن مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس يجب تجسيدهما على نحو أفضل في جهود مكافحة الإرهاب.

أخيرا وليس آخرا، يجب أن نكفل بالألا يكون مصير قصص الاتجار بالبشر الصمت القاسي، إذ علينا الاستماع إلى أصوات الناجين. وفي الختام، نحیی مرة أخرى مبادرة إسبانيا لمناقشة هذا الموضوع في هذا المنتدى، ونقدر لإسبانيا عملها بشأن

إن النتائج الواردة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ تدابير التصدي للاتجار بالأشخاص (S/2016/949)، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، تثير القلق والجزع.

ويسلم التقرير بمختلف حالات الاتجار بالبشر، سواء داخل أو خارج مناطق الصراع. فالسكان المدنيون في أحيان كثيرة وبشكل ملحوظ، النساء والأطفال، يضحون لاجئ حرب ومهاجرين ويخضعون إلى طائفة واسعة من أشكال الاستغلال، بما في ذلك العنف الجنسي وعمل السخرة الإلجباري، والاسترقاق، فضلا عن التجنيد القسري في الأجهزة المسلحة.

ومما يثير القلق بوجه خاص الصلة بين العنف الجنسي المتصل بالتراعات والاتجار بالبشر، الذي أقر به سابقا في تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالتراعات (S/2016/361/Rev.1). إذ أن عمليات اختطاف النساء والأطفال والاستغلال والاعتداء المنهجية والواسعة النطاق، بما في ذلك الاغتصاب والعنف الجنسي والزواج القسري والاسترقاق الجنسي، التي ترتكبها داعش وبوكو حرام وغيرهما من الجماعات الإرهابية المسلحة، وهي أعمال مروعة ومؤسفة تتطلب منا الاهتمام الشديد، والاستجابة الفورية. كما أننا نشعر بالجزع جراء انتشار ممارسة تجنيد الأطفال من قبل أطراف الصراعات، بما في ذلك في سوريا. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد من جديد المسؤولية الأساسية لسلطات الدولة عن ضمان سلامة السكان، ولا سيما أفراد الأقليات الإثنية والدينية.

قبل عشرين عاما، وفي الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، قدمت بولندا المسودة الأولى لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتي اعتمدها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ (القرار ٥٥/٢٥). وفي وقت لاحق أيضا صدقنا على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار



الدولي للإبقاء على موقف حازم من اليقظة وفي المعالجة الشاملة للموضوع ضمن الإطار القانوني والمعياري. ولدنيا ائتلاف على نطاق البلد لاكتشاف ضحايا الاتجار بالبشر ووقايتهم وحمياتهم وإعادة تأهيلهم على الصعيد الوطني وكفالة معاقبة مرتكبي هذه الجرائم بشكل فعال. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، اعتمدنا القانون رقم ٨٩٦ لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي يحدد أهداف وطرائق الجريمة الجنائية وحماية السلع القانونية وتصنيف الجريمة. ويرتكز هذا الصك على الوقاية وتقديم التوصيات الفردية للأشخاص وأسرهم.

كذلك تعمل حكومتنا مع بلدان أخرى في منطقتنا من خلال نظام إقليمي ييسر إنقاذ الضحايا بهدف تعزيز الوقاية أيضا. بيد أن التعاون المالي والتقني الدولي يكتسي على الدوام أهمية حاسمة بالنسبة لنا لكي نتمكن من مكافحة هذه الآفة. وإذا كنا نريد أن نضع حدا للاتجار بالأشخاص في حالات الصراع، فيجب علينا أن نبدأ بدراسة الأسباب الجذرية للصراع. إذ ليس بوسع أي بلد في المجتمع الدولي أن يدعي لنفسه الحق في استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. وهذا الشكل من أشكال التزعة الاستثنائية لا يعمل على حسم الصراعات، إنما يعمل على تصعيدها، مثلما شهدنا في السنوات الأخيرة. فحسم الصراعات يتم من خلال الحوار والتفاوض السياسي، ويجب أن تتحمل الأمم المتحدة، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة، مسؤوليتها وأن تكون المنظمة الرئيسية لضمان السلام العالمي.

إن نيكاراغوا، ذلك البلد الصغير الذي جعل سياسته تركز على القيم المسيحية والمبادئ الاشتراكية والتضامن في هذا السياق العالمي المعقد، تعمل بشكل هادف في مختلف المحافل الإقليمية والدولية من أجل تعزيز سياسات السلام، والوحدة والتفاهم بين الأمم، وتعزيز التوصل إلى حلول تفاوضية للصراعات السياسية وحق شعوبنا في تحقيق التنمية

القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) الذي يكمل الإطار الحالي الرامي إلى مكافحة الاتجار بالبشر في حالات الصراع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

السيد هيرميديا كاستيو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): نعرب عن تعازينا إلى أسرة السفير أندريه كارلوف وإلى روسيا حكومة وشعبا.

سمحوا لي أن أهنئ إسبانيا على ترؤسها بكفاءة أعمال مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. وفي الوقت نفسه، نود أن نشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام. ونؤيد المذكرة المفاهيمية (S/2016/1031)، المرفق التي صدرت عن الرئيس والتي تؤكد مجددا أهمية الأمم المتحدة وضرورة مضاعفة جهودها للقضاء على الاتجار بالأشخاص في حالات الصراع.

ومهما يكن من أمر، فإن هجنا ومساهمنا في المناقشة يركزان على منع الاتجار بالأشخاص في جميع الظروف. وتنبغي مكاحته حتى عندما يحدث في غير حالات التراع. إن الاتجار بالأشخاص مشكلة عالمية تؤثر على أكثر من ٢٩ مليون طفل وامرأة ورجل يخضعون للاستغلال الجنسي والعمل القسري والاستعباد المتري وانتزاع الأعضاء. وهو في حد ذاته انتهاك لحقوق الإنسان. إنه يمثل أبشع جريمة لأنه يدمر جوهر الناس في الحياة والحرية والكرامة والصحة البدنية والعقلية للناس، إلى سلع، مما يحط من الكرامة والصحة البدنية والعقلية للناس، مخلفا أثارا لا تمحى على النسيج الاجتماعي.

إن شعوبنا التي عانت مباشرة من ويلات الحرب، تعيش اليوم في جو يسوده السلام والمصالحة، بقيادة القائد دانيال أورتيغا الذي يعمل بجزم للقضاء على الاتجار بالأشخاص. وكوننا بلدا صغيرا محدود الموارد، نقدم مساهمتنا في المجتمع

العامة، والمقاضاة، والحماية، والوقاية، والشراكة. تركز هذه الاستراتيجية على تسعة مجالات رئيسية، وهي: سيادة القانون، ومكافحة التواطؤ، ومكافحة الفساد، والتعجيل بالعملية الإدارية والقضائية لمكافحة حالات الاتجار بالبشر، وفعالية عمليات المواجهة، والحد من المخاطر بالنسبة للفئات الضعيفة، وتحسين حماية الضحايا والشهود، والجهود المتكاملة لمكافحة استغلال الأطفال، وتعزيز الشراكة، والتوعية العامة، والتواصل.

فيما يتعلق بالسياسة العامة، أود أن أؤكد أن سياستنا تركز على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ الفعال للالتزامات الدولية، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول الملحق بها لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليها، وخطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

لقد بذلت مملكة تايلند جهوداً مستمرة لتعزيز مؤسساتها القضائية وتحسين إنفاذ قانونها الاستباقي، من أجل التحقيق في القضايا، وإنقاذ الضحايا ومحكمة المتورطين مع عصابات الاتجار بالبشر في الوقت المناسب وبطريقة فعّالة. ونولي أولوية عالية لتوفير الحماية والمساعدة لضحايا الاتجار بالبشر عن طريق معالجة جميع جوانب احتياجتهم الأساسية. ونؤيد إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الذي يوفر المعونة الإنسانية والقانونية والمالية إلى ضحايا الاتجار بالبشر. ولذلك، نشجع بقوة الدول الأعضاء القادرة على المساهمة في الصندوق الاستئماني للتبرعات.

أما فيما يتعلق بالوقاية، فإن أنجع التدابير الوقائية تتمثل في معالجة الأسباب الجذرية للتزاع، من أجل الحد من المخاطر التي تتعرض إليها الفئات الضعيفة المتضررة من التزاع التي تقع فريسة في براثن المتاجرين بالبشر. لقد تم تنفيذ الحملات

المستدامة والرفاه. ويواصل بلدنا تركيز جهوده على تعزيز وحدة الأسرة والتعليم، وهي عوامل هامة في الجهود الرامية إلى إقامة مجتمعات قوية ملتزمة بالعمل، مع الحفاظ على رفاهها وتطوير أنفسها. وستواصل حكومتنا تعزيز سياساتها الرامية إلى مكافحة الآفة الماثلة أمامنا وحماية مجتمعاتنا منها.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة لممثل تايلند.

**السيد دجاني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية):** أولاً وقبل كل شيء، أود، بالنيابة عن حكومي، أن أعرب عن خالص تعازينا للاتحاد الروسي على الاغتيال المأساوي للسفير أندري كارلوف أمس في أنقرة.

إن شيوع الاتجار بالبشر في حالات التزاع يشكل مصدر قلق شديداً ويتطلب بذل جهود جماعية وشاملة واستجابة فورية وحاسمة.

نتشاطر القلق مع المتكلمين السابقين بشأن العلاقة بين العنف الجنسي المتصل بالتزاعات والاتجار بالبشر، ولا سيما القضايا التي تشمل موظفي الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام. إن مملكة تايلند بوصفها بلداً مساهماً بقوات، ترحب بجهود مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة للتصدي للاتجار بالأشخاص، فضلاً عن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويرحب وفدي باتخاذ القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦). ونؤكد من جديد التزامنا بالتعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة جميع أشكال الاتجار بالبشر، ونحن نضع تلك الخطة على رأس أولوياتنا الوطنية. ونسعى حالياً للتصدي الفعّال لهذه المسألة البالغة الأهمية من خلال استراتيجية الركائز الخمس، التي تتوافق إلى حد كبير مع الاستراتيجية المعترف به عالمياً، أي استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في التصدي للاتجار بالبشر. الركائز الخمس هي: السياسة

إن لجميع البشر حقوق إنسان أساسية، وهي حقوق متأصلة في المثل النبيلة للكرامة الإنسانية واحترام الإنسان. من هنا فإن الاتجار بالأشخاص جريمة خطيرة وينتهك حقوق الإنسان. أما الاتجار بالأشخاص الضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال الذين تنبغي حمايتهم في حالات التزاع، فهي جريمة أكثر بشاعة؛ إذ يجري خداعهم واختطافهم من أجل الاستغلال والتعذيب والاستعباد. وتدين إندونيسيا العبودية الحديثة والاتجار بالبشر، وتؤيد القضاء عليهما. ويرحب وفدي بالقرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) الذي اتخذ اليوم.

إن الحكومة الإندونيسية إذ تسلم بخطورة المشكلة، اتخذت إجراءات ملموسة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. فعلى الصعيد الوطني، سنت حكومة إندونيسيا القانون رقم ٢١ لعام ٢٠٠٧ الذي يُجرم جميع أنواع الاتجار بالبشر. ما برحت إندونيسيا وأستراليا منذ ما يزيد على ١٠ أعوام، ترأسان عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية. وإلى جانب زيادة التوعية الإقليمية الفعالة بعواقب تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، قامت عملية بالي أيضا في استجابتها بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات والتعاون العمل.

أما على الصعيد الدولي فقد صادقت إندونيسيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليها. وفي عام ٢٠١٥، انضمنا إلى المجتمع الدولي في اعتماد أهداف التنمية المستدامة، وتلتزم، في جملة أمور، أيضا بالتصدي للاتجار بالبشر.

على الرغم من الضغط الجماعي القوي لرفع العتبة في عملية وقف هذا الاستغلال البشري على جميع الصعد، أظهر الجناة تحديا مكثفا. بيد أن المجتمع الدولي لا يتوانى في الثني عن الاتجار بالبشر في مناطق التزاع. وعلينا ممارسة جميع الأساليب،

الوطنية والمحلية، فضلا عن الأنشطة المجتمعية، لإذكاء الوعي بالاتجار بالبشر.

أما فيما يتعلق بالشراسة، فتعلق حكومة مملكة تايلند أهمية على إقامة شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام في مكافحة الاتجار بالبشر. ونرى أيضا أن التعاون الوثيق مع أصحاب المصالح الرئيسيين على جميع الصعد أمر حاسم للتوصل إلى حل مستدام للمشكلة.

إن نجاح كفاحنا المشترك ضد الاتجار بالبشر يتطلب اتباع نهج متكامل وقيام جميع الأطراف المعنية ببذل جهود منسقة تنسيقا جيدا. والأمم المتحدة بوسعها القيام بدور رئيسي في ذلك الصدد. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ستتوفر فرصة مناسبة لتعزيز تلك الجهود، إذ أن المجتمع الدولي سيقوم بتقييم خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال الاجتماع الرفيع المستوى التي صدر تكليف بعقدته من الجمعية العامة. ويحدونا الأمل في أن يساعد الاجتماع على تحديد التحديات والثغرات في تنفيذ خطة العمل وتعزيز قدرة الدول على إنهاء هذه الجريمة البشعة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

**السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي أن استهل كلمتي بالإعراب عن خالص تعازينا لحكومة البعثة الدائمة للاتحاد الروسي إزاء الهجوم المأساوي على سعادة السفير أندريه كارلوف. كما نقدم تعازينا لضحايا هجوم السوق في برلين. ودعواتنا من أجل الأسر المكلمة.

أود أن أشكر إسبانيا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة. أشكر أيضا معالي السيد بان كي - مون ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على ملاحظاتهم.

مكافحة المتجرين بالبشر. فلنكافح الاستغلال ولنعمل على تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. ويجب علينا الحفاظ على كرامة جميع البشر.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

**السيد غرانت (كندا) (تكلم بالفرنسية):** تشكر كندا إسبانيا على استرعاء اهتمام مجلس الأمن إلى مسألة الاتجار بالأشخاص في حالات الصراع وعلى قيادتها للمناقشة بشأن هذه المسألة.

إن الاتجار بالأشخاص يمثل جريمة دنيئة تسلب الناس حريتهم ويُسْتَغَل فيها بعض أضعف أفراد مجتمعاتنا. وترك آثارا مدمرة على الصحة البدنية والعقلية والعاطفية بالنسبة للناجين وأسرههم ومجتمعاتهم المحلية. وفي حالات النزاع، يتعرض بشدة المدنيون، ولا سيما النساء والفتيات، للاتجار والعنف الجنسي. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل لدى الاستجابة لحالات الصراع، بما في ذلك تلك المتصلة بالأنشطة الإرهابية، الأخذ في الحسبان الحاجة إلى منع الاتجار بالأشخاص وحماية ضحايا تلك الجريمة وتقديم الجناة للمحاكمة.

(تكلم بالإنكليزية)

عملت كندا على إبقاء مسألة العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الفظائع المروعة التي يرتكبها تنظيم داعش، في صدارة جدول الأعمال العالمي. وعلاوة على ذلك، فإننا ملتزمون بضمان مساءلة تنظيم داعش عن جرائمه. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أقر برلمان كندا نتائج لجنة التحقيق التي مفادها أن الفظائع التي يرتكبها تنظيم داعش ضد يزيديين سنجار تشكل إبادة جماعية. واعتمد برلماننا بالإجماع اقتراحا يدعو إلى منح اللجوء لأضعف النساء والفتيات اليزيديات.

بما في ذلك التنديد، والتعطيل والحماية. ولكن أفضل سبيل ربما يتمثل في الوقاية والحماية، اللتين يمكن تحقيقهما بطرق عديدة.

أولا وقبل كل شيء، الاستثمار في منع نشوب الصراعات أحد أفضل السبل للحماية من الاتجار بالبشر. ومع ذلك، ففي الحالات التي قد لا يكون فيها بالضرورة من الممكن منع نشوب الصراعات، لا بد للمجتمع الدولي من الالتزام بحل الصراعات التي يزدهر فيها الاتجار بالبشر.

ثانيا، ينبغي لنا أن ننفذ بقوة أكثر البروتوكول الدولي لمنع وقوع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه، بما في ذلك في حالات النزاع - سواء أكان ذلك الاتجار يتعلق بالأشخاص الذين يفرون من الصراع أو الأشخاص المتاجر بهم لأغراض الخدمة العسكرية القسرية وفي أعمال إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

ثالثا، يمكن تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة على حماية الأشخاص المعرضين للاتجار بالبشر في حالات النزاع. ويمكننا تحليل المزيد من السبل الكفيلة بإدراج الإجراءات الإنسانية مع الاتجار بالبشر. منذ بداية أزمة الصراع، يجب دمج تدابير مكافحة الاتجار بالبشر في جميع التدخلات الإنسانية في مناطق الصراع كجزء من أنشطة الحماية المنقذة للحياة.

من المؤسف أن العمل الإنساني في بعض الحالات حل مؤقت للفئات السكانية التي تعاني من حالات خطيرة. ويجدر بنا أن نتبنى رؤية طويلة الأجل في مجال تمكين الفئات الضعيفة من السكان، حتى يتسنى لها القيام بدور نشط في منع الاتجار بالبشر. وباختصار، من المهم استخدام استراتيجيات مكافحة الاتجار في تخطيط وتنفيذ الاستجابات الإنسانية من أجل كفاءة إيجاد الحلول الدائمة.

أخيرا، سيظل المتورطون في الاتجار بالبشر مصممين على تحدي قضيتنا. ويجب على المجتمع الدولي ألا يتوانى في

اعتمد في وقت سابق اليوم، ونحن نرحب باهتمام مجلس الأمن بهذه المسألة الهامة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد كونكي.

**السيد كونكي** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية، أتقدم بالتعازي إلى البعثة الدائمة للاتحاد الروسي في أعقاب الهجوم الذي أودى بحياة السفير أندري كارلوف، وللبعثة الدائمة لألمانيا في أعقاب الهجوم الذي نفذ في برلين.

ويشرفني أن أشارك في مناقشة اليوم المفتوحة في مجلس الأمن بالنيابة عن الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية. أولاً، أشكر الرئاسة الإسبانية لمجلس الأمن على مبادرتها لعقد مناقشة اليوم لتناول موضوع بالغ الأهمية وملح للغاية ويتطلب التزامات مشتركة، واتباع نهج متعددة الأبعاد، وأعلى إحساس بالإرادة السياسية للبلدان والأطراف الفاعلة الأخرى لمكافحة الاتجار بالأشخاص والقضاء عليه.

ونحن على ثقة تامة بأن مناقشة اليوم واعتماد القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) سيسهمان بشكل حاسم في جهود مجلس الأمن والدول الأعضاء الرامية لإنشاء وتمكين النظم القضائية وغيرها من الآليات المؤسسية الرامية إلى منع، وتجرير ومكافحة واستئصال هذه الآفة، في المقام الأول عندما تشكل أيضاً مصدراً لتمويل المنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية في حالات النزاع المسلح.

ويمثل الاتجار بالبشر أحد أكثر التعبيرات البغيضة للهمجية البشرية. وفي أكثر من ٥٠ نزاعاً مسلحاً تدور رحاها في العالم، فإن هذه الجريمة تؤدي إلى زيادة أعمال العنف والإرهاب، وتطيل معاناة الضحايا، وتؤخر أو تقضي على تنمية المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تشكل

إن العنف الجنسي والجنساني عائق خطير أمام انتعاش المجتمعات المحلية، بعد انتهاء النزاع المسلح. وبالإضافة إلى تقديم الخدمات للضحايا، يجب على المجتمع الدولي مساءلة الجناة من أجل كسر ثقافة الإفلات من العقاب وتوفير العدالة للضحايا. وتثني كندا على النهج الشامل الذي اتخذته الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة زينب بانغورا، وكذلك فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، ومبادرة الأمم المتحدة. وتثني أيضاً على الشراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاستجابة السريعة في مجال العدالة، وعملهما على نشر الخبراء للتحقيق في هذه الجرائم وتوثيقها، بغية دعم المحاكمات التي تقوم بها المحاكم الوطنية أو الدولية.

إن الاتجار بالبشر يتيح للتنظيمات الإرهابية والإجرامية تحقيق أرباح استثنائية. وباستخدام الأدوات التي وضعت لمكافحة الجرائم المالية، فإننا يمكن أن نحرّمها من التمويل والوصول إلى النظام المالي الدولي، مما يزيد من صعوبة تحقيقها لأهدافها التدميرية.

إن كندا تؤيد بقوة عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وإدراج الميسرين الماليين لتنظيمي داعش، والقاعدة والجماعات المرتبطة بهما، وعمل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، لدفع جميع البلدان إلى تنفيذ مكافحة غسل الأموال ونظم مكافحة تمويل الإرهاب بشكل فعال وقائم على المخاطر. وتشعر كندا بالتشجيع جراء تعاون مجلس الأمن الوثيق مع فرقة العمل وهيئاتها الإقليمية في ذلك الجهد. ومن دواعي فخر كندا انضمامها إلى ٦٠ دولة من الدول الأعضاء للمشاركة في تقديم القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي

المعرضة للخطر، والسكان الأصليين وغيرهم من المجتمعات التقليدية، فضلا عن جماعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية ومزدوجي الجنس. وتتضمن الولايات والمبادئ التوجيهية لخطة العمل الثانية إنشاء آليات للرصد الدوري للاستراتيجيات، وتجرى الاتجار حسب خطورة الجريمة، والتركيز بشكل خاص على القصر دون سن ١٨ عاما، والوصول إلى آليات حماية الضحايا بغض النظر عن وضعهم القانوني، والمشاركة في أنشطة غير قانونية، وبناء القدرات وتعزيز الحوكمة المؤسسية للبلدان.

وفي ذلك الإطار، إلى جانب المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبتنسيق من الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١٤، نفذت منظمة الدول الأمريكية برنامج البلدان الأمريكية لمنع الهجرة غير النظامية في أمريكا الوسطى. ويغطي البرنامج ثمانية بلدان في المنطقة، ويضم ثلاثة عناصر متكاملة: الوقاية والمواجهة والحماية.

وبالإضافة إلى ذلك، أطلق برنامج البلدان الأمريكية لمنع الجريمة والعنف في عام ٢٠١٥. ويشمل منع الاتجار بالبشر. ويجري تنفيذه كمشروع تجريبي في البرازيل وسيستمر في هندوراس العام المقبل. وفي الآونة الأخيرة، أنشئت إدارة الجريمة المنظمة عبر الوطنية داخل الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية. وهي تسعى إلى معالجة التحديات التي يواجهها نصف الكرة الغربي فيما يتعلق بهذه الجرائم، ولا ينبغي النظر للجهود التي بذلتها منظمة الدول الأمريكية في هذا الصدد، بمعزل عن غيرها، بل، باعتبارها ترتبط بالركائز الاستراتيجية الأربع للمنظمة: الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتنمية المتكاملة، والأمن المتعدد الأبعاد، وجميعها تحت شعار "المزيد من الحقوق للمزيد من الأشخاص".

ويتمثل أحد التحديات في مكافحة الاتجار بالبشر في وجود شبكات تفسد السلطة العامة، تتمحور حول المنظمات

انتهاكا مستمرا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي حالات كثيرة، فإن الصلة الكامنة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية وحالات النزاع، هي أمر لا يمكن إنكاره.

ويركز الاتجار بالبشر في النصف الذي نسكنه من الكرة الأرضية، على الاستغلال الجنسي، لا سيما للنساء والفتيات أو المراهقات. وفي منطقتنا، تم تحديد الطرق الإقليمية والدولية، وفي العديد من البلدان، جرى الإقرار أيضا بالممارسات التي استخدمتها الجماعات الإجرامية للقبض على الضحايا، وكذلك منشأهم ومقصدتهم. وعلى الرغم من أننا الآن نتمتع بسلام لم يسبق له مثيل في منطقتنا، بفضل التوقيع مؤخرا على اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في كولومبيا، فإننا لا نستطيع أن نتخلى عن مكافحة التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لأنها واقع يقاس بحياة البشر والضحايا، بمن في ذلك الأشخاص الذين وقعوا ضحايا لاتجار بالبشر. وسمحوا لي أن أطلعكم على بعض الجهود التي بذلتها منظمة الدول الأمريكية من أجل وضع حد لهذه الجريمة.

وقد التزمت جميع بلدان نصف الكرة الذي نسكنه، بالتقيد بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وفي الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤، إستضافت فنزويلا والأرجنتين وغواتيمالا والبرازيل، على التوالي، اجتماعات رفيعة المستوى بشأن هذا الموضوع، إعتد آخرها إعلان برازيليا وخطة العمل الثانية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في نصف الكرة الغربي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨. ويشكل ذلك إطارا لتوجيه الجهود المبذولة في المنطقة.

وتراعي خطة العمل المظاهر المختلفة للاستغلال التي تعتبر اتجارا بالبشر، وتولي اهتماما خاصا للفئات الضعيفة والفئات

وأود أن أهنئ إسبانيا على فترة عضويتها الرائعة والزاهرة بالإنتاجات لمدة سنتين في مجلس الأمن، وأن أشكر الوفد الإسباني على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع. وأثني على جهودها فيما يتعلق باتخاذ مجلس الأمن اليوم للقرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي كانت رومانيا من بين مقدمي مشروعه.

وتؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أصبحت النزاعات مرتبطة بصورة أوثق بالأنشطة الإرهابية، في حين يؤدي الاتجار بالبشر دوراً متزايداً في عمليات المنظمات الإرهابية، حيث يولّد الإيرادات ويستخدم كأداة للقضاء على مناوئتها. ومن المعروف جيداً أن النساء والفتيات المشردات داخلياً واللاجئات في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش يجري بيعهن أو تزويجهن قسراً للمقاتلين في صفوف الجماعات المسلحة. وقد ولدت الجرائم الشنيعة المرتكبة ضد النساء والفتيات الأيزيديات بصفة بخاصة تعاطفاً عميقاً في جميع أنحاء العالم. ويجب أن نساعد الناجيات في مواجهة الصدمات البدنية والنفسية الطويلة الأمد للانتهاكات التي عانين منها. ونرحب بتعيين نادية مراد باسي طه، وهي إحدى ضحايا تجار داعش بالبشر والتي قدمت شهادتها في وقت سابق اليوم، سفيرة للنوايا الحسنة معنية بكرامة الناجين من الاتجار بالبشر.

إن الوقاية أمر أساسي سواء في حالات النزاع وفي غير حالات النزاع. وينبغي تعزيز دور الأفراد الذين يتم نشرهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مجال الوقاية. ومن شأن إعداد مناهج تعليمية سابقة للنشر تركز على السمات المميزة للاتجار بالأشخاص المساعدة في زيادة تعريف حفظة السلام بالمشكلة من أجل مساعدتهم في تحسين تحديدها ومكافحتها.

الإجرامية وصلاتها بالقطاع الخاص والجماعات الإرهابية التي تستخدم الاتجار بالبشر كمصدر للتمويل، على النحو الذي أقرت به الدراسة الاستقصائية العالمية الرابعة بشأن تنفيذ الدول الأعضاء لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفي الختام، أود أن أتناول بعض الأفكار والاقتراحات استناداً إلى الخبرات المكتسبة في منطقتنا.

تتطلب مكافحة الاتجار بالبشر اتباع نهج متعدد الأبعاد للأمن، والمزيج من الجهود الوطنية والتدابير الثنائية والمتعددة الأطراف والتعاون النشط مع المنظمات الإقليمية. ويجب أن يشكل البعد القانوني، عن طريق تصنيف الجرائم المتصلة بالاتجار بالبشر، ركيزة أساسية في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، وكذلك في تطوير التصنيفات الجنائية المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من أجل مكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات.

إن تعزيز بناء القدرات أداة أساسية لتحسين مراقبة الحدود وإدارتها وللكشف عن الوثائق المزورة ومقاضاة شبكات الاتجار.

وأود أن أحتتم بياني بالإعراب عن الثقة الكاملة لأمانة منظمة الدول الأمريكية بأن المناقشة المفتوحة اليوم ستسهم إسهاماً أساسياً في مهمة منع ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم والقضاء عليهما، الأمر الذي تلتزم به المنظمة التي أمثلها التزاماً تاماً.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

**السيد جينغا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تعازينا في اغتيال السيد أندريه كارلوف، سفير الاتحاد الروسي لدى أنقرة، ولدوي ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في برلين.

على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل، حيث يعملون مع أفرقة حرس الحدود والسواحل الأوروبية لمكافحة الاتجار بالبشر والمخدرات. كما يساعد ٢٢ خبيراً رومانيا في مجال استخلاص المعلومات في الاستدلال على ضحايا الاتجار في صفوف المهاجرين. ويتلقى الأفراد الرومانيون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تدريباً سابقاً للنشر على كيفية تحديد وحماية ضحايا الاتجار بالبشر.

وأخيراً، لا تزال رومانيا ملتزمة التزاماً تاماً بالجهود العالمية الرامية إلى التعامل مع هذه المسألة. إن هذا الكفاح جزء من شعورنا الجماعي بالإنسانية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

**السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):** تنضم إسرائيل إلى الوفود العديدة هنا التي أدانت الهجومين الإرهابيين المروعين اللذين وقع أحدهما في برلين واستهدف الثاني السفير الروسي في تركيا. فالإرهاب هو الإرهاب، ونحن متحدون مع بقية المجتمع الدولي في إدانة ومعارضة هذه الجرائم الفظيعة.

يجري كل عام تهريب مئات الآلاف من الأشخاص، معظمهم من النساء والأطفال، عبر الحدود في جميع أنحاء العالم، وذلك في جريمة يرتكبها الجنس البشري ضد الجنس البشري. ولا بد أن يُغضب هذا كل إنسان لأنه يحط من قدر إخواننا البشر. ولا بد أن يُغضب كل مجتمع لأنه يقوض المجتمعات. ولا بد أن يُغضب كل دولة لأنه يمول الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية ويهدد السلم والأمن الدوليين. ويجدر التشديد على أن الاتجار بالبشر صناعة حجمها بلايين الدولارات. وفي حين أن الاتجار بالأشخاص في الماضي، مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة، كان يُدار في معظم الأحيان بواسطة جماعات إجرامية منظمة، فإننا نشهد في عالم اليوم

وينبغي أيضاً أن يتلقى جميع من لديهم إمكانية للوصول إلى مناطق النزاع، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني والجهات الفاعلة الإنسانية، هذا النوع من التدريب.

يحدد تقرير الأمين العام (S/2016/949) العلاقة المعقدة القائمة بين الاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة والفساد والنزاع المسلح والإرهاب. ولكن الأمر يتطلب المزيد من عمليات المسح البحثية. فلا يمكننا النجاح في مكافحة الاتجار بالبشر على الصعيد الوطني وحده، لأن التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي أمر أساسي أيضاً. وينبغي للمجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام أن يكونوا شركاء رئيسيين في هذا الصدد. وضمان استمرار استخدام آليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك نظم الجزاءات، سيسهم أيضاً في تتبع هذه المشكلة ووقفها. ونعتقد أنه ينبغي أيضاً الاستفادة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تعطينا ولاية واضحة لاتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على الرق المعاصر والاتجار بالبشر. ويأتي الاتجار بالبشر في المرتبة الثانية بعد الاتجار بالمخدرات كأكبر نشاط إجرامي في العالم. وتتمثل سلعته الأساسية في البشر، الذين يجري شراؤهم وبيعهم دون مراعاة للكرامة الإنسانية. وهناك اليوم رقيق في العالم أكثر مما كان هناك على الإطلاق في تاريخ البشرية - ما يقدر بـ ٢٧ مليوناً من البالغين و ١٣ مليون طفل.

وتنسق وكالة رومانيا الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر أنشطة السلطات التي تتعامل مع الاتجار بالبشر، فضلاً عن حماية الضحايا ومساعدتهم. وتتعاون الوكالة حالياً مع ٦٤ شريكا مختلفاً، بما في ذلك بعض الشركاء من المجتمع المدني. وتوجد وحدة مكرسة داخل الشرطة الوطنية الرومانية مؤلفة من ١٥ فريقاً إقليمياً من الضباط المتخصصين، ويبلغ مجموع موظفيها ٢٥٠. وهناك ٤٠٠ فرد من إدارة شرطة الحدود لدينا ملحقون بالوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات



زيادة تندر بالخطر في ضلوع جماعات إرهابية مثل تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام في ذلك الأمر.

قبل عام واحد، أتيحت لنا جميعاً فرصة الاستماع شخصياً للقصة المروعة لنادية مراد، وهي لاجئة أيزيدية وإحدى ضحايا الاتجار، في أول مناقشة لمجلس الأمن مكرسة للاتجار بالبشر (انظر S/PV.7585). وفي تشرين الأول/أكتوبر، وفي محاولة للتوعية بالحالة المزرية للنساء والفتيات الأيزيديات، استضافت البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة مناسبة ركزت على علاج اللاجئين، الذين يتمكنون من الفرار من إراقة الدماء في سورية والعراق، من الصدمات. وفي تلك المناسبة، أتيحت لنا الفرصة للاستماع إلى شابة اسمها مروى الأليكو، وهي أيزيدية لاجئة من العراق أسرها داعش وتاجر بها وأرغمها على الرق قبل أن تتمكن من الهرب. وفي ذلك الاجتماع، قالت مروى: "أسرنا مقاتلو داعش وزجوا بنا في غرفة صغيرة. وكان الرجال يأتون إلينا كل ليلة ليفعلوا ما يخلو لهم. وبعد بضعة أيام، اشتراني أحد الرجال مع أختي الاثنتين وأخذنا إلى سورية. وبعد عشرة أيام، فصلوا بيننا وأصبحت وحدي".

وتشاطر إسرائيل تماماً الشواغل العالمية إزاء هذه المسألة والالتزام بمواصلة الكفاح من أجل القضاء على الاتجار بالأشخاص. إن مكافحة الاتجار بالبشر أولوية عليا بالنسبة لحكومة بلدنا. ونحن طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول باليرمو المتعلق بالاتجار بالأشخاص. وفي الواقع، نحن منخرطون تماماً في مكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال العناصر الأربعة جميعها - الوقاية والمقاومة والحماية والشراكة.

إن العنصر الأول هو الوقاية. وقد أصدرنا قانوناً شاملاً لمكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٦ واعتمدنا خطط عمل وطنية. ويتطلب اجتهات آفة الاتجار بالبشر والرق بناء شراكات على جميع المستويات. ولتحقيق ذلك، عينا منسقاً وطنياً لمكافحة الاتجار بالبشر من أجل تنسيق الجهود بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية. والعنصر الثاني هو المقاومة. وقد استثمرنا في وكالات الاستخبارات وإنفاذ القانون لدينا من أجل الاستدلال على شبكات الاتجار ومقاومة مرتكبيه وإنفاذ أحكام صارمة.

وللأسف، يبدو أن المجتمع الدولي قد خذل مروى وأسرهما وأصدقائها.

وفي السنوات الأخيرة، أدى النزاع السوري إلى تحويل الشرق الأوسط إلى أرض خصبة للمتجرين بالبشر. وللأسف، فإن ذلك لا يقتصر على تنظيم داعش وحده بل يمتد أيضاً إلى النظام السوري. فاستناداً إلى تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة عن الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٦، ما زالت الإجراءات التي تتخذها الحكومة السورية، وكذلك حزب الله، تتسبب في تفاقم مشكلة جرائم الاتجار بالبشر. ويجب أن ندين هذه الأفعال ونطالب الحكومة السورية بالوفاء بالتزاماتها الدولية بالامتناع عن تجنيد الأطفال وحماية النساء اللاتي جرى بيعهن

أما العنصر الثالث فهو الحماية. وقد أنشأنا شبكة خدمات للمساعدة في تحديد أماكن الأشخاص من ضحايا الاتجار وتقديم الدعم لهم. ويجري توفير مكان آمن لإقامتهم في مأوى تموله الحكومة وتقديم المساعدة القانونية المجانية ومنحهم تأشيرات عمل وتزويدهم بالدعم الطبي والنفسي الذي يحتاجون إليه بشدة للبدء في إعادة تأهيلهم. وفي الآونة الأخيرة، تم تفعيل صندوق المصادرة الخاص من أجل إعادة تأهيل ضحايا الاتجار وجرى تخصيص أموال لأكثر من ٤٥ ضحية وخمس منظمات غير حكومية لمختلف أغراض التأهيل، بما في ذلك خدمات التعافي وإعادة الإدماج. والعنصر الرابع

وتود الأرجنتين أن تشير إلى أنه، على الرغم من زيادة التهديد الذي يشكله الاتجار بالأشخاص في حالات التراع، فإن من المهم مراعاة أن الأمم المتحدة قد أنشأت بالفعل نظاما متطورا لمكافحة الاتجار، والذي جرى تصميمه من خلال قرارات اتخذتها الجمعية العامة، وخاصة في إطار بندي جدول الأعمال المعنونين "منع الجريمة والعدالة الجنائية" و "النهوض بالمرأة".

وفي الواقع، ما برحت الجمعية العامة تناقش هذه المسألة وقد اتخذت قرارات لمكافحة الاتجار بالأشخاص منذ الدورة التاسعة والأربعين، وذلك من خلال القرارات السنوية التي شجعت وعززت إجراء مفاوضات واعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل للاتفاقية. وفي عام ٢٠١٠، اعتمدت الجمعية العامة خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وما فتئت منذ عام ٢٠١٤ تحتفل باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص في ٣٠ تموز/يوليه.

كما وفرت هذه الصكوك ولاية واضحة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار مكافحة الاتجار. وقد تراكمت لدى المكتب خبرة واسعة في تنفيذ الآليات والأدوات الملائمة لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك - من بين مبادرات أخرى - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول. وتقدر الأرجنتين تلك الجهود وتعترف بها.

وفي هذا السياق، من المهم أن نلاحظ أن الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة تشير صراحة إلى مشكلة مكافحة العمل القسري والرق المعاصر والاتجار بالأشخاص. وعلاوة على ذلك، فإنه يجري تنفيذها واستعراضها ورصدها في إطار الآليات التي أنشأتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي

والأخير هو الشراكة بين جميع أصحاب المصلحة: الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويرجع الفضل في نجاحنا بدرجة كبيرة إلى الشراكات القيمة التي أقمناها مع المنظمات غير الحكومية. وهي ذات أهمية بالغة في كل مرحلة من مراحل العملية.

إن كلا منا يتحمل مسؤولية. ويجب على كل دولة أن تتخذ إجراءات بإصدار قوانين صارمة لمكافحة الاتجار بالبشر وتعزيز آليات الإنفاذ وفرض عقوبات أشد. فالاتجار بالبشر يتصيد أولئك الذين لا صوت لهم، ولذلك يجب أن نكون نحن صوتهم. ويجب أن نكون صوت ذلك الرجل الذي أغراه الوعد بوظيفة ذات راتب أعلى، ولكن انتهى به الأمر إلى أن يكدرح في أشغال شاقة في ظل ظروف مروعة تحت التهديد بالعنف. ويجب أن نكون صوت تلك الطفلة التي قيل لها إنها ستجد حياة أفضل، ولكنها اغتصبت وأرغمت على ممارسة البغاء. ويجب أن نكون صوت نساء مثل مروة ونادية والكثيرات غيرهما. ويجب أن نبرهن لهم على أنهم ليسوا وحدهم من خلال ما نتخذه من إجراءات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن التعازي لحكومي ألمانيا وروسيا في الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا. ومن المؤسف أن يكون الرعب والجنون على مقربة منا بهذه الدرجة ويمكنهما التأثير علينا جميعا.

بخصوص موضوع اليوم، أود أن أشكر مملكة إسبانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات التراع.

ولذلك، نعتقد أنه من المهم أن يراعي مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، مشكلة الاتجار بالبشر. بيد أنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن مسألة من هذا القبيل تدرج في إطار اختصاص الجمعية العامة، وأن المنظمة قد أنشأت آلية متطورة لمعالجة الإطار القانوني الذي توفره اتفاقية باليرمو وبروتوكولها، وذلك في ظل التوجيه الذي توفره خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بوصفها أداة أساسية لتنفيذ السياسات العامة الوطنية بشأن هذه المسألة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

**السيدة آل ثاني** (قطر): سيدي الرئيس، أود بداية أن أهنئ بلدكم الصديق على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة. كما نعرب عن ترحيبنا بتروؤس معالي رئيس وزراء المملكة الإسبانية لهذه الجلسة صباح اليوم. ونرحب باتخاذ المجلس للقرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي انضمت دولة قطر إلى الدول المشاركة في تقديمه. ولا يفوتنا أن نضم صوتنا كذلك إلى بيان "مجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر"، الذي ستدلي به مملكة البحرين نيابة عن المجموعة.

توضح التقارير المعروضة في إطار هذه المناقشة إحصاءات مفزعة بشأن تنامي ظاهرة الاتجار بالبشر، وتؤكد كذلك العلاقة السببية بين التزاغات وتنامي ظاهرة الاتجار بالأشخاص. فإذا ما نظرنا إلى التزاغات الدائرة في أنحاء مختلفة من العالم، والنتائج الوخيمة التي نجمت عنها، فإن الهجرة القسرية هي في مقدمة إفرزات تلك التزاغات التي أجبرت مئات الآلاف من البشر على ترك أوطانهم، سعياً وراء الحياة الآمنة والكرامة. وكلنا شاهدنا وتابعنا الصور المؤلمة للضحايا الذين دفعوا حياتهم جراً استغلال تجار البشر للمهاجرين.

وفي الوقت الذي نشدد على أهمية التدابير والإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمعالجة ظاهرة الاتجار بالأشخاص،

ظل تنسيق منظمة العمل الدولية، قامت الأرجنتين بدور نشط في إنشاء "تحالف الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة" بغية تحقيقها. وما فتئت الأرجنتين ملتزمة بمكافحة الاتجار بالأشخاص بوصفه أحد أسوأ أشكال العنف ضد البشر، الذي يهدد كرامة جميع الناس. وطالما التزمنا على سبيل الأولوية بمنع هذه الجريمة ومعاقبة مرتكبيها، مع تحسين قدرة الحكومات على مساعدة الضحايا وحمايتهم.

وعلى الصعيد الوطني، أنشأنا لجنة تنفيذية معنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص واستغلالهم وحماية الضحايا ومساعدتهم، فضلاً عن إنشاء مجلس اتحادي معني بمكافحة الاتجار. واللجنة التنفيذية، التي أنشئت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، مكلفة بتنفيذ برنامج وطني لمكافحة الاتجار بالبشر واستغلالهم وحماية الضحايا ومساعدتهم. وهي تضم ممثلين عن وزارة الأمن ووزارة العدل وحقوق الإنسان ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي. وتقوم اللجنة بإعداد وتنفيذ حملات لإذكاء الوعي، وهي المسؤولة عن تدريب موظفي الخدمة المدنية على التصدي لمشكلة الاتجار بالأشخاص والاستغلال الجنسي والجرائم المتصلة بهما من أجل فهم تعقيدات الجريمة وصلاتها المباشرة بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

ومن جانبه، يتولى المجلس الاتحادي المعني بمكافحة الاتجار بالبشر، الذي أنشئ في تموز/يوليه، المسؤولية عن وضع استراتيجية اتحادية لمكافحة الاتجار بالبشر واستغلالهم وتشجيع مختلف الولايات القضائية على اعتماد معايير للسلوك وبروتوكولات وشبكات تدخل لضمان حماية واحترام حقوق ضحايا الاتجار والاستغلال بصورة فعالة. ويتألف المجلس الاتحادي من الوزارات الوطنية والوكالات الحكومية وممثلي المجتمع المدني.

لذا فنؤكد على أن نجاح المجتمع الدولي لوضع حد لظاهرة الاتجار بالأشخاص تستوجب تضافر الجهود الدولية لمعالجة أسبابها وفي مقدمتها إيجاد الحلول العادلة للتزاعات والأزمات ومكافحة الإفلات من العقاب وإتمام مبدأ المساءلة. لقد دعمت دولة قطر خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص منذ إنطلاقها، واتخذت إجراءات تشريعية لإصدار القانون القطري لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وفي إطار سياسة بلدي لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة التي تعتبر الاتجار بالأشخاص من أشنع مظاهرها. استضافت دولة قطر عام ٢٠١٥ المؤتمر الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. الذي تمخض عنه إعلان الدوحة، الذي تبني نهجا شاملا للتصدي لجريمة الاتجار بالبشر. وتعد دولة قطر من أكبر الداعمين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. باعتباره المرجعية الأمامية الرئيسية لمكافحة الاتجار بالبشر. وفي نفس السياق، فإن دولة قطر من أكبر الدول المانحة لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري لضحايا الاتجار بالبشر منذ إنشائه.

وختاماً، فإن دولة قطر لن تتوانى عن مواصلة دعمها لأي مسعى لمجلس الأمن لوضع حد لظاهرة الاتجار بالأشخاص في المناطق المتأثرة بالتزاعات والصراعات وبما يحقق السلم والأمن الدوليين في منطقتنا والعالم.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن إلى ممثلة أستراليا.

**السيدة ويلسون (أستراليا)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في الإعراب عن تعازينا إلى روسيا على الهجوم المروع على سفيرها في تركيا بالأمس. وصلواتنا وقلوبنا مع العائلة والأحباء والشعب الروسي في هذا الوقت العصيب.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل ليختنشتاين.

إلا أن التحدي الذي تواجهه الأسرة الدولية اليوم لا يكمن فقط في تعزيز الأطر والأدوات الكفيلة بالتصدي لهذه الظاهرة، وإنما في وجوب معالجة العوامل الأساسية التي تسهم في استفحالها، وفي مقدمتها التزاعات الممتدة والجديدة وتفاقم الأزمات، والتي تدفع المدنيين الأبرياء للبحث عن الأمن، مما يعرضهم لمخاطر الاتجار بهم سواء في بلدانهم التي تقع تحت الفقر أو التزاعات، أو أثناء التزوح واللجوء والهجرة إلى بلدان أخرى، هرباً من الموت والدمار الذي تسببه هذه التزاعات.

إن ما يزيد من خطورة هذه الظاهرة هو استفادة المجموعات الإرهابية من هذه الظاهرة من خلال استغلال الشباب وتجنيدهم للقيام بالعمليات الإرهابية. أو الاستفادة من الأموال المتأتية من الاتجار بالبشر في تلك العمليات.

إننا وإذ نشير إلى الآثار الكارثية للتزاعات والسياسات التي تنتهك الحقوق الأساسية للأفراد والشعوب وما تشكله من بيئة مواتية للمتاجرين بالبشر. فإن عجز المجتمع الدولي عن معالجة تلك التزاعات والأزمات يساهم بشكل غير مباشر في تنامي هذه الظاهرة المقيتة.

لقد دفع الشعب السوري الشقيق ولا يزال ثمننا باهظاً نتيجة لإخفاق مجلس الأمن في إغاثة المدنيين والتوصل إلى حل للأزمة السورية التي دخلت عامها السادس. ولعل المأساة الإنسانية المريعة وغير المسبوقة التي يواجهها المدنيون في مدينة حلب ستدفع المزيد من المدنيين للهجرة القسرية. وبالنظر للتداعيات الناجمة عن سياسة التهجير القسري التي ينتهجها النظام السوري ضد شعبه، وإجبار السكان المدنيين على ترك مناطقهم.

وهو ما سيجعلهم ضحية لجشع وقسوة المتاجرين بالبشر. فإن ذلك ستكون له تداعيات أمنية واجتماعية، مما يشكل عاملاً إضافياً يزيد من تعقيد الأزمة السورية وانعكاسها على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ويساور أستراليا بالغ القلق إزاء الاتجار بالأشخاص. ونعلم أن النزاع المسلح وعدم الاستقرار، وما ينجم عن ذلك من شدة اقتصادية - يزيد من خطر الاتجار بالبشر على السكان الضعفاء، وتحديدًا النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والأشخاص المشردين. وللأسف فإن مخيمات اللاجئين والتشرد الداخلي تشكل بشكل خاص أرضاً خصبة للمتجرين بالبشر. وفي ظل أعلى عدد من المشردين في العالم اليوم، هناك الآن العديد من الذين هم عرضة للاتجار بالأشخاص، ويجب أن نعمل على حمايتهم من هذه الآفة.

ونتحمل مسؤولية مشتركة عن وضع حد لهذه التجارة الشريرة ومعالجة أسبابها الجذرية. ولا يمكن لأي دولة أو منظمة أن تفعل ذلك وحدها. وتشجع أستراليا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق من أجل وضع استجابة دولية أكثر استراتيجية وشمولية. ونعتبر أن تحالف الغاية ٧-٨ من أهداف التنمية المستدامة أداة مفيدة للجمع بين وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، والدول الأعضاء والجهات المعنية غير الحكومية معاً، لتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى مكافحة الفعالة للاتجار بالبشر. ويجب علينا أيضاً كفالة أن يقدم استعراض عام ٢٠١٧ لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص إسهاماً عملياً.

إن منع ومكافحة الاتجار بالبشر والرق من أولويات الحكومة الأسترالية. ونعمل مع البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لسحق هذه الممارسات الممحنة والإجرامية وإيجاد نهج التنمية المبتكرة التي تهيئ للناس فرص وأمل إمكانية البقاء أقرب إلى ديارهم، بغية الحد من ضعفهم. ومن خلال عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، تعمل أستراليا مع إندونيسيا، التي نشاركها رئاسة العملية، لتنشيط الجهود الرامية إلى إقامة التعاون الإقليمي بشأن هذه المسائل. وفي آذار/مارس ٢٠١٦،

اعتمدنا إعلان بالي، الذي يمثل تعزيراً للالتزام السياسي بحماية الضعفاء من الأشخاص الذين ينتقلون في منطقتنا.

وفي أيار/مايو، نظمت عملية بالي منتدى إقليمياً بشأن استخدام أدوات وتقنيات التحقيقات المالية للتحقيق في قضايا الاتجار بالبشر ووضع حد لها والمقاضاة فيها. بعبارات مماثلة لتلك الواردة في تقرير الأمين العام (S/2016/949)، أبرزت فوائد استخدام تقنيات "تتبع الأموال" في قضايا الاتجار بالبشر.

وفي أيار/مايو من العام القادم، سنطلق منتدى الأعمال التجارية لعملية بالي، الذي سيلقي الضوء على أهمية إشراك الأعمال التجارية في معالجة ومنع الاتجار بالبشر. وسيجمع المنتدى قادة القطاع الخاص من ٤٥ بلداً عضواً في عملية بالي للتركيز على أفضل الممارسات في القضاء على الاتجار بالبشر والرق وتقديم توصيات إلى الوزراء.

ويجب أن نواصل التركيز والعمل معاً للقضاء على الاتجار بالأشخاص، وملاحقة أولئك الذين يرتكبون هذه الجريمة البشعة، وتلبية احتياجات الضحايا وحماية الذين هم أكثر الفئات ضعفاً.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة.

**كبير الأساقفة أوزا (تكلم بالإنكليزية):** إن الاتجار بالأشخاص هو في صميم اهتمامات الكرسي الرسولي. فالأشخاص ذوو النوايا الحسنة، أياً كانت معتقداتهم الدينية، لا يمكن أن يسمحوا أبداً بأن يُعامل النساء والأطفال والرجال كمجرد أشياء، أو أن يتم خداعهم، وانتهاكهم، وغالباً بيعهم وإعادة بيعهم للربح، مما يركبهم مدمرين عقلياً وجسدياً ليتم القضاء عليهم أخيراً أو التخلي عنهم. وهذه المعاملة مشينة

ملتزمة بالجهود الدولية الرامية إلى مكافحة تلك الآفة عملاً بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وخطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، واتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن منع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء، من بين صكوك أخرى.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد الأميني** (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن تعازي المملكة المغربية الحارة إلى حكومة وشعب الاتحاد الروسي، وكذلك إلى أسرة المتوفي، السفير أندري كارلوف. ونعرب عن غضبنا على الهجوم الإرهابي الإجرامي الشنيع الذي وقع ضحية له في انتهاك صارخ ومرفوض للقيم الإنسانية.

ويدين المغرب أيضا الهجوم الذي شُن في برلين بالأمس ١١ كانون الأول/ديسمبر، والتفجير الإرهابي الجبان لكاتدرائية الأقباط في القاهرة، علاوة على الهجوم الإرهابي الذي وقع في محافظة الكرك الأردنية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وتدين المملكة المغربية بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتؤكد مجددا التزامها الثابت بمكافحة تلك الآفة.

وأود أن أشكر إسبانيا على عقد مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع المؤسف، غير أنه موضوعي وحسن التوقيت. وبقينا أن الاتجار بالبشر يعدُّ أحد أخطر الاعتداءات على البشرية وكونه ظاهرة تنتقص من كرامة الإنسان وقيمه. وهو لا يحدث أثناء المآسي والكوارث فحسب - على الرغم من أنه نتيجة مباشرة لمثل هذه الأحداث - ويؤدي أيضا إلى تدمير البنية التحتية والخسائر في الأرواح ونقص الغذاء بما تترتب عنها من آثار تحظى بمزيد من الاهتمام.

ووحشية. ويجب إدانتها بشكل قاطع. يجب تنفيذ القوة الكاملة للقانون على الذين يرتكبون هذه الجرائم.

ويلاحظ الكرسي الرسولي أن تقرير (S/2016/949) الأمين العام بشأن تنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص يتضمن ثروة من الإحصاءات، ويسلط الضوء على المسائل العديدة التي تنطوي عليها هذه الممارسة المروعة. ويبين التقرير بوضوح مدى تعقيد الاتجار بالأشخاص باعتبارها ظاهرة دولية ويوضح الطابع المتعدد الأوجه للمشكلة، وأن حلها سيتطلب التعاون من الجميع، بما في ذلك المنظمات الدينية والعقائدية وغيرها من جماعات المجتمع المدني، الموجودة بشكل كبير على الأرض.

لقد أعلن البابا فرانسيس، الذي جعل من مكافحة الاتجار بالأشخاص وغيرها من أشكال الرق المعاصر أولوية كبيرة، أن الرق الحديث في شكل من أشكال الاتجار بالبشر والعمل القسري، والبيع أو الاتجار بالأعضاء البشرية هو جريمة ضد الإنسانية. ومن بين العديد من الأسباب والعوامل التي تخرض على الأشكال المعاصرة للرق، مثل الاتجار بالأشخاص، الفقر والتخلف والاستبعاد، لا سيما عندما يقترن بعدم الحصول على التعليم أو فرص العمل القليلة، أو المنعومة، وانتشار الفساد والجشع المفرط الذي يجرم الإنسان من حياة كريمة.

لكن في الوقت الحاضر، العامل الوحيد الذي ييسر الاتجار بالأشخاص هو الحرب والتراعات المسلحة. وتزدهر ظاهرة الاتجار بالأشخاص إلى جانب أزمة اللاجئين والمهاجرين التي نشهدها اليوم، التي جاءت في المقام الأول نتاجا للحروب والتراعات.

ورأينا في أعقاب أزمة اللاجئين التي حدثت في بحر أندامان في أوائل عام ٢٠١٥ كيف كانت المراقبة المستمرة وبناء الوعي على مستوى المجتمع المحلي من أكثر الأدوات فعالية في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وما تزال بنغلاديش

أُعيد هذا الصباح - بمشاركة المغرب في تقديمه - خطوة تاريخية من جانب المجلس. وأصبحت للمجلس الآن وسائل قوية لعكس مسار ذلك الاتجاه الخبيث ومساعدة الدول على معاقبة تلك الجرائم. ويجب علينا أن نواصل العمل على تحديد الأفراد والجماعات التي تمول الجماعات الإرهابية بواسطة أنشطة الاتجار والعنف الجنسيين. وإذ يسلم المغرب بضرورة مكافحة هذه الجرائم، فقد عمل على تصديق عدة اتفاقيات دولية بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي الوقت ذاته أجرت الحكومة المغربية عددا من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الرامية إلى توفير ترسانة قانونية للمملكة، فضلا عن الوسائل المحددة التي تمكنها من تعزيز إجراءاتها الرامية إلى مكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة، ولا سيما الاتجار بالبشر والهجرة غير القانونية والإرهاب. واعتمد المغرب مؤخرا قانونا بشأن الاتجار بالبشر بهدف موازنة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، ولا سيما بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويشمل ذلك القانون جملة من المبادئ التوجيهية والتدابير الوقائية لحماية الضحايا، فضلا عن أحكام بشأن التدابير المؤسسية الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة عن طريق إنشاء لجنة استشارية لرأس الدولة.

ومن ناحية أخرى، كانت المملكة أحد البلدان القليلة التي انتهجت سياسة استباقية شجاعة تهدف إلى تسوية وضع المهاجرين غير الشرعيين الفارين من النزاعات أو الأوضاع الاقتصادية الهشة. وقد مكنت سياستها المستندة إلى نهج متكامل وشامل في المجال الإنساني ما يزيد على ٢٥ ٠٠٠ من المهاجرين من الاندماج اجتماعيا واقتصاديا في المغرب

ويوفر النزاع المسلح تربة خصبة للاتجار بالبشر. وخلال النزاع يستفيد المتحرون من انعدام الظروف الطبيعية وسيادة القانون لاستغلال ضعف الأشخاص المستهدفين ويعملون في إفلات من العقاب لتمويل الحرب وتوفير الخدمات الجنسية وتقليص الأقبليات العرقية أو الدينية إن لم يكن القضاء عليها تماما. وبالرغم من الجهود المبذولة للحد من هذه الظاهرة إلا أنها بلغت أبعادا منذرة بالخطر في السنوات الماضية. وفي الواقع، فإن هناك جماعات جيدة التنظيم هي التي تتولى إدارة الاتجار بالبشر بواسطة استخدام شبكات غالبا ما يصعب تفكيكها وتعمل على جني الأرباح من ضعف وهشاشة الضحايا الذين كثيرا ما يشكل النساء والأطفال معظمهم.

وفي حين يصبح القول بأن الجماعات المسلحة من غير الدول ما فتئت تستغل الأشخاص الضعفاء للأغراض الجنسية والخدمة العسكرية وأعمال السخرة منذ وقت طويل، فإن تلك الجماعات نفسها، وخصوصا تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام، ما زالت تروج لتجارة الرقيق وتتولى إدارتها بأبعاد غير مسبوقة. فهي تنظم علنا أسواق النخاسة، باستخدام أكثر التقنيات حداثة وتطورا، ولا سيما الشبكات الاجتماعية الإلكترونية لطرح الضحايا وتجارهم في مزاد علني.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قرر أعضاء مجلس الأمن - تحت رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية - أن يكون الاتجار بالبشر أحد شواغلهم الرئيسية. واستمع الأعضاء لأول مرة إلى الشهادة المؤثرة التي أدلت بها نادية مراد باسي طه، وهي إحدى الإيزيديات الناجيات من الاسترقاق الجنسي على أيدي داعش. واليوم، يجب علينا أن نصغي إلى استغاثتها وندائها باتخاذ إجراءات ملموسة حيال تلك الممارسات.

لقد كان البيان الرئاسي الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، S/PRST/2015/25 خطوة هامة في ذلك الصدد. ويمثل القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، المقدم من إسبانيا والذي

التي بذلها على مدى السنوات العشر الماضية، متمنية له كل التوفيق والنجاح في مساعيه المستقبلية.

ونشيد أيضا بمجهود المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، وتقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/32/41)، التي دعت فيها إلى إعطاء الأولوية لتوفير الحماية من الاتجار بالبشر بجميع أشكاله للأشخاص الذين يعيشون في مناطق التراع والأشخاص الفارين من التراع. كما نعبر عن تقديرنا للسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة زينب بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، وسفيرة النوايا الحسنة، نادية مراد طه، والسيدة أمينة سعيد حسن، على مداخلاتهم.

في جلستنا المعقودة في العام الماضي، أدنا وبأشد العبارات، حالات الاتجار بالبشر في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة. واليوم، اتخذ هذا المجلس القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) بشأن هذه الظاهرة البشعة، متمنين أن يكون بمثابة دفعة جديدة لتجديد الجهود الدولية لمواجهة التحدي الناجم عن قيام الجماعات الإرهابية بعمليات الاتجار بالبشر.

ومما لا شك فيه أن ظاهرة الاتجار بالبشر كانت وما تزال تحظى باهتمام الأسرة الدولية، كونها تنتهك كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، وإن شروع الجماعات الإرهابية مؤخرا في ممارسة أبشع أنواع الرق المعاصر، والذي سمعنا اليوم وصفا مؤلما له، وارتكابها لهذه الجرائم على نحو ممنهج وواسع النطاق، يخالف كافة المذاهب والأعراف.

وبناء عليه، يجدر أن يدرس مجلس الأمن آفة الاتجار بالأشخاص في حالات التراع.

وإن كان لمكافحة الاتجار بالأشخاص أن تكون فعالة، يجب أن يتحد المجتمع الدولي في الالتزام المشترك بوضع حد

على مدى السنة الماضية. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أمر الملك محمد السادس بالبدء الفوري في تنفيذ المرحلة الثانية من الجهود المبذولة لإدماج المهاجرين غير المسجلين.

ختاما، أود أن أؤكد على النقاط التالية. بداية، يجب أن تشمل الاستجابة الفعالة للاتجار بالبشر تدابير وقائية للحد من عدد الضحايا المحتملين. ثانيا، يجب علينا تحديد التدابير اللازمة لمنع الاتجار بالأشخاص الفارين من النزاعات، بما في ذلك إنشاء قنوات للهجرة النظامية، واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية للأشخاص، فضلا عن دراسة قدرتهم على دخول سوق العمل في البلد المضيف عند الاقتضاء. ثالثا، يجب علينا إنشاء سجل بشري، بما فيه لأولئك الذين يعيشون في مخيمات المشردين واللاجئين بوصفه وسيلة لمكافحة مخاطر الاتجار بالبشر. أخيرا، يجب علينا تنفيذ الالتزامات ذات الصلة بصورة فعالة في إطار الأهداف ٥،٢ و ٨،٧ و ١٦،٢ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

**السيدة بحوث** (الأردن): اسمحو لي في البداية بأن أقدم بخالص التعازي لحكومة وشعب الاتحاد الروسي، ولعائلة السفير الروسي الذي قضى ضحية للإرهاب، وأن أتقدم أيضا بالتعازي إلى ألمانيا حكومة وشعبا، ولذوي ضحايا الهجوم الذي حدث البارحة هناك.

ونشكر، سيدي الرئيس، جهودكم المبذولة في رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وتنظيم هذه المناقشة الهامة، متمنين التوفيق والنجاح. وتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، على تقريره المقدم مؤخرا (S/2016/949) عن تنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص. ومع اقتراب نهاية ولايته، أشكره على جهوده



بالبشر تتساوى مع إحصاءات "الجرائم النادرة"، بإدانة نسبة ضئيلة من الجناة وإنقاذ عدد قليل من الضحايا.

إننا مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على تعزيز إنفاذ القانون، وإنشاء نظام تحديد هوية استباقي وشامل للضحايا وحملة توعية شاملة. وفي ذات الوقت، فإننا بحاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى تضيق الخناق على الأرباح الهائلة التي يجنيها المتجرون بتتبع المسارات المالية، واستخدام جميع أدوات التحقيق المتاحة لملاحقة الجناة.

وقد كشفت المستويات غير المسبوقة للتزوير البشري كذلك عن الضعف المتزايد لضحايا الاتجار المحتملين في تدفقات المهاجرين واللاجئين. إن المهاجرين غير الموثقين وغير المنتظمين معرضون بوجه خاص للاستغلال والإيذاء، مما يجعل العلاقة بين الاتجار والهجرة غير النظامية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وإذ أن بعض البلدان تعمل على زيادة عمليات المراقبة على الحدود للحد من تدفقات الهجرة، يلجأ العديد من المهاجرين إلى الشبكات الإجرامية المنظمة للترتيب لعبورهم الحدود.

وقد أصبح الاتجار بالنساء والفتيات أسلوباً من أساليب الإرهاب، مع ترويج جماعات إرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام، علناً وبشكل منهجي، للاتجار بالنساء والفتيات واستعبادهن جنسياً. إن معالجة الصلة بين الاتجار بالبشر والتزاع والعنف الجنسي والتطرف العنيف تتطلب نهجاً شمولياً. ويجب ألا يستهان بالاتجار بالأشخاص كمورد مالي للإرهاب.

إن اليونان بلد عبور لآلاف من المهاجرين واللاجئين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط والفرار من الحرب والعنف والاضطهاد. وبوصف اليونان نقطة الدخول الأولى للمهاجرين واللاجئين القادمين إلى أوروبا، فإنها تدرك تماماً التحديات ودورها المحوري في مكافحة هذه الظواهر.

للقناتل والكراهية والعنف، ويسعى إلى تحقيق السلام والمصالحة. ويبقى الكرسي الرسولي على قناعة راسخة بأن السبيل إلى تسوية المسائل المفتوحة مثل مسألة الاتجار بالأشخاص يجب أن يكون هو سبيل الدبلوماسية والحوار، من أجل حل التزاعات وإنهاء الحروب.

ويشجع الكرسي الرسولي مجلس الأمن على مواصلة مكافحة آفة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما عن طريق منع نشوب التزاعات المسلحة وإنهائها. إن التحدي الذي يشكله الاتجار بالأشخاص هائل، ويجب أن يضطلع الجميع بما عليهم من مسؤوليات وأن يتعاونوا مع بعضهم البعض. والكرسي الرسولي ملتزم بالقيام بدوره في مواجهة هذا التحدي.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

**السيدة بورا** (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): أشرك الآخرين في الإعراب عن التعازي لروسيا فيما يتعلق باغتيال سفيرها في أنقرة، وألمانيا فيما يتعلق بضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في برلين.

وأهنئ إسبانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

تؤيد اليونان البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف ما يلي من وجهة نظر وطنية.

لقد عزز العمل الرائد الذي قامت به، على مدى العقدين الماضيين، هيئات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة والمبادرات الإقليمية مثل شبكة الاتحاد الأوروبي للمقرررين الوطنيين، إطاراً تشريعياً هاماً للقضاء على الاتجار بالبشر. ولكن على الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال الإحصاءات الرسمية عن الاتجار

التلاعب والاستغلال والانتهاك الوحشي من أجل الربح. يعتمد المتجرون وأمراء الحرب على فشلنا في حماية الأشخاص المعرضين للخطر.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد بن مؤمن** (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الممثلين الآخرين في إدانة الهجمات الإرهابية التي وقعت بالأمس في روسيا وألمانيا.

إن التهريب والعمل القسري يشكلان "قلب الظلام" في عالمنا. ومن الواضح أن بعض الجماعات الإرهابية الدولية تلجأ إلى الاتجار بالأشخاص من أجل تعزيز سلطتها وقاعدة تجنيدها وتمويلها. ويساورنا القلق من أن السلطات في بعض الدول تظل كذلك متواطئة مع شبكات الاتجار بالبشر لتضيف إلى الحالة غير المستقرة للمدنيين الذين يتعرضون للتشريد القسري. وترداد الصلة بين الاتجار بالأشخاص وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة وضوحاً. وتلزم استجابة مطردة ومنسقة ومتسقة من الكيانات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية لاستباق وتعطيل تلك الصلة بفعالية، لا سيما عندما تشمل النساء والأطفال.

ونحيط علماً، في هذا الصدد، بالقرار الشامل ٢٣٣١ (٢٠١٦) الذي اتخذ المجلس اليوم. كنا نفضل اتباع نهج شامل وتشاركي في مشروع القرار، بالنظر إلى أهميته لجميع الدول الأعضاء.

ونود أن نشدد على أربع نقاط، من منظورنا الوطني.

أولاً، على الرغم من التشريعات وخطط العمل القوية لمكافحة الاتجار، فإن الملاحظات القضائية والإدانات في القضايا المتصلة بالاتجار بالبشر لا تزال منخفضة. وليس هناك بديل للتعاون الإقليمي والدولي في مجال تقاسم المعلومات

وقد أنشأنا، في هذا السياق، آلية تنسيق وطنية علاوة على آلية وطنية لتحديد الهوية والإحالة. وينسق كلتا الآليتين مكتب المقرر الوطني بوزارة الشؤون الخارجية وتعملان كمركز لبناء الشراكة بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وتحظى الحماية الشاملة للأشخاص الضعفاء، بمن فيهم النساء والفتيات والأطفال غير المصحوبين بمرتبة عالية في أولوياتنا. وتعزى زيادة التركيز إلى توسيع نطاق إجراءات تحديد الهوية في سياق الهجرة المختلطة وتدفع اللاجئين.

لا مكان للاتجار بالبشر - هذا الشكل الحديث للرق - في القرن الحادي والعشرين. ويجدون الأمل في أن تمثل مناقشة اليوم حدثاً رائداً من شأنه أن يبحث جميع أصحاب المصلحة المختصين على نشر الموارد البشرية والقانونية والمالية الحتمية من أجل القضاء الفعال على هذا الشكل البشع من أشكال انتهاك حقوق الإنسان والجريمة المنظمة. إننا بحاجة إلى العمل معاً بشكل وثيق من أجل تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، وتعزيز إجراءات التحديد المبكر وإنشاء آليات إحالة قوية، لكي يتمكن الضحايا من تلبية خدمات الحماية التي يحتاجونها ويستحقونها.

ويمكن لنهج متسق وشامل لعدة قطاعات لحقوق الإنسان أن يؤدي إلى نتائج إيجابية في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن نحدد الشراكات التي يتعين توظيفها بهدف حماية الفئات الضعيفة المعرضة للخطر من أن تستغل أو يتجر بها. ويجب علينا، في ذات الوقت، أن نكافح ثقافة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بارتفاع مستويات الطلب على الخدمات المتصلة بالاتجار.

ويجب ألا ننسى أن المهمة التي تنتظرنا ليست مجرد تنفيذ القوانين وقوانين العقوبات. فهدفنا هو أولاً وقبل كل شيء احترام الكرامة الإنسانية في خضم عالم من التزايدات والفقر واليأس، مع تعرض الفئات الضعيفة من النساء والأطفال لخطر

والمساعدة القانونية المتبادلة. إننا نحث جميع بلدان المصدر والعبور والمقصد على الانضمام إلى الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة والالتزام بها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد الأميني (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن تعازي المملكة المغربية الحارة إلى حكومة وشعب الاتحاد الروسي، وكذلك إلى أسرة المتوفى، السفير أندري كارلوف. ونعرب عن غضبنا على الهجوم الإرهابي الإجرامي الشنيع الذي وقع ضحية له في انتهاك صارخ ومرفوض للقيم الإنسانية.

ويدين المغرب أيضا الهجوم الذي شُن في برلين بالأمس ١١ كانون الأول/ديسمبر، والتفجير الإرهابي الجبان لكاتدرائية الأقباط في القاهرة، علاوة على الهجوم الإرهابي الذي وقع في محافظة الكرك الأردنية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وتدين المملكة المغربية بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتؤكد مجددا التزامها الثابت بمكافحة تلك الآفة.

وأود أن أشكر إسبانيا على عقد مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع المؤسف، غير أنه موضوعي وحسن التوقيت. ويقينا أن الاتجار بالبشر يعدُّ أحد أخطر الاعتداءات على البشرية وكونه ظاهرة تنتقص من كرامة الإنسان وقيمه. وهو لا يحدث أثناء المآسي والكوارث فحسب - على الرغم من أنه نتيجة مباشرة لمثل هذه الأحداث - ويؤدي أيضا إلى تدمير البنية التحتية والخسائر في الأرواح ونقص الغذاء. بما تترتب عنها من آثار تحظى بمزيد من الاهتمام.

ويوفر النزاع المسلح تربة خصبة للاتجار بالبشر. وخلال النزاع يستفيد المتجرون من انعدام الظروف الطبيعية وسيادة القانون لاستغلال ضعف الأشخاص المستهدفين ويعملون في إفلات من العقاب لتمويل الحرب وتوفير الخدمات الجنسية وتقليل الأقليات العرقية أو الدينية إن لم يكن القضاء عليها

وثانيا، يميل المتجرون بالبشر إلى الاستفادة من الاختلافات بين الاستجابات المنهجية واستجابات السياسة العامة للهجرة واللجوء في البلدان المختلفة والتمييز فيها. ويجب أن يشجع الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة تدفقا منتظما للهجرة ونظاما عالميا سليما لإدارة الهجرة يستند إلى مجموعة من القواعد والنهج الملزمة وغير الملزمة قانونا.

ثالثا، يجب أن تتحول وصمة الاتجار بالبشر من الضحايا إلى الجناة. وينبغي أن تظل المساءلة والعدالة للضحايا فوق التسييس غير المبرر، ويجب أن تشهد الصناديق الاستثنائية التي أنشأها الأمم المتحدة لدعم الضحايا تعزيزا لتدفق الموارد.

رابعا، من شأن التدريب والتوعية بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع أن يضيفا قيمة إلى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ذات الصلة. ويجب أن تستند أي صلة محتملة بالاتجار في حالات الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين من قبل حفظة السلام، إلى معلومات موثوقة وأدلة.

ورأينا في أعقاب أزمة اللاجئين التي حدثت في بحر أندامان في أوائل عام ٢٠١٥ كيف كانت المراقبة المستمرة وبناء الوعي على مستوى المجتمع المحلي من أكثر الأدوات فعالية في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وما تزال بنغلاديش ملتزمة بالجهود الدولية الرامية إلى مكافحة تلك الآفة عملا ببروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وخطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، واتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون

أنشطة الاتجار والعنف الجنسيين. وإذ يسلم المغرب بضرورة مكافحة هذه الجرائم، فقد عمل على تصديق عدة اتفاقيات دولية بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي الوقت ذاته أجرت الحكومة المغربية عددا من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الرامية إلى توفير ترسانة قانونية للمملكة، فضلا عن الوسائل المحددة التي تمكنها من تعزيز إجراءاتها الرامية إلى مكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة، ولا سيما الاتجار بالبشر والهجرة غير القانونية والإرهاب. واعتمد المغرب مؤخرا قانونا بشأن الاتجار بالبشر بهدف موازنة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، ولا سيما بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويشمل ذلك القانون جملة من المبادئ التوجيهية والتدابير الوقائية لحماية الضحايا، فضلا عن أحكام بشأن التدابير المؤسسية الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة عن طريق إنشاء لجنة استشارية لرأس الدولة.

ومن ناحية أخرى، كانت المملكة أحد البلدان القليلة التي انتهجت سياسة استباقية شجاعة تهدف إلى تسوية وضع المهاجرين غير الشرعيين الفارين من النزاعات أو الأوضاع الاقتصادية الهشة. وقد مكنت سياستها المستندة إلى نهج متكامل وشامل في المجال الإنساني ما يزيد على ٢٥ ٠٠٠ من المهاجرين من الاندماج اجتماعيا واقتصاديا في المغرب على مدى السنة الماضية. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أمر الملك محمد السادس بالبدء الفوري في تنفيذ المرحلة الثانية من الجهود المبذولة لإدماج المهاجرين غير المسجلين.

ختاما، أود أن أؤكد على النقاط التالية. بداية، يجب أن تشمل الاستجابة الفعالة للاتجار بالبشر تدابير وقائية للحد

تماما. وبالرغم من الجهود المبذولة للحد من هذه الظاهرة إلا أنها بلغت أبعادا منذرة بالخطر في السنوات الماضية. وفي الواقع، فإن هناك جماعات جيدة التنظيم هي التي تتولى إدارة الاتجار بالبشر بواسطة استخدام شبكات غالبا ما يصعب تفكيكها وتعمل على جني الأرباح من ضعف وهشاشة الضحايا الذين كثيرا ما يشكل النساء والأطفال معظمهم.

وفي حين يصح القول بأن الجماعات المسلحة من غير الدول ما فتئت تستغل الأشخاص الضعفاء للأغراض الجنسية والخدمة العسكرية وأعمال السخرة منذ وقت طويل، فإن تلك الجماعات نفسها، وخصوصا تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام، ما زالت تروج لتجارة الرقيق وتتولى إدارتها بأبعاد غير مسبوقة. فهي تنظم علنا أسواق النخاسة، باستخدام أكثر التقنيات حداثة وتطورا، ولا سيما الشبكات الاجتماعية الإلكترونية لطرح الضحايا وتجارهم في مزاد علني.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قرر أعضاء مجلس الأمن - تحت رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية - أن يكون الاتجار بالبشر أحد شواغلهم الرئيسية. واستمع الأعضاء لأول مرة إلى الشهادة المؤثرة التي أدلت بها نادية مراد باسي طه، وهي إحدى الإيزيديات الناجيات من الاسترقاق الجنسي على أيدي داعش. واليوم، يجب علينا أن نصغي إلى استغاثتها وندائها باتخاذ إجراءات ملموسة حيال تلك الممارسات.

لقد كان البيان الرئاسي الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، S/PRST/2015/25 خطوة هامة في ذلك الصدد. ويمثل القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، المقدم من إسبانيا والذي أعتمد هذا الصباح - بمشاركة المغرب في تقديمه - خطوة تاريخية من جانب المجلس. وأصبحت للمجلس الآن وسائل قوية لعكس مسار ذلك الاتجاه الخبيث ومساعدة الدول على معاقبة تلك الجرائم. ويجب علينا أن نواصل العمل على تحديد الأفراد والجماعات التي تمول الجماعات الإرهابية بواسطة

يعيشون في مناطق النزاع والأشخاص الفارين من النزاع. كما نعبر عن تقديرنا للسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة زينب بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وسفيرة النوايا الحسنة، نادية مراد طه، والسيدة أمينة سعيد حسن، على مداخلاتهم.

في جلستنا المعقودة في العام الماضي، أدنا وبأشد العبارات، حالات الاتجار بالبشر في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة. واليوم، اتخذ هذا المجلس القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) بشأن هذه الظاهرة البشعة، متمنين أن يكون بمثابة دفعة جديدة لتجديد الجهود الدولية لمواجهة التحدي الناجم عن قيام الجماعات الإرهابية بعمليات الاتجار بالبشر.

ومما لا شك فيه أن ظاهرة الاتجار بالبشر كانت وما تزال تحظى باهتمام الأسرة الدولية، كونها تنتهك كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، وإن شروع الجماعات الإرهابية مؤخرا في ممارسة أبشع أنواع الرق المعاصر، والذي سمعنا اليوم وصفا مؤلما له، وارتكابها لهذه الجرائم على نحو ممنهج وواسع النطاق، يخالف كافة المذاهب والأعراف.

وهنا يجب على المجتمع الدولي أن يواجهه بفعالية وأن يأخذ زمام المبادرة في ذلك، آخذا بعين الاعتبار غاية تلك الأعمال للترويج للصراعات الطائفية والعرقية وللصور النمطية السلبية ولتحفيز رد فعل مضاد وإحداث دوامة من العنف.

إن موجة اللجوء غير المسبوقة التي يشهدها العالم أسهمت في تزايد ظاهرة الاتجار بالبشر، وكما بين التقرير العالمي عن الاتجار بالبشر الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لهذا العام، فهناك زيادة في عدد ضحايا الاتجار من البلدان المتضررة من النزاعات، مثل سورية والعراق والصومال، وفي بلدان أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وهنا نشدد على أهمية التوصل إلى حل سياسي للنزاعات يضع حدا

من عدد الضحايا المحتملين. ثانيا، يجب علينا تحديد التدابير اللازمة لمنع الاتجار بالأشخاص الفارين من النزاعات، بما في ذلك إنشاء قنوات للهجرة النظامية، واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية للأشخاص، فضلا عن دراسة قدرتهم على دخول سوق العمل في البلد المضيف عند الاقتضاء. ثالثا، يجب علينا إنشاء سجل بشري، بما فيه لأولئك الذين يعيشون في مخيمات المشردين واللاجئين بوصفه وسيلة لمكافحة مخاطر الاتجار بالبشر. أخيرا، يجب علينا تنفيذ الالتزامات ذات الصلة بصورة فعالة في إطار الأهداف ٥،٢ و ٨،٧ و ١٦،٢ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

**السيدة بحوث** (الأردن): اسمحو لي في البداية بأن أتقدم بخالص التعازي لحكومة وشعب الاتحاد الروسي، ولعائلة السفير الروسي الذي قضى ضحية للإرهاب، وأن أتقدم أيضا بالتعازي إلى ألمانيا حكومة وشعبا، ولذوي ضحايا الهجوم الذي حدث البارحة هناك.

ونشكر، سيدي الرئيس، جهودكم المبذولة في رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وتنظيم هذه المناقشة الهامة، متمنين التوفيق والنجاح. ونتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، على تقريره المقدم مؤخرا (S/2016/949) عن تنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص. ومع اقتراب نهاية ولايته، أشكره على جهوده التي بذلها على مدى السنوات العشر الماضية، متمنية له كل التوفيق والنجاح في مساعيه المستقبلية.

ونشيد أيضا بجهود المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، وتقاريرها إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/32/41)، التي دعت فيها إلى إعطاء الأولوية لتوفير الحماية من الاتجار بالبشر بجميع أشكاله للأشخاص الذين

وتوضيح الصورة السمحة والحقيقية للدين الإسلامي الحنيف والدفاع عنها، وضرورة تثبيت وحماية المسيحيين العرب في المنطقة، التي يوليها جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين اهتماما خاصا. ثالثا، تمكين الشباب والنساء، هناك أهمية خاصة لإشراك الشباب. بمن فيهم الشابات وتعزيز إسهاماتهم وإدماجهم كعنصر أساسي وفعال في صناعة السلام ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف، إلى جانب رفع نسبة تمثيلهم في عمليات صنع القرار.

ومن منطلق محاربة ظاهرة الإفلات من العقاب، نثمن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، ودعوته الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة للقيام بذلك، ودعوته إلى زيادة الجهود الرامية إلى التحقيق والمحاكمة في القضايا التي تنطوي على الاتجار بالبشر واقتراحاته لوضع آليات واستراتيجيات لمواجهة التحدي الناجم عن ارتكاب انتهاكات الاتجار بالبشر، بما في ذلك توحيد التدابير والمناهج والمؤشرات لتحديد حالات الاتجار بالبشر ووضع نظام لجمع البيانات، لكي يستخدم في مناطق النزاع وخلال فترة ما بعد النزاع. ونشدد أيضا على ضرورة توفير الموارد المالية والتقنية اللازمة لدعم وتعزيز هذه الجهود.

لقد جرّم القانون الأردني الاتجار بالبشر بجميع أشكاله، بالإضافة إلى قيام المملكة بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، وقامت الحكومة باتخاذ جميع التدابير لإبقاء المملكة خالية من هذه الجريمة، وجميع صورها من خلال نهج تشاركي بين الجهات المختصة في وضع القوانين، ورسم السياسات والتنسيق والتعاون المحلي والإقليمي والدولي. وعليه تقوم الأجهزة المختصة بالتعامل بكل جدية لمكافحة الاتجار بالبشر بجميع أشكاله، وتوفير الدعم والرعاية لضحايا الاتجار بالبشر بهدف إعادة تأهيلهم وبناء مستقبلهم. وعلى سبيل المثال، قام الأردن، من خلال التنسيق مع وكالات الأمم

للعنف، ويوقف نزيف الدماء، ويحفظ كرامة الشعوب بما في ذلك وضع حد لهذه الظاهرة، كما علينا كمجتمع دولي أن ننظر إلى المشكلة بشمولية، وهذا هو التحدي الذي واجهناه على مدى السنوات الماضية. فالأغلبية، كما تعلمون، تركز على مناطق ساحنة بعينها ولكن ماذا عن تنظيمات أخرى مثل بوكو حرام وحركة الشباب الإرهابية وغيرها في أفريقيا، علينا أن ننظر للأمر من منظور متكامل يتجاوز الشق السياسي ليشمل الجانب الإنمائي ويعمل على ربط أعمالنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تضمن عالما سالما، ومجتمعات شاملة عادلة وخالية من الخوف والعنف بالنسبة للجميع.

إن تعمد الجماعات الإرهابية مثل عصابة داعش وبوكو حرام، وجيش الرب للمقاومة خطف النساء والأطفال وإجبارهم على العمل كمقاتلين أو انتحاريين أو كدروع بشرية أو الاتجار بهم كرقيق جنسي أو عمال قسريين أثناء النزاعات المسلحة، جميعها أفعال تدرج تحت التعريف الدولي المتفق عليه للاتجار بالبشر، وهنا نود الإشارة إلى المأساة التي تعرضت لها الطائفة الأيزيدية في العراق على أيدي عصابة داعش الإرهابية.

وهنا يرى الأردن أنه لا بد من بذل جهود مضاعفة لمكافحة تهريب الأشخاص لا سيما من قبل المنظمات الإرهابية، ويتطلب ذلك التحرك على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. و

أود أن أركز على النقاط التالية كجزء هام لا يتجزأ من استراتيجية وقائية. أولا، التصدي للإرهاب والفكر المتطرف، حيث أن عصابة تنظيم داعش الإرهابي، ليست دولة وليست إسلامية، بل مجموعة من المجرمين الذين يتوجب على المجتمع الدولي اجتثاثهم ودحرهم. ثانيا، ضرورة نشر قيم التسامح والتآخي والعيش المشترك، وتعزيز حوار الأديان

يجب على مجلس الأمن، وكذلك جميع الدول الأعضاء في المنظمة، الإسهام في إنشاء نظام فعال لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ويجب أن يأخذ هذا النظام أيضا بعين الاعتبار آليات التعامل مع الاتجار بالأشخاص والعنف الجنسي بمعناهما الواسع ومكافحتهما، وكذلك التطرف المصاحب بالعنف المرتبط بحالات النزاع المسلح.

ونحن نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدرج، بطريقة واضحة وصریحة، حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، في ولايات عمليات حفظ السلام. وفي الحالات التي تشكل فيها تلك الآفات تهديدا كبيرا، بسبب طبيعة الصراع، يجب أن تتضمن الولايات، آليات وقائية وبروتوكولات لرعاية الضحايا وضمان استسلام ومساءلة مرتكبيها.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن هذه الأفعال العنيفة تتفاقم جراء سياسات الهجرة المقيدة والإقصائية، والتي لا تؤدي إلى زيادة ضعف الضحايا فحسب، ولكن تحول أيضا دون تحديد هوياتهم ووصولهم إلى الخدمات الطبية والنفسية المطلوبة. وفي هذا الصدد، تؤكد باراغواي قيمة تعليم وتدريب وحدات عمليات حفظ السلام بشكل مناسب قبل وبعد النشر، على جوانب منع ومكافحة هذه المشاكل، فضلا عن رعاية ضحايا هذه الجرائم. ومن الأهمية بمكان منع الوصم المزدوج للضحايا. ويجب أن نتعاون بشأن نظام منع ومكافحة تلك الآفات. وفي الوقت نفسه، فإننا بحاجة إلى توفير الرعاية للضحايا وضمان محاكمة المسؤولين، بطريقة منسقة ومع الاحترام الكامل لسيادة الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ووفقا للقانون الدولي. وتدرك باراغواي أنه من الضروري أيضا التصدي للاتجار بالأشخاص في حالات النزاع في إطار الجمعية العامة، وفيما يتصل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحديد الأهداف ٥، ٢ و ٧، ٨ و ١٦، ٢.

المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، بإنشاء مركز رعاية خاص بالأطفال اللاجئين السوريين ومركز وقائي لتعزيز البيئة التعليمية للأطفال، بالإضافة إلى تمكينهم من الحصول على خدمات الدعم النفسي والاجتماعي.

في الختام، سيستمر الأردن في بذل أقصى جهوده وطاقته لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر التي ترتكبها المنظمات الإرهابية وسيستمر في التعاون مع مختلف الجهات الإقليمية والدولية للحد من هذه الظاهرة واجتثاثها ومعالجة آثارها والحماية منها.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي، أود أن أبلغ الحاضرين أنه في الوقت الحاضر في مناقشتنا، لا يزال يتعين علينا الاستماع لأكثر من ٢٠ شخصا لا يزالون مدرجين في قائمة المتكلمين. وأود أن أذكر المتكلمين بضرورة أن يقصروا بياناتهم على أربع دقائق. وأشكرهم على تعاونهم.

أما بعد، أعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي.

**السيد سكيبي ريكاردو (باراغواي)** (تكلم بالإسبانية):

تعرب باراغواي عن حزنها العميق وتعازيها القلبية لشعب وحكومة الاتحاد الروسي بعد اغتيال السفير أندري كارلوف في أنقرة، ولشعب وحكومة ألمانيا بعد الهجوم الذي نُفذ في برلين. ونأمل ألا تتكرر مثل هذه الأعمال الفظيعة مرة أخرى.

ونعرب عن امتناننا لتقرير الأمين العام (S/2016/949).

ونرحب بمبادرة الرئاسة الإسبانية لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع. نحن نعتقد أن هذه المناقشة المفتوحة ستتيح التعرف على آراء الدول الأعضاء، وكذلك محاولة تحديد العلاقة بين هذه الآفة والتطرف المصاحب بالعنف. وستسمح تلك المعلومات للمنظمة بوضع سياسات لمواجهة هذه المشاكل بطريقة مناسبة وفعالة.

البلدان الصناعية. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، فإن العمل القسري في الاقتصاد الخاص يدر نحو ١٥٠ بليون دولار في شكل أرباح غير مشروعة سنوياً، وهو ما يوازي ضعف الناتج المحلي الإجمالي لبلدي لعام ٢٠١٥.

وفي كل دقيقة نتكلمها، يجري الاتجار بشخص واحد على الأقل عبر الحدود الدولية. وما بين ٦٠٠ ٠٠٠ إلى ٨٠٠ ٠٠٠ شخص يجري الاتجار بهم سنوياً. ومن بين هؤلاء، ٨٠ في المائة من الإناث أو الأطفال. والاتجار بالبشر لأغراض العمل القسري أو الاستغلال الجنسي أو لزرع الأنسجة والخلايا والأعضاء يمثل أقصى أنواع الجريمة المنظمة الدولية ويغذيها الفقر أو النزاعات. ويجب ألا نكتفي بالإعراب عن إدانتنا الشديدة للاتجار بالأشخاص. فالاسترقاق الحديث يهدر الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان ويؤثر على التنمية البشرية. وأود أن أتناول عدة نقاط - هي سبعة، على وجه الدقة - تعتبرها سلوفاكيا مهمة في التعامل مع تلك الجريمة على نحو فعال.

أولاً، لا بد لنا من الاستفادة بشكل أفضل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول الملحق بها لمنع وقوع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. والحاجة إلى تشجيع التصديق على الاتفاقية عالمياً، واعتماد خطط واستراتيجيات وطنية فعالة لتنفيذها أمر لا بد منه.

ثانياً، إن أهداف التنمية المستدامة تعالج الاتجار بالبشر في غايات الأهداف ٥ و ٨ و ١٦. تحديداً. وهذا يعطينا الأمل في أن تصبح مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي نتناولها اليوم أولوية بالنسبة لبلدان العالم كافة.

ثالثاً، إن العلاقة بين الاتجار بالبشر والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع واضحة تماماً. والنزاع المسلح يفضي إلى تزايد الاتجار بالنساء والاعتداء الجنسي على النساء والفتيات. ومن الأهمية

وأخيراً، يرى بلدي أن على الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة أن تتعاون مع الدول في حالات النزاع وما بعد النزاع من أجل تعزيز قدراتها المؤسسية لمواجهة تحديات مكافحة تلك الآفات على نحو فعال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روزيشكا (سلوفاكيا): في غضون أيام قليلة، يحتفل الملايين بموسم العطلات مع أسرهم وأصدقائهم، وسط مظاهر الابتهاج بالعباء والمشاركة. وبالأمس تحديداً، استطاع مجلس الأمن أن يتخذ بالإجماع القرار ٢٣٢٨ (٢٠١٦) لنشر مراقبين إلى حلب - في واحدة من خطوات عديدة يتعين اتخاذها لتقديم أفضل هدية للملايين من اللاجئين والمحتاجين: الحياة الكريمة والسلام. وبعد ساعات من ذلك، سمعنا عن الهجمات المروعة في برلين واسطنبول وزيوريخ. ونحن نتعاطف بمشاعرنا وأفكارنا مع أسر وأصدقاء أولئك الذين سقطوا ضحايا في تلك الهجمات الرهيبة. ونعرب عن تعازينا لزملائنا من روسيا وألمانيا وسويسرا. ولكن، أقولها بصراحة، فإن الدقائق الأربع المخصصة لبياني لن تكون كافية لتسمية كل البلدان التي كان عليها أن تواجه الهجمات الإرهابية هذا العام فحسب.

لكننا اليوم نناقش ظاهرة أخرى تؤثر بعنف على حياة الملايين من البشر، ومعظمهم من صغار السن. والاسترقاق الحديث يقع في كل مكان حولنا بأشكال مختلفة، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، ويؤثر على المجتمعات الغنية والفقيرة، وإن كان بطرق مختلفة. والاتجار بالبشر ثالث أكبر صناعة إجرامية دولية. ويقال أنها تدر أرباحاً تبلغ ٣٢ بليون دولار سنوياً. وفي الدقائق الأربع التالية من بياني، ستدر تلك الصناعة حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ دولار. ومن مجموع الإيرادات المتحصلة، يتحقق ١٥,٥ بليون دولار في



الدولية لمكافحة الأسباب الجذرية المتعددة الأبعاد للأزمة الحالية للاجئين والمهاجرين غير النظاميين والتهجير القسري الأوسع. سابعاً: يجب أن تغتنم الأمم المتحدة كل فرصة للإسهام في حل النزاعات. وبغية مواجهة انتشار النزاعات وشدتها، نحتاج إلى تجديد الالتزام بالوقاية والوساطة. يجب تعزيز جهود الدبلوماسية الوقائية والوساطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بالكامل.

إن القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) المتخذ اليوم، الذي شارك بلدي في تقديمه، والقرار ٢٣٢٢ (٢٠١٦)، المتخذ قبل أسبوع تقريباً، ويهدف إلى تعزيز وتقوية التعاون القضائي على مستوى العالم، ونرى أنهما من الخطوات الضرورية لمواجهة التحديات العالمية المترابطة متمثلة في الإرهاب والاتجار بالأشخاص في حالات النزاع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد براون (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئاسة الإسبانية على اتخاذ المبادرة بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة. وأرحب باتخاذ القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي جاء تويجاً لمشاورات مستفيضة قادها الوفد الإسباني ببراعة. وهذا القرار يضمن ألا ينتهي الأثر بانتهاء هذه الجلسة، وأن الاتجار بالبشر في سياق حالات النزاع سيظل أولوية للمجلس ولكل دولة عضو في الأمم المتحدة.

ولكسمبرغ تؤيد البيان الذي أدلت به نيابة عن الاتحاد الأوروبي السيدة فاسيليادو، منسق مكافحة الاتجار بالبشر في الاتحاد الأوروبي. وأود أن أتناول أربع نقاط.

أولاً، على مستوى الأمم المتحدة، لا بد من تعزيز الصلة بين مكافحة الاتجار بالبشر وتنفيذ الجهود الرامية لوضع حد للعنف الجنسي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال

بمكان أن تفي الدول كافة بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالمرأة والنزاع المسلح، مثل الالتزامات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ والقرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). رابعاً، ينبغي أن تكون حماية ضحايا الاتجار بالبشر وإنقاذ الأرواح أولوية قصوى للمجتمع الدولي برمته. وكما جاء في البيان الرئاسي للمجلس الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

”ويحث مجلس الأمن وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة العاملة في سياق النزاعات المسلحة أو حالات ما بعد النزاع على بناء قدراتها التقنية على تقييم النزاعات للكشف عن حالات الاتجار بالأشخاص“ (S/PRST/2015/25).

وفي سياق ما بعد النزاع، ينبغي أن نكون قادرين على حماية ومساعدة ودعم الضحايا بشكل أفضل. وفي بيئة ما بعد النزاع حيث يحتل إنفاذ القانون والنظام القضائي، ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ تدابير فعالة بهدف توفير الخبرات الفنية والتخطيط في مجال إصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية، مع احترام الملكية الوطنية وخصوصيات البلد المعني.

خامساً، التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والهيئات دون الإقليمية والإقليمية وعبر الإقليمية والمبادرات ينبغي أن يستهدف إنشاء إطار للتعاون العالمي الفعال.

سادساً، وقد أبرزها الأمين العام في تقريره،

”الهروب من منطقة نزاع أو الوصول إلى وجهة منشودة لا يحولان دائماً دون أن يصبح الفارون من النزاع ضحايا للاتجار“ (S/2016/949، الفقرة ٥).

لذلك، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتوفير الحماية الدولية للاجئين وتلبية الاحتياجات الخاصة للمهاجرين في أوضاع هشة. وفي الوقت نفسه، لا بد من تكثيف الجهود

إن السرد المؤثر لضحايا الاتجار بالبشر يجب أن يحفزنا جميعاً لبذل المزيد من الجهد على جميع المستويات لوضع حد لتلك الآفة، التي تغذيها الحرب، وبالتالي، فهي تغذي الجريمة المنظمة والشبكات الإرهابية. ويوم الخميس الماضي، تشرف وزيرنا للشؤون الخارجية والأوروبية، السيد جان اسيلبورن، بالترحيب بالمرأتين الأيزيديتين نادية مراد وملياء عاجي بشار في لكسمبرغ. وكانتا قد تمكنتا من الفرار من جحيم داعش التي عاملتهما معاملة العبيد. وهما اليوم شاهدتان على مصير الكثير من المدنيين - رجال ونساء وأطفال - في سوريا والعراق، بل وفي نيجيريا والصومال وأفريقيا الوسطى أيضاً. وعلينا أن نستجيب لنداءهم.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

**السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالروسية):** اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن مشاعر العزاء لوفد الاتحاد الروسي إثر الوفاة المفجعة للسفير أندريه كارلوف جراء الهجوم الإرهابي الذي وقع في أنقرة.

(تكلم بالإنكليزية)

كذلك نعرب عن خالص تعازينا لوفد ألمانيا فيما يتعلق بالمهجوم الإرهابي الوحشي الذي وقع بالأمس في برلين، والذي أودى بحياة أشخاص أبرياء.

في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الإسبانية للمجلس على عقد هذه المناقشة الوزارية المفتوحة بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات الصراع، في سياق بند جدول الأعمال المعنون "صون السلم والأمن الدوليين"، فضلاً عن صدور مذكرة مفاهيمية عن الموضوع (S/2016/1031، المرفق) وأذربيجان ملتزمة التزاماً قوياً بمكافحة الاتجار بالأشخاص والجرائم الجنائية الأخرى ذات الصلة. ونحن نتشاطر القلق إزاء نطاق

في حالات النزاع. والقرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) يسلم بذلك الارتباط، ونشجع مجلس الأمن ولجان الجزاءات التابعة له على تنفيذ أحكام هذا القرار، ولا سيما من خلال تعزيز تبادل المعلومات مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاعات المسلحة، كما يتسنى معاقبة الأفراد المتورطين في الاتجار بالبشر في مناطق النزاع بمزيد من الفعالية.

على مستوى الاتحاد الأوروبي، يلتزم بلدي بمكافحة الاتجار بالبشر الذي يؤثر على الفئات الضعيفة كالمهاجرين واللاجئين. ومنذ ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، قدمنا طائرة استطلاع بحرية لعملية صوفيا، وهي القوة البحرية الأوروبية التي أذن بها مجلس الأمن، والتي تسهم في جهود الاتحاد الأوروبي من أجل تفكيك الآليات الاقتصادية لشبكات الاتجار والمتجرين بالبشر في الجزء الجنوبي من البحر المتوسط.

وعلى الصعيد الإقليمي، وفي إطار رئاستنا للاتحاد الاقتصادي لبلجيكا وهولندا ولكسمبرغ، نسعى لتعزيز التعاون مع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، بهدف تقديم رعاية أفضل لضحايا الاتجار بالبشر. وقد وقعنا إعلاناً يؤكد عزم الدول الثلاث على تعزيز التعاون بين مراكز الإيواء والمساعدة لضحايا الاتجار بالبشر، والسلطات القضائية وأجهزة الشرطة، وغيرها.

وأخيراً، وعلى المستوى الوطني، نحن بصدد استكمال ترسانتنا التشريعية. وهناك مشروع قانون معروض على البرلمان حالياً يقترح بصورة خاصة معاقبة أي عميل يلتمس خدمات ضحية للاتجار بالبشر تستغل جنسياً. وفي المجال الإنساني، نكفل إدراج حماية الأشخاص المعرضين للخطر، بما في ذلك ضحايا الاتجار بالبشر، في البرامج التي ندعمها في مناطق النزاع.

من أمد النزاعات وتستغل حالات الفوضى لجني المكاسب الشخصية من خلال الأنشطة المربحة، مثل الاتجار بالبشر.

إن الإطار القانوني الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر يقوم على القواعد المطبقة داخل الفروع ذات الصلة من القانون الدولي التي تكفل الحماية في جميع الحالات، بما في ذلك في حالات النزاعات المسلحة. إن النجاح في مكافحة الأنشطة الإجرامية خلال النزاعات، بما في ذلك الاتجار بالبشر، يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، الالتزام القوي بالتعهدات الملزمة ذات الصلة، فضلاً عن التصميم على إنهاء الأوضاع غير المشروعة وضمان ألا تؤدي تسوية المنازعات وحسم الصراعات إلى إطالة أمد هذا الاتجار واستدامته. إن تسوية المنازعات وحسم الصراعات يجب أن تستند إلى الاحترام والامتنان الصارم للقانون الدولي. ومن الضروري أيضاً معالجة الانتهاكات المتصلة بالنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان وذلك بتسخير جميع الوسائل المتاحة. إن تعزيز استجابات العدالة الدولية والوطنية على السواء تكتسي أهمية حاسمة لضمان المساءلة عن الاتجار بالبشر في النزاعات المسلحة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

**السيد الرويعي** (البحرين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ ٢٤ الأعضاء في مجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر.

نود أن نشكر الرئاسة الإسبانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة وعلى إتاحة الفرصة لإجراء حوار حقيقي ومثمر مع الدول الأعضاء. ونود أن نعرب عن امتناننا الخاص لدولة السيد ماريانو راخوي بري، رئيس حكومة إسبانيا، على ترؤسه لهذه الجلسة. وكذلك أشكر السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونشيد بعمل العديد من كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك

عدد هذه التحديات. وتدهورت الحالة مؤخراً بسبب زيادة العنف والأنشطة الإرهابية والأزمات الإنسانية.

إن أذربيجان طرف في الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول الملحق بها لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، والمعاقبة عليها، واتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر. ولدى قيام أذربيجان بتنفيذ التزاماتها الدولية، اعتمدت إطاراً قانونياً شاملاً لاتخاذ إجراءات فعّالة ضد الاتجار بالبشر ووضعت خطة عمل وطنية تهدف إلى تحديد المسؤوليات الرئيسية للهيئات الدولة المختصة وإلى تعزيز وتيسير التنسيق فيما بينها. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات يقودها المنسق الوطني، ووحدة شرطة متخصصة داخل وزارة الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ النظام الوطني للتعرف على ضحايا الاتجار بالبشر وتقديم الدعم لهم.

وفي السنوات الأخيرة، ازدادت بشدة الحاجة إلى المزيد من الاهتمام الدولي ومضاعفة الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التزمت الدول الأعضاء باتخاذ تدابير فورية وفعّالة تهدف إلى استئصال وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر. ويلاحظ مجلس الأمن كذلك أن الاتجار بالأشخاص يقوض سيادة القانون ويسهم في الأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى احتدام النزاعات وزيادة انعدام الأمن. ويساورنا القلق لأنه وفقاً لتقرير الأمين العام (S/2016/949) والمذكرة المفاهيمية للرئاسة كثيراً ما تنظر الجماعات المسلحة إلى السكان المدنيين بوصفهم موارد أو سلعا أساسية يجب الاتجار بها. وكما لاحظت المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، في تقريرها الأخير (A/HRC/32/41)، فإن الجهات الفاعلة تطيل

والسرعة في التصدي للتحديات المتطورة المتعلقة بالاتجار بالأشخاص. وبالعامل معا، وتنفيذ وتعزيز الاستراتيجية العالمية من أجل جمع وتحليل وتقاسم البيانات، يمكننا أن نيسر على البلدان والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية تقاسم المعلومات الدقيقة في الوقت المحدد. ومن شأن ذلك أن يمكن جميع الأطراف المعنية من توجيه الموارد على نحو أجمع في ردودها على الاتجار بالبشر، من حيث زيادة الوعي والتحقيقات والملاحقات القضائية، وتحديد هوية الضحايا ودعمهم. وفي هذا الصدد، تشجع مجموعة الأصدقاء أيضا المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، على توفير الموارد المالية اللازمة لمكتب الصندوق الاستئماني الطوعي لضحايا الاتجار بالبشر، لمساعدته على مواصلة عملياته.

إن مجموعة الأصدقاء ملتزمة بالعمل مع شركائها في جميع أنحاء العالم للقضاء على آفة الاتجار بالبشر. ونحن مقتنعون بأن الاستعراض المقبل لخطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي سيجري في عام ٢٠١٧، سيمثل لحظة حاسمة في تحليل وتحسين الجهود الدولية المشتركة. وبوسع المجتمع الدولي أن يركن إلى الدعم والتعاون الكاملين من مجموعة الأصدقاء لإجراء استعراض فعال لخطة العمل العالمية. ويحدونا الأمل في أن القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) الذي اتخذ اليوم، سيوفر زحما قويا لاتخاذ تدابير لمكافحة الاتجار بالبشر في حالات النزاع المسلح، ولا سيما الاتجار بالأشخاص الذي تقوم به الجماعات الإرهابية.

وعلى الرغم من الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به مجلس الأمن في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع المسلح، ما زلنا نؤمن بالدور الرائد للجمعية العامة في كل المسائل المتعلقة بالاتجار بالأشخاص.

الدور القيادي الذي يؤديه المكتب، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، فضلا عن عمل الهيئات الدولية الأخرى، بمن فيها المنظمة الدولية للهجرة، التي كشف عملها بوضوح عن نهج الاتجار بالبشر ودوافعه والعوامل الديمغرافية المتعلقة بالضعفاء أمام الاتجار بالبشر. كذلك أعطتنا المنظمة مؤشرا على حجم ومكان هذه المشكلة الراهنة البالغة الخطورة.

إن جميع الحاضرين اليوم متحدون في الاقتناع بأن الاتجار بالأشخاص في النزاعات المسلحة شر لا بد من مواجهته والتغلب عليه من خلال التعاون الدولي الفعال. لقد أوضحت جدا السنوات الأخيرة أن الصراعات المسلحة لا تسفر فقط عن تدفقات من الضعفاء المعرضين لخطر الاتجار، بل تولد أيضا الجماعات الإرهابية والإجرامية التي تنظر إلى الناس في حالات من هذا القبيل بوصفهم موارد للاستغلال والاتجار لاستغلالهم، بغرض الكسب في الإيرادات والسلطة.

إن تسوية المنازعات المسلحة بالوسائل السلمية أمر ضروري من أجل هئية بيئة مناسبة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان واستعادة السلامة البدنية لضحايا الاتجار بالبشر. وينبغي أن تكون أيضا حجر الزاوية في ولايات عمليات حفظ السلام. وينبغي أن تكون أحد الشروط المسبقة المحورية من أجل حماية المدنيين ومكافحة الاتجار بالبشر. إن مجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالأشخاص تشجع تعزيز التعاون بين فريق التنسيق والوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص والمنظمات الدولية الأخرى، وكذلك فيما بين الدول الأعضاء. وتقوم بذلك مجموعة الأصدقاء، في جملة أمور، من خلال دورها في التنسيق والتعاون مع البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر.

تعتقد مجموعة الأصدقاء أن تعاوننا أقوى بين الدول الأعضاء والوكالات ذات الصلة سيؤدي إلى زيادة الفعالية

حقاً. وفي هذا السياق، فإن العلاقة بين العنف الجنسي المرتبط بالتزاع والاتجار بالبشر يجب أن تُفهم على نحو أفضل.

وما زالت تركيا ملتزمة بقوة بالقضاء على الاتجار بالبشر. وكتهديد عبر وطني، فإنه يتطلب استجابة متناسبة وجماعية. وتحقيقاً لذلك، اتخذت تركيا عدداً من التدابير الإدارية والقانونية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر من خلال الوقاية والحماية والملاحقة القضائية والتعاون. وعلى المستوى الدولي، فإن تركيا طرف في اتفاقية باليرمو والبروتوكولات المكملة لها. وعلى الصعيد الداخلي، تتركز جهودنا على مسارين: تعزيز تشريعاتنا وتحسين تنفيذ التزاماتنا. وأنشئت فرقة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٢، وتم حتى الآن وضع خطتي عمل وطنيتين في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وبدا نفاذهما. وتهدف هاتان الخطتان إلى تحقيق تطبيق المعايير الدولية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر والقضاء على هذه الظاهرة في تركيا والنهوض بالمؤسسات ذات الصلة من خلال تعزيز الموامة مع تشريعات الاتحاد الأوروبي.

ومؤخراً، نشرت لائحة بشأن مكافحة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في الجريدة الرسمية في آذار/مارس. ولتطبيقها بطريقة أكثر فعالية، أنشئت إدارة حماية ضحايا الاتجار بالبشر تحت إشراف وزارة الداخلية. وهذه الإدارة مسؤولة عن مكافحة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا من خلال تنفيذ مشاريع مختلفة، ومن أمثلة ذلك الخط الساخن الذي خصص لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، والذي أنشئ بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة. مثال آخر هو الخدمات المزدوجة، المعنون "برنامج دعم الضحية" و "برنامج العودة الطوعية الآمنة"، ويهدف إلى مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر بشكل أفضل.

وبغية التصدي للاتجار في سياق التهجير، لا بد من موامة جهودنا الحالية مع الالتزامات التي تعهدنا بها نحن الموقعين على

وفي الختام، نؤكد على احترام أعضاء المجموعة للالتزامات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول بشأن منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل للاتفاقية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بغش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب مرة أخرى عن الإدانة والمواساة والتضامن مع وفدي روسيا وألمانيا فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية الأخيرة.

نشكر الأمين العام على تقريره (S/2016/949) ومقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم. وتركيا ترحب باتخاذ القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) اليوم. كما نرحب بمشاركة رئيس الوزراء راخوي براي في مناقشة اليوم.

الاتجار بالبشر يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وإهداراً لكرامة البشر وسلامتهم. وهو أيضاً شكل من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية الخطيرة التي تنطوي على تداعيات وخيمة على النسيج الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعاتنا. والنطاق الخطير الذي بلغته حالات الطوارئ الإنسانية، ومعظمها نزاعات من صنع الإنسان، يزيد من عدد الأشخاص المعرضين للخطر. كما أن التوجهات المتصاعدة في التهجير القسري ترفع درجة المخاطر فيما يتعلق بالاتجار بالبشر النازحين. والنساء والأطفال بشكل خاص هم الأكثر تأثراً بتلك التطورات.

وفي الوقت نفسه، فإن تنقل البشر بشكل موسع، وهو في الأساس إسهام إيجابي في عالمنا المعولم، يجلب تحديات ومسؤوليات جديدة. ولذلك، ينبغي تنسيق جهودنا بشكل أفضل ضد تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. واستخدام الاتجار بالبشر من قبل المنظمات الإرهابية، مثل داعش وبوكو حرام وحركة الشباب في مناطق التزاع أمر يبعث على القلق

إن حالات النزاع تعرض المدنيين، وخاصة النساء والفتيات، لأخطار جسيمة، مثل الاتجار بالبشر والعنف الجنسي والاسترقاق. والجماعات الإرهابية، كالدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام، التي تعمل في تجاهل تام للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، قد أدخلت بعداً جديداً للاتجار بالأشخاص والاستغلال الجنسي للنساء والفتيات.

لقد صدمت أفعالها المشينة العالم وجلبت اهتماماً غير مسبوق لمحنة النساء والفتيات في حالات النزاع. وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها يجب ألا تمر دون عقاب. ويسرنا أن نعلن أن بوكو حرام قد هُزمت عسكرياً، ولئن كنا قد نجحنا في تحرير عدد لا بأس به من النساء والفتيات اللواتي كن محتجزات كرهائن، فلن نتوان حتى يتم إطلاق سراح كل الرهائن وجمع شملهم مع ذويهم. ونحن نقدر الدور المهم الذي تقوم به جاراتنا - بنين وتشاد والكاميرون والنيجر - في الحرب ضد بوكو حرام.

والمذكرة المفاهيمية تطرح أسئلة مهمة للغاية ويسرني أياً سرور تبادل الآراء بشأن بعض منها. بالنسبة للسؤال: كيف يمكن لمجلس الأمن أن يحسن إدماج مسألة الاتجار بالأشخاص في سياق النزاع في أعماله، نحن في نيجيريا نعتقد أن هذا يمكن تحقيقه من خلال تعزيز مشاركة المجلس مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالسؤال: كيف يمكن للأمم المتحدة أن تتعاون بشكل وثيق في مكافحة الاتجار بالبشر في حالات النزاع وفي سياق الإرهاب أثناء تأدية كل منها الولاية المنوطة به، نرى أن هذا يمكن تيسيره بتحسين التنسيق. فالوكالات المختلفة لديها قدرات مختلفة من حيث الخبرة، وبالتالي فإن

إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين. ولأن بلدنا أكبر مضيف للاجئين، أكثر من 3 ملايين من السوريين والعراقيين، تتخذ تركيا التدابير اللازمة لمنع الاتجار بالبشر بين أولئك الذين فروا بالفعل من أهوال النزاع.

نرحب بالإدانة القوية التي تضمنها القرار المتخذ اليوم لأنشطة داعش المتعلقة بالاتجار بالبشر والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ولا تزال تركيا أحد الأهداف الرئيسية لتهديدات داعش، وفي الآونة الأخيرة، واجهنا إرهاباً في أفضع أشكاله. ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، اتخذنا تدابير شاملة وفعالة لمكافحة تمويل داعش ومنع وعرقلة قيام هذا التنظيم بجمع الأموال والانتقال واستخدام الأموال.

ونحن نشكر إسبانيا لإسهامها في عمل المجلس بشأن الاتجار بالأشخاص من خلال تنظيم هذا النقاش. وتركيا، بحكم موقعها الجغرافي الفريد وقربها من النزاعات المحتدمة اليوم، ستواصل اتباع نهج حاسم وتدرجي في مكافحة الاتجار بالبشر.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية في جمهورية نيجيريا الاتحادية.

**السيد أونيباما** (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعبر عن خالص التعازي وشعورنا بالصدمة لاغتيال السفير الروسي في تركيا. وأعتقد أن هذا يسلط الضوء مرة أخرى على ما ينبغي لنا جميعاً أن نفعله على الصعيد الدولي لمعالجة الجرائم الإرهابية تلك.

ووفد نيجيريا يتقدم لكم بالشكر، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة والمذكرة المفاهيمية المدروسة جيداً (S/2016/1031، المرفق) والمعدة لتوجيه النقاش. كما نود أن نشكر مقدمي الإحاطات على مشاركتنا مرثياتهم حول هذا الموضوع المهم.

بالأشخاص في حالات النزاع. وأشكر أيضاً مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم الزاهرة بالمعلومات.

أشارك المتكلمين السابقين رسائل التعاطف التي أعرب عنها في القاعة اليوم بشأن ضحايا الهجمات الإرهابية في برلين وأنقرة.

وحرصاً على الوقت، سأقرأ نسخة مختصرة من بيان الفلبين. وسيتم تعميم النص الكامل في وقت لاحق.

مشكلة الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع ذات أوجه متعددة، إذ أنها تتقاطع مع مسائل أخرى لا تقل عنها إلحاحاً، كالمهجرة ومكافحة الإرهاب والعنف القائم على نوع الجنس وغسل الأموال، والتخفيف من الفقر وحماية الأطفال. وبالتالي، فهي تتطلب استجابة متعددة الأوجه تسعى إلى فهم المشكلة من المنظور السياسي والاجتماعي - الاقتصادي وحتى الثقافي، وتجمع بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على الصعيدين المحلي والدولي.

والفلبين تعتبر الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك في حالات النزاع، شاغلاً وطنياً أساسياً. واسمحوا لي أن أشاطركم بعض المبادرات التي اتخذناها في هذا المضمار.

أولاً، جعلت الفلبين من حماية المهاجرين الفلبينيين ركيزة من ركائز سياستها الخارجية. ونحن نسعى لحماية عمالنا المهاجرين من الاتجار بالبشر والاستغلال من خلال اتباع نهج محوره الضحايا ويستند إلى حقوق الإنسان. ومؤخراً، عملنا مع الولايات المتحدة الأمريكية وشركاء آخرين على المبادرة المتعلقة بالمهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات من أجل تحسين الاستجابات للمهاجرين في البلدان التي تعاني من نزاعات أو كوارث طبيعية.

ثانياً، إن وضع إطار قانوني متين يقترن بمؤسسات قوية قادرة على تنفيذ اللوائح ذات الصلة أمر أساسي أيضاً. وخطة

النهج المنسق يعزز فعالية الأمم المتحدة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر والإرهاب.

أما بالنسبة للسؤال: كيف يمكن للدول الأعضاء أن تحسن تنفيذ الالتزامات القانونية الواجبة التطبيق لمكافحة الاتجار بالبشر، فنحن نرى ضرورة أن يكون هناك التزام أكبر لتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة.

وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، خير مثال على ذلك. فهو يوفر أول تعريف دولي متفق عليه للاتجار بالأشخاص، بل ويضع للدول الأعضاء إطاراً للالتزامات والمعايير لوضع استجابات وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وتطبيق تلك الصكوك الدولية والقوانين المحلية ذات الصلة أمر بالغ الأهمية لضمان مساءلة الضالعين في الاتجار بالبشر في حالات النزاع.

وإن كان للعمل الإنساني أن يدعم ضحايا الاتجار بالبشر والعنف الجنسي على نحو فعال، فإننا نرى ضرورة استعانة الوكالات الإنسانية بخدمات الخبراء المختصين، مع إيلاء اهتمام خاص للبعد الجنساني للمشكلة.

ومكافحة الاتجار بالبشر في حالات النزاع تتجاوز قدرة أي دولة بمفردها. فهو يتطلب عملاً متضافراً على الصعيدين العالمي والوطني، يستكمل بالقيادة القوية من جانب مجلس الأمن. ونغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد مجدداً التزامنا بمواصلة العمل مع كل أصحاب المصلحة على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي في كفاحنا المشترك ضد الاتجار بالبشر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة إيبارغوير (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر إسبانيا لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الاتجار

وتدريب أفراد الخطوط الأمامية على الأساليب المناسبة لمساعدة الأطفال ممن كانوا محتجزين لدى الجماعات المسلحة.

سابعاً؛ للحد من أوجه هشاشة النساء والأطفال في حالات النزاع وتعرضهم للعنف الجنسي والاتجار، وضعت الفلبين مجموعة من التدابير لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس تتألف من القائمين على إنفاذ القانون ومقدمي خدمات الرفاه الاجتماعي المتخصصين في القضايا الجنسانية. وتيسر تلك المجموعات الوصول إلى المعلومات الوقائية والرعاية النفسية والاجتماعية والرعاية من الصدمات النفسية والاحتجاز الوقائي وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج من خلال البرامج الاجتماعية، كالتعليم والعمالة.

ومن التحديات الماثلة اليوم عدم وجود بيانات دقيقة لقياس مدى انتشار الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع. ونحن نرحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2016/949) بشأن تطوير نظام لجمع البيانات، حيث يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من هيكل دولي يجمع ويسمح بتبادل المعلومات الاستخباراتية والدراسات والآليات التي من شأنها أن تساعد في تحديد وقياس وتقييم مدى انتشار الاتجار بالأشخاص في مناطق النزاع، وتقديم مشورة الخبراء والمساعدة الفنية في وضع البرامج وتنفيذها والتحقق منها، مثل خطط العمل الوطنية، كيما تكون المبادرات الوطنية أكثر استجابة وفعالية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد تينيا هاسيغاوا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في البداية، يعبر وفد بيرو عن إدانته الشديدة للهجمات التي وقعت أمس في أنقرة وبرلين، كما يعرب عن تضامنه مع الشعبين الروسي والألماني وحكومتيهما.

العمل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص تطبق نهجاً يركز على المهاجرين خلال دورة الهجرة كاملة - من فترة ما قبل التوظيف والمرور العابر والتوظيف في موقع التعيين وصولاً إلى عودة المهاجرين وإعادة الإدماج في نهاية المطاف - مما أدى إلى ملاحقة قضائية ناجحة للضالعين في الاتجار بالبشر.

ثالثاً، إن اعتماد نهج فريق البلد الواحد وأصحاب المصلحة المتعددين يرسخ الولايات والجهود والموارد ومصالح أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة من أجل بلورة استجابة قوية، قد أثبتت فعاليتها. وأدى ذلك إلى تعميم التدخلات وصولاً إلى مستوى القاعدة الشعبية وإلى زيادة الوعي.

رابعاً، في سياق مكافحة الإرهاب، لا بد من النظر في ممرات الاتجار وتدقق هذا النوع من الاتجار، الأمر الذي مكن الفلبين من أن تحدد استراتيجياً موقع الضحايا والمتجربين في العملية برمتها، وخصوصاً في النقاط الحرجة للتدخل حيث الضحايا أكثر وضوحاً في الصورة ويمكن إنقاذهم؛ وتحديد النقاط الحرجة في تدفق الأعمال لتوجيه أقوى ضربة لعمليات عصابات الاتجار؛ وكشف الوسائل الجديدة التي قد يستخدمها المتجرون ووضع استراتيجيات لتعطيلها.

خامساً، في السياق الاجتماعي - الاقتصادي وكإجراء وقائي ضد التطرف العنيف، ينبغي لبرامج التخفيف من وطأة الفقر المستهدفة للمناطق التي تمزقها النزاعات دمج الاتجار بالأشخاص كمؤشر وضمان الوصول إلى الخدمات والفرص الاقتصادية، مما يجعل الضحايا أقل عرضة للاتجار.

سادساً؛ إن النزاع المسلح والسلام غير المستقر وحالات أخرى تزيد من تعرض الأطفال والشباب للتجنيد في صفوف الجماعات المسلحة المدنية والمجموعات المتمردة. وجهود الحكومة تنصب على منع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، والتحقيق بجدية في المزاعم، ومساءلة الضالعين في الاتجار



ولأهما جريمة عبر وطنية، فإننا نعتقد بصفة خاصة في نهج حصيف ومنسق ومتكامل فيما بين الدول المتجاورة. وعلى النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٧ من القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، فإن أحد السبل للقيام بذلك هو عن طريق تبادل المعلومات المفيدة وحسنة التوقيت من أجل تحقيق النتائج المرجوة. والنهج الآخر إزاء التعاون الدولي الذي يمكن النظر فيه هو النهج الذي نشير إليه على أنه نهج بناء أحرمة أمان قانونية، استنادا إلى مجموعة من الاتفاقات الثنائية. وما فتئت وزارة الخارجية في بيرو تستخدم هذا النهج مع جيراننا؛ وقد توصلنا حتى الآن إلى اتفاقات مع كولومبيا وبوليفيا وإكوادور، ونجري حاليا محادثات مع الأرجنتين والبرازيل وشيلي وباراغواي.

ومن نفس المنطلق، نعتقد أن هذا التعاون يجب أن يكون نتيجة طبيعية للعلاقات التي يمكن للدول أن تطورها مع مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على الدور الهام الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ونأمل أن يستمر هذا التعاون ويجري توسيعه إذا أمكن، ولا سيما في المناطق التي فيها طلبات لمكافحة هذه الجريمة.

وتؤكد بيرو من جديد التزامها بمكافحة الاتجار بالبشر، وفي هذا الصدد، شاركنا في تقديم مشروع القرار المتعلق بالاتجار بالأشخاص في حالات النزاع الذي قدمته الحكومة الإسبانية على سبيل مواصلة دعم مختلف الجهود والمبادرات الرامية إلى معالجة هذه المسألة الهامة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد رو.

**السيد رو** (تكلم بالفرنسية): أسمحوا لي أن أبدأ بإعادة تأكيد دعمنا للوفد الروسي الذي نعرب له عن مواساتنا وتضامننا في أعقاب أحداث الأمس.

وتشيد بيرو بحكومة إسبانيا على مبادرتها الطيبة لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة ولتقديم القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) الذي يدعونا إلى إدانة الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع بشدة ومكافحته.

وكدولة ديمقراطية، فإن بيرو تحترم حقوق الإنسان، وبالتالي القيمة العليا لحياة الإنسان وحرية. ولذلك، ترى بيرو أن الاتجار بالبشر أو الاسترقاق في القرن الحادي والعشرين جريمة مروعة في كل الظروف، مثل حالات النزاع. ولذلك، يجب منع تلك الجرائم، من جهة، ومعالجة الوضع الراهن من خلال تفكيك عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومعاقبة المجرمين بشدة؛ ومن جهة أخرى، دعم إعادة التأهيل البدني والنفسي للأشخاص المتضررين واستعادة حريتهم وسلامتهم وكرامتهم، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفا، كالأطفال والمراهقين والنساء.

ومن هذا المنطلق، تنفذ بيرو إطارها التنظيمي وسياستها العامة للتصدي لتلك الجريمة من خلال جملة أمور، منها قانون لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بصورة غير قانونية، ويجرم هذه الممارسة في مدونته الجنائية، ويحدد المسؤوليات؛ وخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي تشكل أداة من أدوات السياسة العامة؛ والسياسة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وجميع أشكال الاستغلال، التي تتألف من أربعة أركان رئيسية، هي التنفيذ المستهدف والمخصص للواقع المحلي والإقليمي للبلد؛ وإيلاء الانتباه للعوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى الاتجار بالأشخاص واستغلال الأفراد؛ والملاحقة القضائية الفعالة والمعاقبة على الجريمة؛ والرعاية والحماية والتأهيل الشامل للضحايا.

ومع ذلك، نرى أن أي جهد وطني ستكون نتائجه محدودة إن لم تتعاون الدول مع بعضها البعض.

الرقمية ومصرف بيانات صور للمحققين. هذه الأدوات متاحة عند المعابر الحدودية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

وأخيراً، فيما يتعلق بتنسيق جهود الشراكة، يرأس الإنترنتبول فريقين عاملين مخصصين: فريق الخبراء المعني بالاتجار بالبشر الذي يجتمع سنويا والشبكة التشغيلية المتخصصة لمكافحة تهريب المهاجرين. وننظم أيضا مؤتمرا سنويا عن الاتجار بالبشر باب المشاركة فيه مفتوح أمام الجهات الفاعلة في القطاعين الخاص والعام. وقد عقد المؤتمر الأخير في لوغانو في تشرين الأول/أكتوبر، وحضره ٢١٣ مشاركا. إن برنامجنا لعام ٢٠١٧ حافل بالفعل ويركز على التدريب والدعم التشغيلي، لا سيما في مناطق النزاع، من أجل تفكيك الشبكات الإجرامية النشطة. وسنكون دائما في خدمة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل النرويج.

**السيد بيدرسن** (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، وهي: الدانمرك وفنلندا وأيسلندا والسويد وبلدي النرويج.

إن الاتجار بالأشخاص هو أحد أكبر التحديات في مجال حقوق الإنسان في عصرنا. ترتكب الشبكات الإجرامية المنظمة والجماعات المسلحة هذه الجرائم على نطاق كبير بشكل متزايد، وأحيانا بدعم من الجهات الفاعلة من الدول، وفي كثير من الأحيان في ظل الإفلات من العقاب. وتتولد عنها بلايين الدولارات كل عام - أموال توجج النزاع وتعرقل التنمية. ويأخذ الاتجار بالبشر أشكالا مختلفة من الاستغلال. ونعلم أن النساء والأطفال معرضون للخطر بشكل خاص. وتستغل الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية النساء والأطفال لأغراض الاسترقاق الجنسي أو العمل القسري أو كأطفال جنود. بالنسبة للجماعات الإرهابية مثل ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية وجماعة بوكو حرام وتنظيم القاعدة،

النيابة عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترنتبول)، أشكر إسبانيا على عقد جلسة اليوم البالغة الأهمية والسماح لنا بالتكلم بشأن موضوع يشكل إحدى أولوياتنا الرئيسية. الإنترنتبول مؤسسة عالمية للتعاون في مجال الشرطة مكترسة لدعم دولها الأعضاء الـ ١٩٠ في مكافحة الفظائع البغيضة التي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشأنا فريقا متفرغا يركز تحديدا على جميع جوانب الاتجار بالبشر. وهو يقدم العديد من خدمات الدعم والتعاون في مجالات المنع والحماية والملاحقة القضائية والشراكة، على المستوى المركزي في ليون وفي المكاتب الإقليمية على السواء. والدعم المقدم إلى الدول الأعضاء هو دعم تشغيلي أساسا عن طريق مساعدة قوات الشرطة لديها في تفكيك الشبكات الإجرامية للاتجار بالبشر النشطة جدا في العديد من المناطق.

ويسبق العمليات الميدانية حلقات عمل تحضيرية للتأكد من أن العملاء لديهم المهارات والمؤهلات والموارد الأساسية، فضلا عن الشراكات الوطنية والشراكات مع المنظمات غير الحكومية المطلوبة لتقديم الدعم إلى الضحايا. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٦، مكنت هذه الأنشطة التنفيذية من إنقاذ أكثر من ٣ ٠٠٠ من الضحايا، واعتقال أكثر من ٣٢٠ من مهربي الأشخاص وتدريب أكثر من ١ ٥٠٠ من ضباط الشرطة والمسؤولين العموميين في الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالأدوات والقدرات المحددة، يقدم الإنترنتبول طائفة واسعة من الخدمات إلى دوله الأعضاء من قبيل دليل تدريب يجري تحديثه بانتظام للمحققين، والإخطارات الحمراء لتعقب المجرمين والمشتبه فيهم، وتحديد أماكن تواجد الضحايا وجمع المعلومات التي قد تكون مفيدة في التحقيقات وأخيراً، قواعد بيانات اسمية تتضمن معلومات بشأن وثائق السفر المسروقة أو المفقودة أو المزورة، وبصمات الأصابع

والمنظمات الإقليمية. ونعتقد أن تعزيز التعاون والشراكات المتعددة الأطراف هو السبيل الوحيد لإنهاء التجارة المميته للاتجار بالبشر.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

**السيد بيليريف (هايتي) (تكلم بالفرنسية):** أولاً، أود أن أتقدم بالتعازي إلى الاتحاد الروسي وألمانيا في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في أنقرة وبرلين. إننا ندين بشدة هذه الجرائم البشعة.

وبالنيابة عن رئيس وحكومة جمهورية هايتي، أشكر الرئاسة الإسبانية لمجلس الأمن على عقد مناقشة اليوم الرفيعة المستوى بشأن الاتجار بالبشر في حالات النزاع. وأغتنم هذه الفرصة لأثني على الرئاسة الإسبانية للمجلس وأتقدم بالتهنئة على مبادرة اليوم المهمة للغاية.

قبل عام واحد فحسب أبرز مجلس الأمن الآثار السلبية للاتجار بالبشر.

والاتجار يقوض سيادة القانون، ويعزز الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة عبر الوطنية ويتسبب في تفاقم النزاعات ويؤجج انعدام الأمن ويزيد من حدة الضعف. إنه، باختصار، يعتدي على الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

والصور التي لا تُحتمل التي تصل إلينا من المسارح الرئيسية للنزاع، لا سيما سورية، ومن جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا، تنبئ بالكثير عن المعاناة المروعة وضعف الأطفال واللاجئين والأسر المشردة والأشخاص الذين اقتلعوا من ديارهم - وهم ضحايا محتملون كثيرا ما يصبحون فريسة لسماسة الجريمة المنظمة. والشهادات المؤثرة التي استمعنا إليها صباح هذا اليوم من السيدة أمينة سعيد حسن والسيدة نادية مراد باسي طه قد أبرزت لنا المآسي اليومية التي يتعرض لها

فإن الاتجار والرق من أدوات إذلال وتخويف الأعداء وتوليد الأموال لعملياتها. لقد شهدنا جميعا تقارير الاستغلال المروعة من المناطق التي تنشط فيها تلك الجماعات.

ويوثق تقرير الأمين العام بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2016/361/Rev.1) أن المهريين يطلبون الجنس بوصفه ثمنا للمرور. ويؤكد التقرير أن هناك هياكل إجرامية آخذة في التطور هدفها استغلال اللاجئيين والمهاجرين من خلال الاتجار بالبشر والرق الجنسي. سيتطلب الأمر جهدا دوليا قويا ومتضافرا لمقاومة هذه الشبكات الإجرامية القوية. ويجب الاستفادة على نحو أفضل من المنظمات والصكوك الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من أجل ضمان التعاون الدولي الفعال عبر الحدود والمناطق. وللمجتمع المدني أيضا دور رئيسي يضطلع به. وإذ يتلاقى الاتجار بالبشر والنزاعات المسلحة ويصبحا من التحديات الأمنية العالمية، نحتاج إلى تطوير أدوات مجمعة من مجتمعات الأمن والتنمية.

وعلىنا تحسين التعاون من خلال تبادل البيانات والرصد بين البلدان وعبر كيانات الأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى تحسين المساواة بين الجنسين في البيانات المجمعة والتوثيق من أجل تطوير الاستجابات والخدمات الفعالة لضحايا الاستغلال الجنسي. إن تقارير الأمين العام ومناقشة اليوم المفتوحة خطوات هامة إلى الأمام. وتمنحنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أيضا منبرا هاماً للتصدي للاتجار على نحو أشمل. ويدعو الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المجتمعات السلمية بشكل محدد إلى إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار وجميع أشكال العنف والتعذيب ضد الأطفال.

وبلدان الشمال الأوروبي ملتزمة التزاما قويا بمعالجة جميع أشكال الاتجار والجريمة المنظمة. ونشارك بالفعل بنشاط في برامج مكافحة الاتجار، في شراكة مع البلدان النامية

ولهذا، تعتقد حكومة هايتي أنه عند مكافحة الاتجار بالبشر، عموماً، وفي حالات النزاع على وجه الخصوص، من الضروري التصرف بشكل متزامن على مسارين رئيسيين هما: تسريع التنمية وتعزيز الأمن العالمي، وهما دعامتان تعزز كل منهما الأخرى. وتدعم جمهورية هايتي الأمم المتحدة في بحثها الذي لا يكل عن حلول للنزاعات الإقليمية الطويلة الأمد وللحروب المحلية الناشئة والمحتملة والتي تزيد من تدفق الأشخاص المشردين والمقتلعين من جذورهم واللاجئين والمهاجرين، ونتيجة لذلك، فإنها تغذي الاتجار بالبشر. وتؤيد أي تدبير من شأنه أن يسهم في التدخل الإنساني الدولي في مناطق النزاع من خلال ضمان توفير رعاية وحماية أفضل للفئات الأشد ضعفاً، والتي يرجح أن تصبح فريسة للجريمة المنظمة. وتؤيد بصفة خاصة أهمية اتباع نهج أكثر واقعية يركز على منع الاتجار والاستغلال عندما تكون هناك مخاطر من حدوث اتجار بالأشخاص في بؤر التوتر أو مناطق الأزمات أو النزاعات الفعلية أو المحتملة.

وبالمثل، تعترم هايتي المشاركة بصورة كاملة في الإجراءات العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وكذلك في الآليات الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، سنت هايتي مجموعة من التدابير الرامية إلى منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، وذلك تماشياً مع خطة العمل العالمية وخطة العمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص في نصف الكرة الغربي التي اعتمدها منظمة الدول الأمريكية. وتنفذ السلطات الهايتية - بمساعدة الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة - برامج مختلفة ترمي إلى تحسين حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك تعزيز جهازها القضائي وقواتها الأمنية. وقد آتت هذه البرامج ثمارها. وفي الوقت نفسه، فإن الجهود الأخرى المبذولة للحد من الفقر والتهميش والإقصاء والتمييز

أشخاص مثل الأيزيديين في العراق. والنزاعات المسلحة، سواء كانت نتاج حرب أهلية أو نزاعات إقليمية أو محلية مرتبطة بالإرهاب، يمكن أن تسفر عن أشكال رهيبية من الإكراه والتي ترتبط عادة بتعريف الاتجار بالبشر.

وحتى عمليات حفظ السلام ليست مستثناة من الاتجار بالبشر. فمن بين بلدان أخرى، أشار المقرر الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، إلى بلدي - حيث تنتشر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بتكليف من مجلس الأمن منذ ١٢ عاماً - وأدانت بشدة زيادة حالات العنف والاعتداء والاستغلال الجنسيين ضد النساء والأطفال والمرتبطة بشكل مباشر بنشر قوات حفظ السلام في مناطق النزاع. وقد ارتفعت بالفعل عدد من الأصوات، ولا سيما في المنظمات المكرسة للدفاع عن حقوق الإنسان، التي تسلط الضوء على عدم كفاية استجابات الجهات المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة، لمساعدة ضحايا الاستغلال في سياق برامج المعونة وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والتعمير. إن العنف الذي لا يُحتمل المرتكب ضد ضحايا الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع أمر مأساوي بشكل خاص ويتطلب إجراءات عاجلة وفعالة وواسعة النطاق.

وحتى إذا كنا نعتبر عن حق أن النزاعات المسلحة تؤدي إلى تفاقم العوامل التي تترك الأشخاص معرضين لخطر الاتجار بالبشر، يجب ألا يغيب عن بالنا أن أسبابه الكامنة تتمثل في الفقر والبطالة وانعدام الآفاق الاجتماعية والاقتصادية والعنف الجنساني والتمييز والتهميش، على نحو ما تؤكد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ولذلك، فإن الاستجابة للمشكلة تتوقف إلى حد كبير على هئية بيئة آمنة وظروف مواتية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو وتطور الأفراد والمجتمعات المحلية. ومن ثم، يجب أن نعالج مصدر المشكلة.

القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) بالإجماع صباح اليوم. كما نشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم الهامة، والمقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، على تقريرها المواضيعي (A/71/303)، الذي يهدف إلى زيادة وعي المجتمع الدولي بأشكال وطابع الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع، لا سيما آثاره على النساء والأطفال. والسيدة نادية مراد باسي طه، سفيرة النوايا الحسنة المعنية بكرامة الناجين من الاتجار بالبشر، مثال حي على ذلك.

تؤيد بنما تأييدا كاملا الإجراءات الدولية المستندة إلى الالتزام ببروتوكول باليرمو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والذي يوفر لنا - في سياق تعريف الاتجار بالأشخاص - أساسا مشتركا لمنع ومعاقة الجناة واتخاذ تدابير لحماية ضحاياه، وذلك بغية التصدي للتحديات التي يفرضها علينا هذا النوع تحديدا من الجريمة المنظمة.

وإذ تعي بنما نقاط ضعفها باعتبارها طريق عبور ومقصدا للمهاجرين، فإن لديها الآن لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وهي هيكل مشترك بين الوكالات يعمل في مختلف مجالات الخدمات التي يحتاجها الضحايا. وفضلا عن ذلك، أجرينا التعديلات اللازمة لتصبح لدينا تشريعات حديثة تستهدف زيادة فعالية منع الاتجار بالأشخاص والمعاque عليه واستتصاليه. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أعاد الرئيس باريلارودريغث التأكيد على التزام بنما الثابت بمكافحة ما نطلق عليه الرق المعاصر، والذي يشمل الاتجار بالبشر، بعد أن صدقنا على بروتوكول عام ٢٠١٤ الملحق باتفاقية العمل الجبري. ومن غير المعقول أن يصبح في القرن الحادي والعشرين أكثر من ٢٠ مليون شخص ضحايا لهذه الآفة - والذين غالبا ما يكونون ضحايا بشكل مزدوج - تحت رحمة كل من الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات.

تساعد في التخفيف من حدة بعض العوامل التي تجعل الفئات السكانية الضعيفة عرضة لخطر الاتجار.

ولكننا ندرك أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل زيادة فعالية مكافحة الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه. ومن دواعي السرور، أن هاييتي قد بلغت للتو مرحلة هامة في عملية توطيد الديمقراطية وسيادة القانون بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر وقرب الإعلان عن رئيس جديد للجمهورية. إن استعادة مؤسسات هاييتي لاستقرارها تفتح آفاقا جديدة لشعبها. وفي هذا المنعطف التاريخي، تأمل حكومة هاييتي أن تظل الأمم المتحدة إلى جانبها لمساعدتها في إقامة الهياكل الأساسية العامة الضرورية لانتشال نفسها من الحضيض والتركيز بعزم على تحقيق النمو والتنمية المستدامة وتحسين أحوالها المعيشية.

إن الاتجار بالأشخاص يشكل تهديدا خطيرا للبشرية وكرامة الإنسان والتنمية. وآمل أن يسفر الحوار الذي بدأ اليوم في مجلس الأمن عن توصيات ملموسة وعملية، يسهم تنفيذها إسهاما كبيرا في تكثيف مكافحة جميع جوانب هذه الآفة التي تمثل أحد أسوأ أشكال الرق المعاصر.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

**السيدة فلوريس هيريرا (بنما)** (تكلمت بالإسبانية): أود

أولا أن أعرب عن تضامننا مع ضحايا الهجمات التي وقعت أمس في ألمانيا وتركيا واليمن، وعن مواساتنا وتعازينا لزملائنا من الاتحاد الروسي.

وأود أن أرحب بالسيد ماريانو راخوي بري، رئيس حكومة إسبانيا، في المناقشة المفتوحة اليوم وأن أثني على بلده لالتزامه بأن يطرح في هذا المحفل الهام مواضيع ذات صلة بحقوق الإنسان، ولا سيما الموضوع قيد المناقشة اليوم، ألا وهو، الاتجار بالأشخاص، والذي اتخذ مجلس الأمن بشأنه

الوطني الطوعي في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وهي المنصة التي نعتبرها أساسية ليس في الإبلاغ عن الاتجار بالبشر فحسب، بل أيضاً عن الاسترقاق في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع التي تؤثر على النساء والأطفال والأقليات الأخرى.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الجبل الأسود.

**السيد بيروفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر الرئاسة الإسبانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن الاتجار بالبشر في حالات النزاع وعلى إعداد المذكرة المفاهيمية الزاحرة بالمعلومات (S/2016/1031، المرفق). وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي أدركتم بها شؤون المجلس. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على مساهمتهم في المناقشة.

ويرحب الجبل الأسود باعتماد قرار اليوم ٢٣٣١ (٢٠١٦)، ويؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

لقد رأينا كيف أن كل بلد تضرر من الاتجار بالبشر، سواء كان من بلدان المنشأ للضحايا أو العبور أو المقصد. وقد رسم التقرير الأخير للأمين العام (S/2016/949) والإحاطات الإعلامية صورة قائمة. ونرحب بتقرير الأمين العام، الذي يشير إلى الروابط بين حالات النزاع والاتجار بالأشخاص. ومن المؤسف أن النساء والأطفال يشكلون الغالبية العظمى من ضحايا الاتجار بالبشر، وتشمل أيضاً الفتيان والرجال، لأن المتجرين بالبشر يستهدفون الفئات المجتمعية الأشد ضعفاً وتعباً ويأساً.

ولا يقل أهمية عن ذلك العمل الذي تقوم به الوكالات الدولية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة. فما تقدمه من دعم إلى الدول في صياغة التشريعات وإعداد استراتيجيات وطنية والمساعدة بتوفير الموارد لتنفيذها أمر قيم للغاية وضروري على نحو متزايد. وقد أسهمت "حملة القلب الأزرق لمكافحة الاتجار بالبشر"، التي أطلقتها مكتب الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٩، بصورة إيجابية في إذكاء الوعي والتشجيع على المشاركة والحث على العمل.

ويتمثل أحد أهم التحديات التي تواجه مقاضاة ومعاقبة مرتكبي هذه الجريمة في جمع البيانات والأدلة التي تمكننا من تشاطر أفضل الممارسات من أجل التغلب على هذا الواقع المتنامي والمثير للقلق الذي يربط بيننا عبر الحدود. وأفادت لجنتنا الوطنية بأن بنما فككت خلال السنتين الماضيتين ١٣ من منظمات الاتجار بالبشر وأنقذت ١٢١ ضحية واحتجزت ٢٠ من المتجرين بالبشر. وبالإضافة إلى تعزيز المؤسسات من أجل مكافحة الاتجار بالبشر وتحسين التنسيق بين الوكالات الحكومية التي تتصدى للاتجار، تنفذ بنما أيضاً أنشطة للتوعية والوقاية، بما في ذلك حلقات دراسية وحلقات عمل للمسؤولين والصحفيين ومناقشات مع الخبراء.

وترى بنما أن للأمم المتحدة دوراً حاسماً في منع الاتجار بالبشر والقضاء عليه بصورة نهائية. ونوصي بتعزيز العمل المشترك بين مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، على سبيل المثال، باستخدام أدوات مثل الاستعراض الدوري الشامل لرصد تنفيذ الإطار القانوني لمنع الاتجار بالأشخاص وعلاجه والقضاء عليه في النزاعات المسلحة.

وأخيراً، من المناسب لنا أيضاً استعراض الإجراءات الوقائية تمشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن بلدنا أحد البلدان الأربعين التي ستقدم في العام القادم استعراضها

المدنيين منها في مراقبة وقف إطلاق النار. وهذا هو السبب في أن عمليات السلام ينبغي أن تستخدم التكنولوجيات الجديدة لتعزيز القدرات على جمع المعلومات الاستخباراتية. وفي إطار إعداد جنود الجبل الأسود للمشاركة في عمليات وأنشطة السلام، ينظم مكتب مكافحة الاتجار بالبشر التابع للحكومة، بالتعاون مع وزارة الدفاع، دورات تدريبية منتظمة بشأن مكافحة الاتجار بالبشر.

ويدين الجبل الأسود بشدة حالات الاستغلال الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لأن هذا النشاط والانتهاك الإجرامي لا مكان له تحت أي ظرف من الظروف في النشاط الرئيسي للأمم المتحدة. ومن واجبنا الجماعي ضمان إجراء تحقيقات شاملة في هذه الحالات، فضلاً عن المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا. ويجب أن يسود عدم التسامح المطلق وعدم الإفلات من العقاب بوصفه خيارنا الوحيد لتفادي تشويه مصداقية الأمم المتحدة مرة أخرى.

وينبغي أن تبدأ أنشطة مكافحة الاتجار بالبشر في بداية أي أزمة وقبل أن تظهر أي أدلة على الاتجار والاستغلال. إن زيادة التعاون الإقليمي والدولي وتبادل المعلومات هي أيضاً أمور حيوية لمنع المجرمين من إيجاد ملاذ آمن. وفي هذا الصدد، وقع الجبل الأسود بروتوكولات تعاون مع البلدين المجاورين ألبانيا وكوسوفو.

وعلى الصعيد الدولي، يكتسي دور مجلس الأمن أهمية بالغة، بما في ذلك من خلال نظام الجزاءات ضد تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة. وكما أوضح الأمين العام، فالاتجار بالنساء والفتيات واسترقاقهن جنسياً مصدر لتمويل الدولة الإسلامية وأداة للتجنيد. وتحتاج كل دولة من الدول الأعضاء إلى الاضطلاع بدورها في استكمال قائمة الأفراد والكيانات التي تنخرط في أنشطة الاتجار.

يشكل الاتجار بالبشر في النزاع مصدر قلق متزايد، لا في سياق أزمة المهجرة الحالية فحسب، بل أيضاً بسبب زيادة استخدام منابر وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيات الجديدة لتجنيد الضحايا. إن إضفاء الطابع المؤسسي على الاسترقاق الجنسي والتجنيد القسري للأطفال كمفجرين انتحاريين وضحايا للمتجرين بالأعضاء قد أصبح اتجاهًا مروعاً متصاعداً ضمن هذه الظاهرة السلبية. واستخدام الرقيق على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام ليس مشكلة بلدان معينة وحسب. وعلى غرار نزاعات اليوم، أصبحت المشكلة دولية، وما من منطقة في مأمن منها.

ومن غير المقبول أن تصبح هذه الجريمة واحدة من أسرع الأنشطة المتنامية للتنظيمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، مع انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان لا تتم إدانتها ولا يُحاسب المسؤولون عنها، على الرغم من جهود الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى والحكومات ومجموعات المجتمع المدني. ويتعين علينا إنفاذ القانون وملاحقة المجرمين الذين يستغلون الضحايا بطريقة وحشية. فهذا تهديد عالمي يمكن العثور عليه في العديد من مناطق النزاع وهو يتطلب، على هذا النحو، استجابة على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية.

وفي الجبل الأسود، كان تركيزنا منصباً على الوقاية والتثقيف، وتجرير الاتجار بالأشخاص، وتعطيل الشبكات الإجرامية والإرهابية ومعالجة الجرائم المتصلة بها. وفي هذا الصدد، نعمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والاتحاد الأوروبي.

إننا نؤيد عمليات السلام الدولية بوصفها أداة تتسم بالكفاءة والدينامية من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان وبناء المؤسسات المستدامة في مناطق النزاع. وفي نزاعات اليوم، تعتبر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر انخراطاً في حماية

فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى إضفاء الطابع العالمي على التصديق على جميع الصكوك القانونية ذات الصلة لمكافحة الاتجار بالبشر.

إن التهديد الذي تشكله التنظيمات الإرهابية مسألة تثير قلقاً خاصاً بالنسبة لكازاخستان. وقد أقرّ قرار الجمعية العامة ٢٩١/٧٠ بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بالصلة بين الاتجار بالأشخاص والإرهاب. إن الاتجار بالبشر عنصر حاسم في التدفقات المالية للجماعات الإرهابية وغسل الأموال من جانب شبكات الجريمة المنظمة، الأمر الذي يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فإننا نحث الدول على تعبئة استجابة عالمية أقوى وأكثر يقظة.

ونعتقد أن ما يكتسي أهمية حاسمة وإلزامية هو تدريب جميع عمليات حفظ السلام وغيرها من الأفراد الذين يتم نشرهم في مناطق النزاع وما بعد انتهاء النزاع من أجل الاستجابة الفعالة للاتجار بالأشخاص، مع التدريب على الحساسية الإنسانية ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسين، لا سيما تلك التي ترتكبها قوات حفظ السلام. إن السلام والتنمية هما ركيزتان للمجتمع المستقر ورفاه الإنسان، ويحتاجان إلى موارد هائلة من أجل القضاء على الفقر، والتعليم، والعمالة وتوفير الخدمات. ولذلك اقترحت كازاخستان أن تنظر الدول الأعضاء في تخصيص واحد في المائة سنوياً من ميزانية الدفاع لصندوق الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الصعيد الوطني، تتصدى كازاخستان للاتجار بالبشر عن طريق تسريع عمل لجنّتها المشتركة بين الوكالات، وذلك في تفاعل وثيق مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ذات الصلة كجزء من الدورة الرابعة لخطتها الوطنية لعام ٢٠١٥-٢٠١٧.

وعلى الصعيد الإقليمي، نتفاعل بطريقة فعالة مع رابطة الدول المستقلة من خلال برنامجها الإقليمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

وينبغي أن يشهد جميع الضحايا نهاية لعاناتهم. إنهم يستحقون الحماية والدعم، فضلاً عن العدالة والفرص. ولذلك، فإننا بحاجة إلى مضاعفة الجهود على جميع المستويات ومعالجة تلك المسألة الملحة بطريقة من شأنها أن توفر نتائج حقيقية على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد توميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نود أن ننضم إلى الآخرين في إدانة المجرمين الإرهابيين اللذين وقعا بالأمس في أنقرة وبرلين. ونعرب عن عميق تعازينا إلى الاتحاد الروسي وألمانيا.

وتؤيد كازاخستان البيان الذي أدلى به ممثل مملكة البحرين باسم الدول الـ ٢٤ الأعضاء في مجموعة "أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر".

ونشيد بالجهود الدؤوبة والخبرات الخاصة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. ونقدّر أيضاً التنسيق القدير للمكتب بين فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص والإدارة السليمة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال. وتؤيد تعزيز التنسيق بين فريق التنسيق المشترك بين الوكالات والدول الأعضاء لتعزيز فعالية الاستجابة للتحديات الراهنة للاتجار بالبشر.

ونؤكد من جديد التزامنا التاريخي بخطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبرتوكول منع وقوع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية لتوجيه الاستجابات المنسقة والشاملة. ولذلك



للحدود الوطنية في معظم الحالات، وكثيراً ما يُرتكب في إطار المنظمات الإجرامية التي تستغل هشاشة وضعف الأشخاص المتجر بهم. وغالباً ما يتفاقم الاتجار بالبشر في حالات النزاع والأزمات الإنسانية ويتعاظم بسبب عوامل مثل الفقر والبطالة وضعف سيادة القانون وسوء الحكم.

ونشير مع القلق إلى أن الاتجار بالأشخاص في حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات أصبح من أساليب الحرب التي تستخدمها الجماعات المتطرفة العنيفة. إنه يحول الأفراد إلى سلع ويجردهم من إنسانيتهم ويؤدي إلى تفاقم الآثار الضارة المتعددة والطويلة الأمد للعنف المتصل بالنزاع على الضحايا. ويجب التشديد على أن من بين العلامات المميزة للملازمة لهذه الجريمة هي أن معظم الضحايا من النساء والفتيات.

ولكي يكون أي تدخل فعالاً، فإنه يجب أن يستند إلى الجهود المشتركة والمنسقة في مجالات الوقاية والتوعية والدعم والبحوث وقمع هذه الظاهرة على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو الوطني. ويمثل التعاون الثنائي والإقليمي والدولي بين البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، وكذلك تبادل المعلومات بصورة فعالة، أموراً ذات أهمية حاسمة في التصدي للاتجار بالبشر الناجم عن النزاع. إنها مسألة عالمية تتطلب العمل الجماعي، ليس من جانب الحكومات الوطنية فحسب، بل أيضاً من قبل المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، والجهات المعنية الأخرى.

وبصفة عامة، هناك نقص في الإبلاغ عن جريمة الاتجار بالأشخاص وتسجيلها. ولا يرى الأغلبية الساحقة من ضحايا الاتجار بالبشر تحقيق العدالة أبداً إثر ما عانوا منه، ولا يتلقون المساعدة والدعم اللذين يحتاجونهما. ويجب علينا مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب لأولئك الذين يرتكبون هذه الجرائم؛ ويجب تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وتحقيقاً لهذه

ومع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كجزء من التحالف من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص التابع للمنظمة المذكورة. كما شرعت كازاخستان في عملية ألماني، التي تشكّل منتدى لتسعة من بلدان المنطقة لكي تكثّف استجابتها سنوياً وتعزز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

وكازاخستان، بصفتها عضواً مقبلاً غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، يسرّها دعم القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) وتؤكد من جديد التزامها القوي بالتوصل إلى نتائج ملموسة في مكافحة الاتجار بالبشر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد ميندونسا إمورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الإسبانية على عقد هذه المناقشة الوزارية المفتوحة وأن أهنئكم، سيدي الرئيس، على اتخاذ أول قرار لمجلس الأمن بشأن الاتجار بالبشر في حالات النزاع، والذي تفخر بلدي بالمشاركة في تقديمه (القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)).

وأشكر الأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والسيدة زينب بانغورا، الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، على إحاطتهم الإعلامية.

إن الاتجار بالبشر أحد أخطر انتهاكات حقوق الإنسان وهو يشكل اعتداء على كرامة الإنسان وسلامته. في كل عام، يقع الملايين من الرجال والنساء والأطفال ضحايا للاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال، الذي يشمل البغاء وغيره من أشكال الاستغلال الجنسي والسخرة والخدمة القسرية والرق والممارسات المماثلة والاستعباد اللاإرادي ونزع أعضائهم وغير ذلك من أشكال الاستغلال. إنه واقع معقد، عابر

الغاية، لا بدّ من تدريب المسؤولين عن إنفاذ القانون وغيرهم من المسؤولين على الاستدلال على الضحايا وحمائيتهم، ولا بدّ من الملاحقة القضائية للمتجرين والمتواطئين معهم وكفالة تحقيق العدالة للضحايا.

وتحت البرتغال جميع الوفود، التي لم تفعل ذلك بعد، على الانضمام إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وعلى التصديق عليه. والبروتوكول يوفر أساساً واسعاً للسياسات الرامية إلى معالجة هذه المسألة، ويقتضي من البلدان أن تتخذ إجراءات ضد المتجرين وأن تحمي الضحايا وتساعدتهم وتقدّم المساعدة لمنع الاتجار بالبشر. ويتطلع وفد بلدي إلى الاستعراض الرفيع المستوى لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، المقرر عقده في عام ٢٠١٧.

**السيد ماو (أيرلندا)** (تكلم بالإنكليزية): ليس الاتجار بالبشر هو دائماً أول ما يتبادر إلى الذهن عندما نفكر في النزاعات العنيفة. فغالباً ما تطغى صور التفجيرات والدبابات ومخيمات اللاجئين على قصصنا الإخبارية ومجالات اهتمامنا. ولكن الصلة بين الاتجار والنزاع مسألة رئيسية تتطلب اهتمامنا.

وقد كان البيان الرئاسي الصادر في كانون الأول/ديسمبر الماضي S/PRST/2015/25، بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع، إنجازاً هاماً. أولاً، أكد البيان من جديد على أن الاتجار بالبشر يجب أن يُنظر إليه في سياق الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وثانياً، فإنه أكد على دور مجلس الأمن في تعزيز الرد الدولي على هذا التحدي.

ونشكر إسبانيا على تنظيم مناقشة اليوم الهامة، وتؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. كما نشرك جميع الوفود في الإعراب عن التضامن مع ضحايا هجمات الأمس الإرهابية. وبصفتي الوطنية، سأحدد مجالات أربعة تتيح فرصاً لاستجابة دولية أقوى للاتجار في حالات النزاع.

المجال الأول هو السعي لتحقيق المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. إن الصلة بين الاتجار بالبشر والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات لا يمكن دحضها. وقد رأينا ذلك

وتحت البرتغال جميع الوفود، التي لم تفعل ذلك بعد، على الانضمام إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وعلى التصديق عليه. والبروتوكول يوفر أساساً واسعاً للسياسات الرامية إلى معالجة هذه المسألة، ويقتضي من البلدان أن تتخذ إجراءات ضد المتجرين وأن تحمي الضحايا وتساعدتهم وتقدّم المساعدة لمنع الاتجار بالبشر. ويتطلع وفد بلدي إلى الاستعراض الرفيع المستوى لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، المقرر عقده في عام ٢٠١٧.

وضعت البرتغال في عام ٢٠٠٧، بمشاركة العديد من الوزارات القطاعية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، خطتها الوطنية الأولى لمكافحة الاتجار بالبشر. وفي عام ٢٠٠٨، أنشأنا مرصد الاتجار بالبشر بهدف جمع وتحليل البيانات عن الاتجار. ويجري حالياً تنفيذ خطتنا الوطنية الثالثة لمكافحة الاتجار بالبشر، للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٧، وهي تستتبع ٥٣ من تدابير السياسة العامة المتمحورة حول خمسة مجالات استراتيجية: أولاً، الوقاية والتوعية والمعلومات والبحوث؛ ثانياً، التعليم والتدريب؛ ثالثاً، الحماية والتدخل وبناء القدرات؛ رابعاً، التحقيقات الجنائية؛ وخامساً وأخيراً، التعاون. وتجسد الخطة الوطنية الثالثة لمكافحة الاتجار بالبشر التزامات بلدي، لا سيما في إطار الأمم المتحدة ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وقد تم الاعتراف بالجهود الوطنية التي بذلتها البرتغال في مجال مكافحة الاتجار بالبشر في عدة محافل، كان آخرها في فريق الخبراء المعني

والمؤسسات الإقليمية بدور أقوى في إبلاغ مجلس الأمن بشأن الاتجار بالبشر في حالات النزاع، وتطلع إلى أن يقوم الأمين العام المعين بتعظيم مساعيه الحميدة في تعزيز منع نشوب النزاعات.

ويشمل المجال الثالث الشراكات التي تتجاوز مجلس الأمن. فالاتجار في صميمه يتسم بوجود حراك. ويتجاوز الحدود والولايات القضائية. ويمثل تحدياً ضخماً للغاية لا يمكن لأي كيان واحد مواجهته. وعلى الرغم من أنه ينبغي أن تعالج قضية الاتجار بالبشر في حالات النزاع من جانب مجلس الأمن، فسوف نحتاج أيضاً إلى النظر بشكل يتجاوز حدود هذه القاعة من أجل إيجاد حل شامل. وسيكون تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أمراً حاسماً في هذا الصدد. لا يعني ذلك التركيز فحسب على الهدف ٨,٧، الذي يتناول الرق المعاصر والاتجار بالبشر بشكل مباشر، بل والتركيز أيضاً على الهدف ٥ المعني بكفالة تمكين المرأة، والهدف ١٦ الخاص بإعطاء الأولوية لبناء مؤسسات قوية وشاملة للجميع.

ولتحقيق ذلك، يجب تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظومات الإقليمية، التي وضع العديد منها استراتيجيات شاملة بشأن هذه المسألة. فعلى سبيل المثال، حيث إن الدول الأعضاء تعمل على تنفيذ بروتوكولي باليرمو وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، فإنها ستضطلع بدور حاسم في المعالجة الشاملة للاتجار بالبشر. إن الاتجار انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، ويشجعنا اتباع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان لنهج يزداد شمولاً إزاء الاتجار بالبشر.

وأخيراً، من الضروري لاستجابة أقوى لوضع احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً في صميمها. وقد استمعنا في السنة الماضية خلال دعمنا للاستجابة السريعة في مجال العدالة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى روايات مروعة عن التحقيقات في العنف الجنسي والاتجار بالبشر من قبل جماعة بوكو حرام.

في قضايا مروعة متعلقة بالاتجار بالنساء وانتهاكهن جنسياً من جانب ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية وجماعة بوكو حرام. وهناك أيضاً حالات يقلّ الإبلاغ عنها، بما في ذلك العديد من حالات الاستغلال الجنسي من قبل المتجرين غير الشرعيين لأولئك الذين يفرون من مناطق الحرب. وبالإضافة إلى ارتباطهما من حيث الأسباب أو من خلال نقاط المنشأ، فإن هناك المزيد من الصلات البغيضة بينهما، والتي يمكننا أن نفعل شيئاً حيالها. وتتمثل إحدى هذه الصلات في المساءلة، أو انعدامها. ويوجد خيط واضح يربط بين العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والاتجار بالبشر لأن الإفلات من العقاب على أحدهما يسمح للآخر بالازدهار.

ويمكن لمجلس الأمن أن يعمل بوصفه آلية مساءلة هامة في هذا الصدد. وأبسط ما يمكن عمله، فلنتحدث عن حوادث الاتجار بالبشر في هذه القاعة حيثما نراها تحدث. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجلس أن يعمل من أجل تعزيز تدابير المساءلة الأخرى من خلال، على سبيل المثال، دعم الممثلة الخاصة بانغورا والنشر الفعال لمستشارين في مجال حماية المرأة في بعثات حفظ السلام ومن خلال إحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية ودعم نظم المساءلة الإقليمية والوطنية.

والمجال الثاني هو منع الظروف المؤدية إلى الاتجار بالبشر. وقد شهدنا بوضوح أن أفعال الحرب تشكل حافزاً قوياً للاتجار بالبشر. فهي تؤدي إلى انهيار الحماية المؤسسية والاجتماعية، وتترك أعداداً كبيرة من الناس عرضة للمتجرين. ومن ثم، فمن الجلي أن توجيه تركيز أكبر من جانب المجتمع الدولي على منع نشوب النزاعات ووقف تكرارها سيكون له أثر مباشر على الاتجار بالبشر. امنعوا النزاعات لتمنعوا الاتجار.

وندعو إلى زيادة الزخم إزاء تحويل كلماتنا عن منع نشوب النزاعات وبناء السلام - التي كثيراً ما نسمعها في هذه القاعة - إلى ممارسة عملية. ونرحب بقيام لجنة بناء السلام

جهود الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة الرامية إلى القضاء على هذه الجريمة من خلال سن الأنظمة والقوانين الرادعة لها، وحشد الجهود الدولية لمحاربتها. ولعل اجتماعنا اليوم لمناقشة هذا الموضوع هو خير دليل على تلك الجهود. ويحدونا الأمل بأن تكفل جهود جميع المشاركين في هذا النقاش بالنجاح، وأن نخرج بالحلول الجذرية لهذه المشكلة ونعالج مسبباتها، ونضع الخطط المستقبلية لضمان عدم تكرارها.

إن اجتماعنا اليوم هو لمناقشة جريمة باتت من الأنشطة المدانة في جميع أنحاء العالم، وهي تشكل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان. وللأسف، إن غالبية ضحاياها هم من النساء والفتيات والأطفال. وتتأثر جميع البلدان تقريبا بذلك سواء كانت من دول منشأ الضحايا أو دول العبور أو المقصد. وبسبب كثرة التفاعلات في العديد من المناطق فقد نشطت هذه الجريمة في الآونة الأخيرة. ونظرا لتعدد أشكالها، فقد سعت دول العالم والمنظمات الدولية المتخصصة إلى تطوير أدواتها واستصدار القوانين الرادعة لهذه الجريمة والحد من آثارها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

وعلى الصعيد المحلي، فقد قامت المملكة العربية السعودية بمكافحة الاتجار بالبشر في عدد من الجوانب التشريعية - التنظيمية منها والمؤسسية - إضافة إلى الجهود والتدابير الوطنية الأخرى في مجال منع جرائم الاتجار بالأشخاص، ومحكمة المتورطين فيها ومعاقبتهم، وحماية الضحايا، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في هذا المجال. ويعد إصدار قانون مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في بلدي، والذي أُصدر في عام ٢٠٠٩، محطة بارزة ومضيئة في مجال مكافحة هذا النوع من الجرائم التي باتت دول العالم تعي أهمية وضع النصوص القانونية التي تحظر هذه الممارسات وتعمل على معاقبة مرتكبيها.

وكان العديد من الضحايا مصابين بصدمة حالت دون قدرتهم على التحدث إلى القائمين بالمقابلات إزاء ما واجهوه من محن. وفي بعض الحالات، كانوا أكثر اهتماما بالمأوى أو الغذاء أو سلامتهم الشخصية عن الاهتمام بالتحقيق. وتعني العدالة بالنسبة لهم أكثر من معاقبة المعتدين عليهم بالسجن.

ورغم أنه قد يكون مزعجا، فإننا بحاجة إلى الاستماع إلى هذه الروايات. إننا بحاجة إلى مشاركة أولئك الذين نجوا أو من هم أكثر تعرضا للاتجار بالبشر في حالات النزاع، ونحتاج لوضعهم في محور الاهتمام عند صياغة استجابتنا. وينطبق ذلك بصفة خاصة على المرأة، وكذلك على الشباب، بمن في ذلك الأطفال المقاتلين السابقين. وستكون مشاركة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص أمرا حاسما أيضا في وقف تدفقات الاتجار بالبشر.

ونحن ممتنون لإسبانيا على العمل من أجل كفالة أن يظل تركيز المجلس منصبا على هذه المسألة. ومع ذلك، وكما أشرنا، فإن استجابتنا يجب أن تشمل مجلس الأمن وأن تتجاوزه إذا أردنا في النهاية إنهاء الاتجار بالبشر في حالات النزاع.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن إلى ممثل المملكة العربية السعودية.

**السيد السعد (المملكة العربية السعودية):** بداية، أود أن أنقل تعازي وفد بلدي إلى كل من روسيا وألمانيا على الحادثتين المأساويتين اللتين حدثتا مؤخرا، وأؤكد على إدانة بلدي لمثل هذه الأعمال الإرهابية.

وأشكر فخامة رئيس حكومة إسبانيا الموقر، السيد ماريانو راخوي، على حضور هذا الاجتماع والمناقشة، مما أعطاه الزخم المطلوب. أتقدم بخالص الشكر والتقدير على جهودكم التي بذلتموها في سبيل إنجاح هذا النقاش البالغ الأهمية حول الاتجار بالبشر في حالات النزاع. كما نشتم

وفي الختام، تؤكد المملكة العربية السعودية على موقفها الثابت الراض لجميع أشكال الاتجار بالبشر تحت أي ذريعة، من خلال تكثيف الجهود الداخلية الرامية إلى القضاء نهائياً على هذه الجريمة بسنها للقوانين والأنظمة التشريعية الرادعة لها، وأيضاً من خلال تعاونها الدؤوب مع المجتمع الدولي للقضاء على جريمة الاتجار بالبشر، وتصديقها على المواثيق والمعاهدات الدولية الرامية إلى ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد نياغو (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازي أوغندا للبعثتين الدائميتين لكل من روسيا وألمانيا في المآسي التي حلت برعاياهما أمس.

وعلاوة على ذلك، أنقل إليكم تحيات حارة من فخامة الرئيس موسيفيني رئيس أوغندا، الذي أرسل اعتذاره عن عدم تمكنه من الحضور والمشاركة شخصياً في هذه المناقشة الهامة بسبب واجبات أخرى مقررة سابقاً. وإنه يعرب عن أعظم تقدير لكم، سيدي، على الدعوة الكريمة التي وُجّهت إليه للمشاركة في هذه المناقشة حول موضوع في غاية الأهمية بالنسبة إلى أوغندا.

ويقدر وفد بلدي أيضاً الإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام، السيد بان كي - مون، ومقدمو الإحاطات الإعلامية الآخرون.

ربما يكون الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع واحداً من أصعب الشرور التي تواجه العالم حالياً، وجاء تنظيم هذه المناقشة في توقيت مناسب جداً من حيث توفير فرصة للدول الأعضاء لتبادل الرؤى بشأن كيفية التصدي الفعال للتحديات التي نواجهها في مكافحة هذه الآفة.

كما تم في بلدي إنشاء اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في هيئة حقوق الإنسان، وعضوية عدد من الهيئات الحكومية، بهدف تنسيق الجهود الوطنية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، ووضع الخطط الكفيلة بمعالجتها، ووضع التوصيات التي تضمن عدم وقوع تجاوزات ضد الفئات المستهدفة من الاتجار بالأشخاص، وتكليف هيئة حقوق الإنسان بمتابعة تنفيذ هذه التوصيات.

كما انضمت المملكة العربية السعودية إلى العديد من الصكوك الدولية ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالبشر، ومن أبرزها ما يلي: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها - بروتوكول باليرمو لمنع وقوع الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو - وكذلك انضم بلدي إلى العديد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية أهمها الاتفاقيتين رقم ١٨٢ ورقم ٢٠٩، وكذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وكذلك الاتفاقية الخاصة بالرق لعام ١٩٢٦ والبروتوكول اللاحق لها.

إنه ومع تزايد النزاعات، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، أدى ذلك إلى ارتفاع ملحوظ في جرائم الاتجار بالبشر، وخاصة ما يعانيه إخواننا السوريون النازحون من مناطق النزاع. حيث إنه، وبكل أسف، استغل مرتكبو هذه الجريمة الحاجة الماسة للضحايا وحالتهم الإنسانية التي أرغموا على العيش فيها والتعامل مع ظروفها، متنازلين في كثير من الأحيان عن كرامتهم وإنسانيتهم، فوجدوا أنفسهم ضحية للذئاب البشرية التي نهشت أجسامهم واسترخصت كرامتهم لتحقيق مكاسب شخصية.

هم والمجرمين المحتملين، وتتيح وجود آلية تنسيق من أجل إنفاذها. وستتطلب هذه الجهود دعماً قوياً من هذا الجهاز.

وبالنظر إلى الطابع عبر الوطني لهذه الجريمة، فهي تتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي للتصدي بجزم لهذه المشكلة. وكما جرى تفصيله باقتدار في المذكرة المفاهيمية التي قدمتها الرئاسة الإسبانية بمناسبة هذه المناقشة (S/2016/1031، المرفق)، فإن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بغيره من الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، مثل غسل الأموال والإرهاب الدولي. وتسمح الموارد المالية التي يدرّها الاتجار بالبشر بازدهار غسل الأموال وهذا يساهم بدوره إلى حد كبير في تمويل الأنشطة الإرهابية. وتستمرّ هذه الدورة.

ولذلك، فمن الواضح أن ذلك يتطلب اتباع نهج كلي يعالج الترابط بين هذه الرذائل في مجتمعاتنا. إن العمل معاً من خلال مجلس الأمن باتخاذ قرار ينص على تدابير فعالة تتناول رذائل الاتجار بالبشر وغسل الأموال والإرهاب بطريقة شاملة سيساعد في إرسال رسالة قوية إلى مرتكبي هذه الجرائم وفي تفويض وتقليص قدرات شبكاتهما على تنفيذ هذه الأنشطة الإجرامية.

وعلى نفس المنوال، فإن جهود المجتمع الدولي الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من شأنها أن تساعد على حرمان هذه الشبكات من البيئة المواتية التي تزدهر فيها. وهذا هو السبب في أن أوغندا لا تزال تضطلع بدور رئيسي في المنطقة في مكافحة الإرهاب في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى، وفي العمل مع الشركاء من أجل معالجة النزاعات في منطقتنا. ولا تزال أوغندا نصيراً للوحدية الأفريقية، والتي يتمثل أحد أهدافها الاستراتيجية في القضاء على النزاعات والرذائل المرتبطة بها في منطقتنا حتى يمكننا السير على طريق السلام والتحول السلمي والازدهار لشعبنا.

تقع أوغندا في منطقة عانت الكثير من النزاعات، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة الاتجار بالبشر في منطقتنا. وقد جعلت النزاعات في منطقتنا غالبية شعبنا، ولا سيما النساء والأطفال، عرضة للشبكات الإجرامية المنظمة التي تستغل ضعف مؤسساتنا المعنية في مجالي الهجرة والقضاء للانخراط في الاتجار بشكل رئيسي بالنساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة عبر الحدود وأخذهم إلى أماكن بعيدة. ولا تزال النزاعات في جمهورية أفريقيا الوسطى والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، ومؤخراً جنوب السودان، تعرّض أضعف قطاعات السكان في بلدنا لخطر الشبكات الإجرامية التي تتجر بهم وذلك لأغراض تتمثل بشكل رئيسي في الحصول على عمالة رخيصة والاستغلال الجنسي، وفي حالات أخرى، الرق.

وقد كشف عدد من التقارير مؤخراً عن بعض أبعث التجارب التي مرّ بها الأطفال والنساء الذين تم الاتجار بهم في بعض البلدان حيث ينتهي بهم الأمر إلى أن يُباعوا كأشياء. ووقعت أوغندا نفسها ضحية لهذه الآفة، حيث تعرّض بعض أطفالنا، ولا سيما الفتيات والشابات، الذين تم الاتجار بهم للتعذيب والانتهاك الجنسي على أيدي جلاديهن. وأنشأت حكومتنا مؤخراً لجنة مشتركة بين الوزارات، بتنسيق من وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية، للتحقيق في هذه الانتهاكات ووضع التدابير المناسبة التي يمكن اتخاذها للتصدي بفعالية لهذه المشكلة. هذا إضافة إلى العديد من التدخلات الأخرى التي قامت بها الحكومة في الماضي للتصدي لهذا التحدي.

ومن أهم الخطوات التي ينبغي أن تتخذها الدول الأعضاء، بدعم من المجتمع الدولي، مواءمة التشريعات التي توفّر بشكل شامل آليات قضائية لمعاقبة الجناة بقسوة وردعهم

بالبشر وحماية الضحايا وتقديم الجناة إلى العدالة. وهذه مهمة مضيئة لأن رواندا عرضة لخطر الاتجار بالبشر لوقوعها في منطقة تعاني من نزاع مسلح مستمر. وعلى الصعيد الدولي، فإن رواندا دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبرتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل للاتفاقية. وشاركت رواندا في تقديم قرار الجمعية العامة ١٩/٧١، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وقبل أن أختتم بياني، أود التطرق إلى نقطتين أخيرتين.

أولاً، يجب علينا أن نفعل المزيد على الصعيد المحلي والإقليمية والدولية من أجل مكافحة الاتجار بالبشر عن طريق العمل بشكل وثيق مع الشركاء من كل الأقطاب لتعزيز التدابير التشريعية والعقابية التي تستهدف بكفاءة سرعة ونطاق شبكة المتجرين التي نواجهها. والحقيقة الماثلة أمامنا هي أننا لا نملك ترف الوقوف مكتوفي الأيدي في مواجهة الاتجار بالبشر.

ثانياً، وأعتقد أن هذا هو الأهم، إننا نشجع جميع الدول الأعضاء والمؤسسات المدنية والقطاع الخاص على دعم الكفاح ضد الاتجار بالبشر على جميع الجبهات.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إريتريا.

**السيد جورجيو (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية):** إنسحوا لي في البداية أن أعرب عن أعماق مشاعر التعاطف مع البعثة الدائمة للاتحاد الروسي عقب اغتيال السفير أندري كارلوف في أنقرة، وللبعثة الدائمة لألمانيا بعد الهجوم المأساوي على المدنيين الأبرياء في برلين. وقلوبنا مع أسر الضحايا المكلمة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للبحرين، الذي تكلم باسم مجموعة "أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر".

وتؤيد أوغندا الجهود التي تبذلها هذه الهيئة لمعالجة مشكلة الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع، وتتعهد بالعمل جنباً إلى جنب مع شركائنا الدوليين في دعم التدابير الرامية إلى القضاء عليها.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا.

**السيدة باكور موتسا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية):** أود في البداية أن أعرب عن أعماق مشاعر مواساة رواندا للاتحاد الروسي في الاغتيال الشنيع للسفير أندريه كارلوف.

وأود أن أشكر الرئاسة الإسبانية للمجلس على عقد هذه المناقشة الهامة وأرحب بالخطوة الهادفة المتمثلة في اتخاذ القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي شاركنا في تقديمه، اليوم.

إن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع مشكلة تضاعف من ضرورة إحلال السلام والأمن الدوليين سواء في حالات النزاع أو في حالات ما بعد انتهاء النزاع. فالاتجار بالبشر تهديد للأمن العالمي يؤثر تأثيراً مباشراً على قلة منعة المشردين واللاجئين. وهو يتفاقم نتيجة النزاعات والاضطرابات المدنية والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان. ويجب علينا ألا نغفل عن طابعه التوسعي وأن نعترف بأن معظم بلدان المقصد للضحايا المتجر بهم لا تعاني من نزاعات. ولذلك، فمن المهم مكافحة هذه الجريمة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ويتم استهداف الضحايا، ولا سيما الأطفال والنساء، من قبل المجرمين الذين ينتمي عدد كبير منهم إلى شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك لأغراض الاستغلال الجنسي والرق والأشكال الأخرى من الاستغلال.

وقد وضعت رواندا تدابير وطنية تشريعية ومؤسسية وهي تقوم بدور فعال على الصعيد الإقليمي في سياق إطار التعاون لشرق أفريقيا الذي تتمثل مهمته في إنشاء آليات لمنع الاتجار

الجنسي والمعاملة المهينة وسرقة الأعضاء، والقتل والاختطاف طلبا للعدوية. ويسلط ذلك الضوء على واقع تطور مشكلة الاتجار بالأشخاص. وفي هذا الصدد، ولأن الأمم المتحدة على وشك الشروع في استعراض خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، تعتقد إريتريا أنه، من خلال تحسين الفهم والخبرات المكتسبة خلال السنوات العشر الأخيرة، ستؤدي خطة العمل العالمية دورا أقوى وأكثر أهمية لتسخير العمل الجماعي من أجل المضي قدما بمكافحة الاتجار بالبشر.

وإدراكا من إريتريا لخطورة وإلحاح المشكلة، فقد انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبرتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وإريتريا هي أيضا بصدد اتخاذ خطوات ملموسة للإسهام في مكافحة الاتجار بالبشر عن طريق إنشاء الإطارين القانوني والمؤسسي، بما في ذلك عن طريق تفكيك الشبكات الإجرامية. وعلاوة على ذلك، فهي تشارك بنشاط أيضا في عملية الخرطوم وغيرها من المشاريع لمعالجة هذه الآفة، بما في ذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وإذ تسلّم بأن الاتجار بالأشخاص هو عمل إجرامي عابر للحدود، يدر ما يناهز ١٥٠ بليون دولار، فمن الضروري تحديد الأسباب الكامنة والأبعاد المتشابكة للمشكلة من أجل إيجاد حلول فعالة ودائمة لهذه الجريمة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

السيدة ساباغ مونيوت دي لا بينيا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): يسرني سيدي، أن أراكم تترأسون هذه الجلسة. وأود أن أقدم تعازينا للاتحاد الروسي. إن شيلي تشجب بشدة الأحداث التي وقعت.

ويود وفد بلدي شكر إسبانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع، في سياق بند جدول الأعمال المعنون "صون السلم والأمن الدوليين". إن الاتجار بالأشخاص جريمة عبر وطنية تؤثر على جميع الدول تقريبا، نظرا لما لها من آثار سلبية على السلام والأمن وإسهامها في الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية للضحايا وانتهاك كرامتهم. ولذلك، تعتبر إريتريا بأن مناقشة اليوم المفتوحة تعطي دفعة هامة للكفاح العالمي ضد آفة الاتجار بالبشر.

ومن الواضح أن هذا الأمر محدود في نطاقه. ومع ذلك، نود أن نعتبره جزءا من الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى التصدي للاتجار بالأشخاص. إن القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) المتخذ اليوم، ينص على

"أن تتخذ إجراءات حاسمة وفورية لمنع الاتجار بالأشخاص وتجريمه والتحقيق في حالاته ومقاضاة مرتكبيه وكفالة مساءلة الضالعين فيه". (القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الفقرة ٢ (ب))

وتشير هذه الفقرة تحديدا إلى الاتجاه الذي ما فتئت إريتريا تطالب به الأمم المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية، منذ عام ٢٠١٣. ومن الأهمية بمكان، مع ذلك، أن تكون التحقيقات التي أجريت مستقلة وشفافة.

وبالنظر إلى الطابع المعقد والمتعدد الأبعاد لجرائم الاتجار بالبشر، من شأن تعزيز التنسيق بين مجموعة التنسيق المشتركة بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى الإسهام في تحقيق النتائج المرجوة.

ويجب التأكيد على أن الاتجار بالبشر قد أصبح أكثر حدة في الآونة الأخيرة على طول طرق الهجرة، حيث المجتمعات المحلية الضعيفة والأفراد الذين لا يزالون يتعرضون للعنف



ولدى المجلس مسؤولية أخلاقية وسياسية عن دعم جهود المجتمع الدولي لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك الامتثال للاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة، وكذلك للقرارين ٢١٩٥ (٢٠١٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، اللذين يتناولان العلاقة بين الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر، والإرهاب. إننا نؤيد تحسين التنسيق والتعاون بين النظم القضائية الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة من أجل تفكيك الشبكات الإجرامية ومحاكمة أولئك الذين يستفيدون من الاتجار.

وفيما يتعلق باتخاذ تدابير محددة لتحقيق الأهداف المذكورة آنفاً، إلى جانب دعم تلك التدابير الواردة في القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي شاركنا في تقديمه اليوم، نقترح ما يلي.

أولاً، يجب علينا تعزيز التبادل بين الوكالات المتخصصة، وعمليات حفظ السلام وجهات الأمم المتحدة المعنية ببناء السلام من أجل معالجة مشكلة العمل المتفرق القائم في هذا المجال.

ثانياً، يجب علينا معالجة الاتجار بالبشر المرتبط باستغلال الموارد المعدنية وتعزيز التدابير الفعالة المتعلقة بسلسلة الإمدادات، مثل المبادئ التوجيهية التجارية المتعلقة بالعبودية الواجبة فيما يخص المعادن الواردة من مناطق النزاع، حيث يعمل العديد من النساء والفتيات قسراً.

ثالثاً، يجب إدراج مسألة الاتجار بالنساء والفتيات في حالات النزاع في جدول أعمال فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، المعروف باسم فريق القرار ٢٢٤٢، الذي أنشأته إسبانيا، لأن هذا يعتبر تحدياً فيما يخص تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

رابعاً، يجب أن نطلب من أفرقة خبراء لجان الجزاءات شمول الاتجار بالبشر في تقاريرها التي تقدمها لتلك اللجان

ويتعين معالجة هذه الظاهرة عبر الوطنية المعقدة والمتنوعة، من منظور شامل ومنسق من خلال المنظومة، بما في ذلك في المجلس وهيئاته الفرعية، لأنها مرتبطة بالمواضيع الرئيسية المدرجة في جدول أعماله، مثل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة؛ والمرأة والسلام والأمن؛ والأطفال والنزاع المسلح؛ وتمويل الإرهاب.

كما أصبح استخدام ضحايا الاتجار في القتال، والاستغلال الجنسي والعمل القسري، سمات مميزة للصراعات المسلحة والأزمات الإنسانية. والصلة بين العنف الجنسي والاتجار واضحة للعيان. وقد شاهدنا بفزع كيف استخدمت الجماعات المسلحة العنف الجنسي، والاستغلال التجاري واستعباد النساء والفتيات كأداة للإرهاب ومصدر للتمويل. ويجب أن يكون رفضنا لهذه الأفعال واضحاً وصارماً، ويجب أن يكون مدعوماً بتدابير لمنعها وتوفير إعادة التأهيل وإعادة الإدماج للضحايا.

لقد أجمعت الأزمات الإنسانية المرتبطة بتفاهم النزاعات القائمة والإجراءات العنيفة من جانب جماعات من غير الدول، النمو الهائل لتدفقات الهجرة والأشخاص المشردين داخلياً، بأرقام هي اليوم أعلى مما كانت عليه في أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية. وفي هذا الصدد، وفي إطار اجتماع صيغة آريا الذي نظمته أستراليا وشيلي في عام ٢٠١٤، حددنا الحاجة الملحة لتعزيز التوصل إلى حلول سياسية للتحديات التي تواجه الدول والنظام الدولي فيما يخص التعاطي مع إدارة الهجرة وحالة الفئات الضعيفة المعرضة للاتجار، مثل الأشخاص المشردين داخلياً. وتشكل هذه المناقشة استجابة لهذا النداء.

ومن الضروري إيجاد وزيادة الوعي بهذه الآفة لمنعها، ومحاكمة المتحررين وحماية ضحايا الاتجار وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، كما قلنا سابقاً، وأخيراً القضاء على الاتجار بالبشر في حالات النزاع.

ينتشر الاتجار بالبشر تحديدا في البلدان المتضررة من الصراعات والتراعات، ولا سيما تلك التي لا تزال تعاني على أيدي الإرهابيين والمتطرفين. لقد شهدنا اتجاهها مستمرا تلجأ فيه الجماعات الإرهابية والمتطرفة المختلفة، مثل الطالبان، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة، من بين أخرى - إلى الاتجار بالبشر على نحو متزايد للنهوض بخططها الشريرة. في منطقتنا، وكذلك في أفريقيا والشرق الأوسط، اختطفت الجماعات المتطرفة الرجال والنساء والأطفال كوسيلة لتمويل أنشطتها الإجرامية والقيام بها. وفي كثير من الحالات، عرضت النساء والفتيات للبيع لتعبئة الموارد المالية وتمويل العمليات العسكرية. تمثل هذه الأنشطة المشينة أكثر أفعال البشر شرا.

إن الصلة الوثيقة بين الاتجار بالبشر والإرهاب تمثل مصدرا خطيرا للقلق يتطلب اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي. ونعتقد أن التصدي لبعض العوامل الأساسية المحركة للتطرف العنيف يجب ألا ينفصل عن القضاء على مشكلة الاتجار بالبشر. وفي حالات النزاع المختلفة، وبخاصة في منطقتنا، لا تزال مختلف الجماعات الإرهابية والمتطرفة، بما في ذلك حركة طالبان، وشبكة حقاني وتنظيم القاعدة، تتمتع بالملاذات الآمنة، إلى جانب الدعم المادي والمالي، الذي عزز قدرتها العملياتية على مواصلة هذه الحملة من الإرهاب ضد الأبرياء.

وأحد أفضل سبل التصدي للاتجار بالبشر هو منع نشوب النزاعات في المقام الأول وتسويتها أينما وقعت. وبذلك سنتجنب البيئة التمكينية التي توجع مشكلة الاتجار بالبشر. وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة لتحديد ومعالجة المشكلة المتبقية المتمثلة في استمرار دعم المتطرفين كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية. وينبغي زيادة التركيز على كفاءة امتثال الدول لالتزاماتها بمكافحة الإرهاب والتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

بغية مساعدة أعمال المجلس في حالة اعتماد الجزاءات المحددة الأهداف التي ينص عليها القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦).

خامسا وأخيرا، أود أن أطلب من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، تناول هذه الآفة في تقاريرهما المقدمة إلى هيئتهما الفرعية، بالنظر، في جملة أمور، إلى أن هذه العناصر يمكن أن تشكل علامة إنذار مبكر قد تساعد على اكتشاف ومنع الجرائم ضد الإنسانية في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد سايكال (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الإسبانية للمجلس على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع بالغ الأهمية يتطلب اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي.

إن الاتجار بالبشر يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وينتهك القيم والمبادئ الأساسية التي نعززها كثيرا، مثل العدالة والمساواة وحقوق الإنسان للجميع. على مدى السنوات القليلة الماضية، شهد العالم الاتجار بالبشر يستمر بلا هوادة في أجزاء مختلفة من العالم، ولا سيما في البلدان المنكوبة بالنزاعات والتي تواجه التطرف العنيف. وقد كان ذلك نتيجة لأسباب عديدة، منها: توليد الأرباح غير المشروعة في الاقتصاد القائم على الإحرام؛ وتجنيد الأشخاص للانضمام إلى الجماعات المسلحة غير القانونية؛ وفرض العمل القسري والاسترقاق على الأبرياء وإجبارهم على تنفيذ هجمات إرهابية في أنحاء مختلفة من العالم.

جماعات ضالعة في تلك الممارسة البشعة إلى العدالة. ونأمل أن تمثل هذه الجلسة أيضا تذكرة للجميع بأنه يجب إحراز تقدم إضافي لتنفيذ التزاماتهم وتعهداتهم، لا باعتبارها مسألة مسؤولية قانونية بل واجبا أخلاقيا.

وأخيرا، نتفق مع المتكلمين السابقين على أن مشكلة الاتجار بالبشر في حالات النزاع لا ينبغي النظر إليها بمعزل عن الكفاح العالمي ضد الإرهاب. ومن ثم، فمن الضروري ألا تدخر الدول أي جهد على الإطلاق لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، يجب على الدول المعنية منع حركة الإرهابيين عبر الحدود ووقف تدفق الموارد المالية وغيرها من عناصر التمكين التي قد أدت حتى الآن إلى استمرار النشاط المتطرف. ونأمل أن تسفر النتائج المنشقة عن جلسة اليوم عن تنشيط الكفاح العالمي ضد خطر يشكل جريمة ضد الإنسانية وأحد التحديات التي نواجهها جميعا.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

**السيد غون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):** أود بداية أن أبدأ بالإعراب عن خالص تعازي الحكومة الإيفوارية إلى حكومتي وشعبي ألمانيا وروسيا على الهجوم الإرهابي في برلين واغتيال السفير أندري كارلوف على التوالي.

وأود أن أهنئ الرئاسة الإسبانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن المسألة الهامة المتمثلة في الاتجار بالبشر في أوقات النزاع. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع على إسهاماتهما في مناقشة اليوم.

وباعتبارنا دولة تقف على خط المواجهة في مكافحة الإرهاب والتطرف على الصعيد العالمي، نؤكد للمجلس وللمجتمع الدولي بأسره أن مكافحتنا لهذين الخطرين ستستمر بلا هوادة وبعزم ثابت. وبينما نتكلم، تحارب قواتنا الأمنية الوطنية العديد من الجماعات المتطرفة الدولية التي تشكل تهديدا خطيرا للعالم المتحضر.

وتظل خطة عمل الأمم المتحدة العالمية بشأن منع الاتجار بالأشخاص، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المتعلق بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، الإطار الدولي الشامل لاتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة الاتجار بالبشر من جميع جوانبه. وأفغانستان طرف في الاتفاقية وقد سنت العديد من التشريعات من أجل تجريم شتى أشكال الاتجار بالبشر. وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن امتناننا لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة على مشروعها المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر في أفغانستان، الذي تشارك المنظمة الدولية للهجرة في تمويله. ويعمل المشروع مع حكومتنا على نحو فعال لمنع الاتجار ومقاضاة المتجرين وحماية الضحايا وتحسين التنسيق الإقليمي لمكافحة الاتجار عبر الحدود.

إن مشكلة الاتجار بالبشر واسعة النطاق وتشمل عناصر مختلفة. إن التدفق غير المسبوق للمهاجرين واللاجئين، ومعظمهم من البلدان التي تواجه نزاعات، قد خلف الملايين من الأشخاص المعرضين لخطر الاتجار بالبشر في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، يسرنا أن الإعلان المشترك الذي اعتمد في ختام اجتماع مؤتمر القمة بشأن الهجرة هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر قد ركز على النحو الواجب على منع الاتجار بالبشر.

وتبرز جلسة مجلس الأمن اليوم أن الاتجار بالأشخاص يشكل جريمة ضد الإنسانية وأنه يجب تقديم أي فرد أو

البروتوكول الإضافي المتعلق بمنع وقمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص. واعتمدت أيضا قانون ٢٧٢ لعام ٢٠١٠ بشأن حظر الاتجار بالأشخاص وأسوأ أشكال عمل الأطفال، وكذلك قانون أيلول/سبتمبر بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص. وترى الحكومة الإيفوارية أيضا أنه يجب أن تكون مكافحة الاتجار بالأشخاص في أوقات النزاع والسلم شاملة. تحقيقا لتلك الغاية، أنشأ بلدي لجنة وطنية متعددة القطاعات لمكافحة الاتجار بالبشر، ووضع استراتيجية وطنية مقترنة بخطة عمل وطنية خمسية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

وبالرغم من أن الارتباط بين بؤر النزاع وتنامي الاتجار بالأشخاص لا يمكن إنكاره فيما يبدو، فإن من المهم أن تؤخذ في الاعتبار الديناميات الاقتصادية والاجتماعية التي تغذي هذه الآفة، بما في ذلك الفقر والبطالة وانعدام آفاق الفرص للشباب وأوجه القصور في المؤسسات القضائية والشرطية. ويستدعي هذا العجز اتخاذ المزيد من الإجراءات الصارمة من جانب الأمم المتحدة لدعم وتحسين تنسيق الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية وزيادة القدرات البشرية والتشغيلية للمؤسسات القضائية والشرطية. ومن المهم أيضا دعم الدول المتضررة في إنشاء قواعد بيانات تمكنها من تحديد ظاهرة الاتجار بالأشخاص بطريقة أفضل من جهة، ووضع الاستراتيجيات الملائمة لتفكيك الشبكات الإجرامية المعنية وتحسين المساعدة المقدمة إلى الضحايا من جهة أخرى.

وختاما، أود أن أشير إلى أنه يجب أن تكون المسائلة أفضل وسيلة يتصدي بها المجتمع الدولي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لمنع ارتكاب الانتهاكات هذه في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. أشكر الممثلين على دعمهم، ولا سيما على كلماتهم الطيبة الموجهة إلى رئاسة المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.

توضح أخبار اليوم، فضلا عن الشهادات المؤثرة التي استمعنا إليها هذا الصباح، إلى أي مدى تمثل جريمة الاتجار بالأشخاص في أوقات النزاع، نظراً لحجمها وجرائها والصدمة النفسية التي يصعب علاجها، حرمانا حقيقيا من حقوق الإنسان، وعلى هذا النحو يجب أن تعمل على حشد اهتمام المجتمع الدولي بأسره.

إن القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي اتخذته أعضاء مجلس الأمن اليوم، هو صك هام بشكل خاص لمكافحة هذه الآفة، بينما يعمل أيضا على تعزيز المبادرات القائمة مثل سياسة الأمين العام بان كي - مون التي تقضي بعدم التسامح إطلاقا. وبالإضافة إلى جهود مجلس الأمن، يجب أيضا أن يترجم الالتزام الدولي بمكافحة الاتجار بالبشر في أوقات النزاع إلى مبادرات إقليمية ووطنية قوية تستند إلى الأطر القانونية المتعددة الأطراف القائمة.

ومنذ عام ٢٠٠٢ ما فتئت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - التي ينتمي إليها بلدي والتي تضررت من هذه الظاهرة - تعتمد العديد من خطط العمل بانتظام، وتغطي آخرها الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وتقتصر تلك الخطط، في جملة أمور، اعتماد تشريعات وطنية تعاقب على الاتجار بالأشخاص، وتدابير لحماية ومساعدة الضحايا، علاوة على حملات التوعية العامة. وينبغي التشديد على أن الدعم الاستراتيجي والعملي الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى الجماعة قد أسهم إسهاما كبيرا في منع وقمع الاتجار بالأشخاص في غرب أفريقيا. وهذه فرصة لأن يتقدم وفد بلدي بالشكر إلى الأمم المتحدة على دعمها المتعدد الأوجه عبر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ خطة عمل الجماعة لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وتمشيا مع تلك الاستراتيجية الإقليمية، صدقت كوت ديفوار في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأقرت